

الحقوق

السنة

٢

الجزء

٥

مجلة قيسية شريفة شرطية علمية أدبية

١٠ ذوالحجة سنة ١٣٤٣

أغسطس سنة ١٩٢٥

حرية الفكر

بين العلم والدين

مبادئ دارون موضوع محاكمة جنائية

قد يدهشك أيها القارئ أن تعلم أن الصراع بين العلم والدين تسعرا الآن في
لي أميركة وأن حرية الفكر تزداد خطارا الرجعية والتعصب بل يزداد عليها
وتزعمها الشرائع ويخططها القضاء في تيسي احدى ولايات أمير كنانون بخارج
الدعوة الى النظريات العلمية التي تخالف النصوص المقدسة كالدعوة الى نظرية
النشوء والارتقاء او نظرية دارون في أصل الجنس البشري وتطوره وفي إكلاموما
أحدى الولايات ايقا يوجد تفرع آخر مماثل وفي ولايات كالرواينا في المدارس
الاميرية توظيف الأساتذة الذين يعرف عنهم الميل الى مثل هذه النظريات العلمية
ويحرم على تلاميذها انتقاء كتب النشوء والارتقاء .

ولست هذه الشرائع نصوص بالية او مهملة بل هي نصوص صارمة حية عني

مشرعها بأن تطبق حقاً وان تطبق لمصلحة الدين واضطهاد الاذهان التي تعني بالاصفا الى دارون ولا مارك ! ودا هي ولاية تيسي قد مشت في طليعة المصارعين للعلم ونشط قضاؤها الى محاكمة استاذ لانه شافه تلاميذه بنظرية النشوء والارتقاء وتهمة هذا الاستاذ كما وجهتها اليه النيابة العامة هي انه وهو يدرس في مدرسة دايتون (عاصمة تيسي) التي على تلاميذه درساً أنكر فيه سيرة خلق الانسان كما روتها التوراة وقرر امامهم ان اصل الانسان يرجع الى طبقة منسحطة من الحيوانات فوجهت اليه نيابة تيسي تهمة نفع تحت طائلة القانون واحالته الى محكمة جتج دايتون ليحاكم طبقاً لقانون تحريم بث النظريات العلمية المخالفة للنصوص الدينية.

وقد اثارت هذه القضية ضجة كبيرة في اميركة تردد صداها في اوربا لانها اول قضية من نوعها قدمت الى المحاكم الجنائية واتجهت جميع الانظار الى محكمة دايتون، وضدت قصة هذه المحاكمة مسبقاً خصيصاً لكل انواع الاعلان المعروفة في الصحافة الاميركية : فقصد دايتون جماعة كبيرة من الكتاب والمفكرين ، وهرع اليها عدد جم من المصورين ومخرجي الشرائط السينماتوغرافية ، واصبحت المدينة تنوج بالكتب المتدسة من ناحية ، وكتب النشوء والارتقاء من ناحية أخرى ، وسارت القطر الخاصة والسيارات العديدة الى دايتون تحمل وفوداً وجماعات تنوق الى مشاهدة هذه المحاكمة الغريبة وهي تحشد كلها في العراء خارج المحكمة فوق افاريز اقيمت هناك حيث يمكنها ان تسمع المرافعات بواسطة ابواق كبيرة سلطت فوهاتها على قاعة الجلسة . وبدأت المحاكمة في ١٠ تموز سنة ١٩٢٥ واستغرقت نحو عشرين يوماً . وقد افتتح الجلسة الاولى قسيس دايتون بالصلاة العامة . ولم يحضر المحاكمة احد من العلماء نفادياً للضجيج والتعدي الذي قد ينالهم من العامة . ورأس الجلسة القاضي رولستون من تلاميذ المدرسة المحافظة واصدر قبل بدء المحاكمة بياناً قال فيه انه يرجو ان يسدد الوحي الالهي خطاه ، ثم قرأ في فاتحة الجلسة قانون تحريم الدعوة الى النظريات العلمية اللادينية . وجلس في كرسي الاتهام المستر بريان زعيم الوطنيين في الولايات الجنوبية واحد الوزراء السابقين . وصرح بأنه سيبذل اقصى جهده في ان يمنع الجيل القادم من ان يصبح ابنائهم من الملاحدة ، والتي منذ قدومه الى دايتون عدة خطب عامة ، وصلى

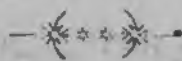
عدة صلوات عامة ، وهدد بالث دستور الولايات المتحدة قد يعترف اذا لزم الامر بالكتاب المقدس ، وقال انه يؤمل ان يبدأ بالبلاد عهد ديني يكون ائمه اهل الجنوب وحضر للدفاع عن المتهم (الاستاذ سكوبس) ثمانية من اساطين المحامين ، وقد اعترضوا باديء بدء على تلاوة الصلاة وطلبوا من المحكمة ان تكف عن ذلك فرفضت طلبهم وقررت استعراها في تلاوة الصلاة . وبعد مناقشات ومرافعات عديدة اصدر المحاكمون قراراً بالادانة ، وحكمت المحكمة بتعزيم الاستاذ سكوبس مائة دولار .

هذا هو ملخص المحاكمة التي اثارته في صحف العالم ضخمة كبيرة وهب لها العلماء من كل ناحية يستكرون هذه الفعلة ، واناقت الصحف الحرة العربية في نقدها وتشديد النكير عليها ولا سيما الصحف الانجليزية .

الواقع ان مظاهر السذاجة والسخرية التي انتشرت بهذه المحاكمة ، مثل افتتاح الجلسة بالصلاة ، وقراءة فصل من الكتاب المقدس ، وظهور المحلفين والقاضي بمنظر التعصب الشديد لا تأتي مجاباً على خطورة هذا الاعتداء الشنيع على حرية الفكر والبحث العلمي . ان حركة شديدة من الجهل والتعصب تحتاج ولايات اميركة الجنوبية والغربية وليس التشريع الرجعي الذي تعرضه هذه الولايات على سكانها من آونة لاخرى الاثيرة هذا التعصب ، وفي وسعك ان تقدر تلك الذهنية الشديدة الضيق مما تلوناه عليك من ادوار هذه المحاكمة .

يبد ان اصوات الاحتجاج قد ارتفعت في اميركة ايضاً ، في الشمال حيث تنفس الاراء والمفاهيم الحرة المبدأات الحرة التفكير والبحث ، وكانت اسبق الصحف الاميركية الى احتكاك هذه المحاكمة جريئة « النيويورك وورلد » فقد صيرت من الاسلوب الذي اتبعه المستر بيرمان المدعي العمومي في مرافقته وقالت « ان سياسياً وطنياً قد اشهر حرباً صليبية بين الجهلاء والامين بقصد بيا ادنام الرجعية » . وجملت الصحف الانجليزية على اجراءات تينسي حملة شديدة ايضاً ، بل ان الاحتجاج

اتخذ صيغة رسمية في باريس حيث اجتمع اساطين العلم الافرنسيون برئاسة الميوسيل ايل مدير جامعة باريس واصدروا احتجاجاً رسمياً على حكم الادانة الصادر على الاستاذ سكوبس نددوا فيه بالروح الرجعية التي استند اليها الحكم ، ومن الموقعين على هذا الاحتجاج الاستاذ دار سونغال والاستاذ اولار ومدام كوري والمسيو ايف كايو الاقتمادي المعروف والمسيو فريدريش برونو مدير كلية الاداب بالسوربون وغيره ، وقد اعبر الاحتجاج ان شاكسة دايون « انا هي اعتداء شنيع على حرية الفكر » والمهم بعد ذلك هو معرفة ما الذي يوثل اليه امر الاستئناف الذي رفضه المنع الى المحكمة العليا ، وما اذا كانت تقرر صحة قانون لينسي او تقضي بزيادة باعتبار انه مخالف لوصف الدستور الاميركي .



دهاء محام

بعد انود بر كنهد وزير ائتد في الوزارة البريضاينة اخالية من انهر رجل القانون في انكلترا وقد قضى الجانب الاكبر من حياته في سلك الخامة وكان اسمه يوهاند المستر سمث ومن الطبف النوادر التي انتفت له في ذلك الحين انما تولي مرة الدناع عن احدى شركات الترامواي في نضية ولد صدمته مركبة من مركبا با فرفع عليها انة دعوى بطالبونها بتعويض كبير بحجة ان ولد هم غدا بعد امادته لا يستطيع ان يحرك احدى ذراعيه كما كان يفعل قبلاً فلما عقدت الجلسة فكر اللورد في حيلة لطيفة ونال الولد هل لك ان ترى الخلفين العلو الذي يمكنك ان ترفع اليه ذراعك بعد الحادته ؟ فرفع الولد ذراعه الى مافوق راسه .

فتضحك الخلفون وانصرف اهل اللودوم يعفونه علي بساطته وحكذا ربح اللورد

بر كنهد القضية .

الاجرام

مسائل العقاب

« تعزيب الحقوق »

لكل جرم عوامل جديرة بأن تكون موضعاً للبحث اذ ليس من حادث اجتماعي لم يتولد من منابعه الطبيعية كما انه ليس من حادث اجتماعي لم ينبعث عن اسباب اجتماعية . فالجناثيون (المتخصصون بالمباحث الجنائية) ليسوا بطبيعيين قبل كل شيء وانما اخلاقيون اي اجتماعيون وبما ان وظيفةهم الرئيسية (لان الموامل فردية وفيزيولوجية) ليست ايجاد العوامل الاجتماعية بل ايجاد العلل الاجتماعية والتأثير عليها .

وسأتي هنا تحت عنوان (مسائل العقاب) العام على ذكر احصاءات جنائية مع بعض الملاحظات التي تشرع عن (علم النفس الجديد)

وذلك في بابين وهذه الملاحظات عبارة عن انكار مرتكزة على قواعد ثابتة للعلم الاجتماعي ستكشف لنا الایام عن صوابها ، وليست المؤثرات الاجتماعية والدواعي الفيسيولوجية في الاجرام . مما يصح السكوت عند لان لهذه اثرأ ظاهراً فنجاء فقد يكون الجنائي مجرمًا بانفعاية ان يكون في عقله وجسمه ما يدفعه الى ارتكاب الجرائم وهنا يجب العدول عن العقاب واتباع طرق المعالجة التي يكون فيها شفاء المريض من مراض الاجرام .

وقد تبدل السار في هذه الحالات على ما يثري التعامل به في الامور العدلية والعبادات العامة ، والسير في ذلك ظاهر بين ، وكذلك في الطب : الايمان بالاطباء ياتري من اعتناء الدواء المعروف فيما اذا اكتشف دواء الشفع في التدبوس واضمن للشفاء ؟ وهل لا يسلم بينا اكبر المعاندين واخذ ان يصير للثقالييد القديمة والطرق البالية ؟ وهل لا يلزم مراعاة رضى المريض وحراجه لوصف الدواء ؟ واويس العقاب ايضاً نوع من الدواء ؟ او يكون الهدف الذي يرمى اليه غير المعالجة ؟

يبد أن الجرم ليس مادياً فحسب وقد يحدث عن دواع اجتماعية ، وفي هذه الحالات يصبح تعيين الجزاء وجعله متناسباً امراً صعباً وعوياً .

— ١ —

الدرجة اللازمة لحصول التنازع التامة في العقاب

سنبدي هذا الفصل من نقطة لم يعثر عليها في قانون من قوانين الامم كافة حتى قوانين الامة الايطالية .

لا يزال (الجناثيون) منذ القدم يتقرون عن احد من تقسيم اللا-رام والمجرمين والذي كان يرمي اليه القدماء هو ان يكون العقاب متناسباً مع الجرم ، اما المتأزرون فجلى غرضهم ان يكون العقاب ماح للمجرمين او مذللاً لهم ، ولكن هنالك مسألة اخرى اكثر اهمية للقاضي والهيئة الاجتماعية من تعيين النسبة بين الجرم والعقاب وهي : هل الرجل الذي يعتبر قاعلاً للجرم هو المجرم حقيقة ام غير الجرم ، وهل هو مجرم ؟

ونحن سنأخذ الآن في البحث في هذا السؤال فقط ، ولكن ماهي درجة القناعة التي يجب ان نحصل اليها القاضي وهل هي معلومة وتعارفة ؟ (لان اقل الشكيات يجب ان تعطف الى الجرم) (دليل التبريم يجب ان يكون تاماً)

والقناعة ماهية نفسية تنزع الى درجات يمكن معرفتها .

ولهذه السجبة التي تبدي الهيئة مدتها اهمية عظمي في علم الاجتماع ، ومتى كان الحال كذلك نعم لف الشك الثقيلة لمنفعة المتهم يصبح كلاماً في كلام ، ويحتفظ بها القاعة كقوة احتياطية تحفظ في زوايا الدماغ المثلثة لحين الحاجة اليها لاستعمالها في حكم يتعلق باحد الانارب او الاصدقاء .

قال كرونو : اذا حكم قاض براءة متهم فليس معنى ذلك انه فاعم بان ذلك المتهم ليس بريئاً ، وانما هو دليل على ان الدلائل والعلامات الموجودة لم تكن كافية لادانته ، وبالمعنى اذا حكم بالبراءة المتهم فلا يكون ذلك لانه جازم بذلك كل الجرم

بل لانه حصل عنده ظن غالب في الاجرام لا يمكنه معه ترك المحرم دون ان يحكم عليه
لانه يعد ذلك منه مع وجود تلك الأدلة والبراهين صفة في وجه العدالة : وموقفه
هذا انبه بتوقف جراح يشير بانوم وتر عنده من اعضاء شخص : وهو بالطبع لا يقول
ان العالجة بغير البتر كما هي العادة لا تنبئ الوبض شيئاً وانا يقول انه إذا لم يتر
ذلك العضو يغلب على ظني ان العاقبة تكون وخيمة . « يتبع »



كيف يعلنون عن بضائهم

نشرت مجلة ال وليمين والي أصدر في بونس ايرس باللغة الاسبانية اعلاناً كانت
تلك المجلة قد نشرته نقلاً عن احدى المجلات الاميركية وذلك لغرابته وانا نعر به
لراء المدي لاجل التفككة .

حكمت احدى المحاكم على مجرم بالاعدام وكانت المحكمة غاصة بالحضور فبعد ان
نلي عليه الحكم طلب من رئيس المحكمة ان يأذن له بالكلام وقال .

سيداتي وساداتي ان رجلاً مثلي لم يبق له من العمر سوى ساعات معدودة لا
يكذب وما انا ازلو على مسامعكم آخر كلام صدق قلته في حياتي فاقبلوا مني هذه
التبصحة وهي :

ان احسن وانفع جنس من الشوكلاتة هو ماركة إكس .
وطبعاً فان اصحاب شركة الشوكلاتة المذكورة قد دفعوا مبلغاً كبيراً من المال
الى عائلته لقاء اجرة بضع كلمات فتأمل !

(صدى سوريا)

شريعة اليابان

— ٢ —

« تعريب الحقوق »

قوانين الاقطاعات: — وضع امراء الاقطاعات في ادوار مختلفة عند القوانين التي ذكرناها عدة قوانين اخرى لاراضيهم ، وفيما يلي بيان اثنين من تلك القوانين .
اولها : المسي « كامبوريتسو » او « هياك ناجو » وقد وضعه عام (١٧٤٢) امير اسمه (كامبو) ويحتوي على (١٠٣) مواد الاربعة عشر الاولى منها تبحث في الدعوة الى المحكمة واصول المناكحات والست والثانون مادة الباقية عبارة عن قانون تام للعقاب يعرف الجرائم على اختلافها ويحدد لكل منها عقابا ملائما ، وقد اتى فضلا عن ذلك على بعض القواعد العامة في الاشتراك في الجرائم والمجرمين المكررين ، وفي ذلك وضوح يلفت الانتظار .

ثانيها : مجموعة قوانين وضعها امراء « توكوغاوا » الاقوياء من سنة ١٦٠٣ الى ١٨٦٨ ومؤسس هذه الاسرة هو الامير (شوغون) اي الجنرال (ايه آس) وقد كان الرئيس العام والمتبوع الاعظم لامارات اليابان من انضمامها الى اقصاء ، والقانون الثاني هذا عبارة عن شرح لمائة مادة من قانون « كامبوريتسو » وتوضيح لما ولم يكن سوى تأييد لتعامل قديم تمسوا عليه .

احياء العادات وتسجيلها — ظلت اصول الزعامة في اليابان حتى سنة ١٨٦٨ ومنذ ذلك الحين والميكادو له السلطة التامة ، وقد احدثت سلطته هذه في البلاد تطورا عظيما فقد حل محل تلك القوانين القديمة قوانين تحدى فيها القوانين الاوربية التي وضعها كبار الختوفيين من الانسيين والمان ، وقد عينت الحكومة لوضع تلك القوانين لجنة تشريعية من كبار العلماء وطلبت اليهم تسجيل عادات البلاد لتكون اساسا تبني عليه القوانين وقد انتهت اللجنة من عملها سنة ١٨٧٧ ومنذ ذلك التاريخ اصبح التعامل بها مرعيا .

يجاز الانسان ولا شك لدى تطبيق هذه القوانين مع تنوع عادات اليابان وتعددتها فان لكل مقاطعة بل ولاية عادات خاصة وتعامل خاص ، ومع ذلك فهين البلاد من انصافها الى اقتضاها اساس مشترك بارز .

وقد بحث وينغمور في عادات القوم واطهر منها ما هو مشترك وسنأتي فيما يلي على اهم النقاط :

حق الملك — حق الملك في اليابان مضمون من كل تعرض ما لم يستلزم مع المنفعة العامة . حيثئذ يؤخذ على ان يؤدي بدله وقد يؤخذون بدل ، والتملك للمنفعة العامة قليل نادر اذ يكون لفتح شارع او جدول فقط .

ولماحب الارض الحق في ترك ارضه لآخر غير ان بيع الكميات من الاراضي كان ممنوعاً في بعض الممالك وذلك كيلا تنحصر الارضين في ايدي الاغنياء ويظل السواد الاعظم من الشعب مبروماً منها ، واذا تم البيع وفاءً واصبح يبعاً اطعياً فالزارع الذي اجر على الفراغ وفاءً ان يشتري ارضه ويستعيدها من المشتري في اي وقت من الاوقات وله ايضاً ان يظل مزارعاً فيها .

وكان من اللازم في كل الانحاء ان يثبت الانتقال في سجل يسمى سجل الانتقال وهذه السجلات ، كما انها واسطة لاعتبار الانتقال واعلانه ، فهي واسطة ايضاً لتسهيل اخذ الرسوم على ما يباع وما يشتري من الاراضي ، وقد كان تملك بعض المساكن والاحراش والمراعي من حق الولاية .



المحاكم والاحكام

المحامون وحق الدفاع

نصت جميع الدساتير الشهيرة على تقديس حق الرأي ، ولكن لكل حق ولكل حرية حدود ، من ذلك ان محامياً قدم طعناً امام النقض في بروكسل في حكم صادر من محكمة الاستئناف البلجيكية بها لأنه يقضي بشطب اسم ذلك المحامي . قالت محكمة الاستئناف هذه « انه ولو ان للانسان ان يعتقد اسئف الآراء واضرها لكن ليس معنى ذلك ان التصريح بها علناً يكون مباحاً في كل الاحوال ولا يكون جريمة تاديباً » .

وموضوع الدعوى ان المحامي المذكور طبع رسالة « في شكل كتيب ضد المملكة البلجيكية واراد فيه ان يهدر نزو الايمان للبلجيكية . وقد ضاعف خطاه بان اظهر الكتاب في غلافة الخارج بصفة مؤلف مستقل صادر عن رأي بلجيكي في الجنسية البلجيكية »

وتد رنفت محكمة النقض المظالم اليها من المحامي وقالت في حيثيات حكمها « ان البسط واولى بلواجب واراة يمل على المحامي ان الامتناع — امام هيكل وطنه — الذي حلف له يميز الاخلاص وتعهد بفته محامياً باحترام دستوره وتواثبه من استعمال تلك العبارات ... »

وأيد النقض الحكم التاديب في مواضعه بأنه كان من واجبات المحامي التي انشأها المخل الالمانى بعد ان انقضى الحكم الوصية عن العمل في فبراير سنة ١٩١٨ فقد كان اعتاء المستر على استقلال القضاء البلجيكي الذي اوقف بعض قضائه او نقوا محملاً على هذا القضاء بأن يوقف العمل به . وأن مؤتمر لاهاي لا يسيغ مطلقاً حلول المحاكم الالمانية محل المحاكم الوعظية البلجيكية . وبناء على ذلك يكون المحامي قد ارتكب خطأ في واجبات المهنة باستناده على الدفاع امام محاكم استثنائية الذن

ي التي زعم انها ما كان عليه الامام ابو حنيفة وصاحبه فلم يجد فيها الا ثلاث مسائل
فيها الاشعرية ثم تصفح كتب الحنفية فوجد المسائل التي يحلفون فيها الاشعرية في
ثلاث عشرة مسألة منها ست معنوية والباقي لفظي . قلنا وكانه يريد ان خلافهم في
مسائل لا يخرجهم عن كونهم اشعرية وان تسوا بلنا تريد لتصريحه بعد ذلك بانها
التي اختلف فيها الاشاعرة فيما بينهم ولان المسائل الثلاث عشرة لم يثبت جميعها
شيخ ولا عن الامام ابي حنيفة .

المذهب المالكي

سببه الى الامام مالك بن انس الاصبحي رضي الله عنه المولود سنة ٩٣ على الاشهر
في المدينة سنة ١٧٩ على الصحيح وهو ثاني الاربعة في القدم ويقال لاصحابه اهل
ت واختص امامه بمدرك آخر للاحكام غير المدارك المعتبرة عند غيره وهو عمل اهل
.

بمدينة موطن الامام ثم انتشر في الحجاز وغلب عليه وعلى البصرة ومصر وما والاها
د افرقية والاندلس وصقلية والمغرب الاقصى الى بلاد من اسلم من السودان . وظهر
د ظهرا كبيرا ثم ضعف فيها بعد القرن الرابع وضعف بالبصرة بعد الخامس وغلب في
ن على قزوين واهر وظهر بفساطير اربلا وكان له بها زبغيرها ائمة ومدرسون . وكان
ارس وانتشر باليمن وكثير من بلاد الشام وكان خمل بالمدينة فل تولى قضاءها ابن
ن سنة ٧٩٣ اظهره بعد دخوله .

ل من قدم به الى مصر على ما في خطط المقرئ عبد الرحيم بن خالد بن زيد بن يحيى
جميع ثم نشره بها عبد الرحمن بن القاسم فاشتهر بها اكثر من مذهب ابي حنيفة لتوفر
مالك بها ولم يكن مذهب ابي حنيفة يعرف بمصر ، ويوافقه ما في الاوائل للسيوطي
ذكر في حسن الحاضرة نقلا عن الديباج انه عث بن الحكم الجذامي ، وعارة الديباج
ور من اصحاب مالك المصريين وهو اول من ادخل علم مالك بمصر ، ولم تنبت مصر
مه الى ان قال وتوفي سنة ١٦٣ ، وكلا القولين صحيح في ترجمة عث بن الجذامي من
ن تهذيب للحافظ ابن حجر ما نصه « وقال ابن وهب : اول من قدم مصر بمسائل مالك
عنه . الحكم وعبد الرحيم بن خالد بن يزيد » انتهى . فالظاهر انها بعد ان اتما الاخذ
عن الامام شادا معا الى مصر ونشرا بها علمه .

شقاء امرأتين

او

عاطنة القضاء

تقابلت امرأتان في ابعة محكمة الجنايات في (اولد بايلي) فياصمة بلاد
فتعاقتا وقبلت احداهما الاخرى على غير معرفة سابقة ودموعهن تنهر على خديهما
ثم اتسمتا وافترقتا .

وقد هذه المقابلة ساعة واحدة كان لقصتي يستمع قصة كل واحدة منهما
حدة مكاثمتهمتان تعدد زوج وكس قصتي يدعي الى قصتيهما وبكاد
تتفر من آيات حكمة مليها وقد اسدقة رغبة القصي وعطنه اذ تماثلتا في المي
او مضاب تجمع انفرجتا من امه القاصي اسدنا وئس فعانقتا من الفرح
التياه في قصتيين وحكم معا .

اما الاولى كانت روسية والناية الكنازية وقد جمع بينهما التقى فالمرأة
وهي تدعى ساره شايرو زادة في الثلاثين من عمرها حنطية اللون نحيلة الجسم والى
في مدينة كوبا من اعمال روسية وجاء بها والدعا الى مانشستر في البلاد الاسكندرية
وهي في سن الطفولة وقد توفي والدها وهي في السادسة عشر ففارت
ووالدتها الى ناحة الاكايز ولم يكن لديها ما يسد الرمق واحاط بهما الفقر وال
سير .

وفي شهر ستمبر (ايلول) التقى الفتاة بنشاب روسي ارتدت ان تقبل بزوجه
مما هي فيه من حاة الاوزار واكن ابى الحظ ونكد الطالع الا ان يعاكسها اذ بعد
محمة شتر بواضب زوجها لا مدمة في الجندية في روسية فذهب مرعب
اليها انتر فعادت سيرتها الاولى مرغمة .

وفي عام ١٩١٩ تقابلت مع شاب يسمى (تالبوت) وقبلت ان تزوجه
الموانع الراحة الاولى العيش عيشة شريفة واتمس من رجب المائة الكسرة

ذئاب البشر ولكن هذا التاب كان العامل الأكبر في زيادة تعاستها وبؤسها وشقاءها
فعوضاً عن ان يشتغل في مهنته ويقوم بأودها انعكس على الملاذ وتعاطي المسكرات
واخذ يسوقها الى الازقات والمنعظمت في طلب الدراهم وبضربها الضرب الشديد اذ
هي لم تعطه سوائه اذ خانها الحظ فلم تنفوق لايجاد دراهم تبعد بها عنها غضبه واخيراً
هربت منه فاستغلت خياصة بأمنة وشرف لتقوم بأودها واود أمها ولكن (تلبوت)
لم يتركها وشأنها فصادفها في ليلة سوداء وطلب منها دراهمها وهدهدها وشمها اذا هي
لم تعطه سوائه وادت بينهما المشاحنة الى ضربه اياها على رأسها زجاجة فاستكته الى
الحاكم غير انه لم يرتدع عن عيه بل أخذ يطاردها وهو تحت الكفالة ويرغمها على
اعطائه دراهم وباليته اكتفى بذئ بل صرح امام الحاكم عند محاكمته على ضربها انها
متزوجة بغيره انتقاماً وانها ارتكبت جرم تعدد (الأزواج) فخذ البوليس يبحث عن
صحة هذه الدعوى حتى تبين له صحتها فسيقت المرأة الى المحاكمة بدعوى تعدد الأزواج
بعد ان حكم على تلبوت بالسجن ٢١ يوماً في الاستغال الكفة ولما مردت سارة قصتها
على القاضي الشريف حكم برأتها من هذا الجرم تأسلاً في قراره « انني اعتقد ان
الحاجة هي التي الجأت هذه البائسة الى هذه الحياة لا الرغبة لانها ارادت التخلص منها
بزواجها الاول ولكن ابى القدر ذلك » وقال لها ان الشرائع الانكليزية لا تهوئك الأزواج
او الاقتران بغير الزوج الاول حتى الموت وان كنت فرقت بينكما انجار فما زلت زوجة
للزوج الاول واپس لك الحرية في الزواج من آخر واكنك تزوجت ثانياً من هذا
الشقي (تلبوت) حتى تعيشين عيشة سرينة فهذا السانط دفع بك الى حماة الرزائل
حلب الدراهم له ثم تركته تعيش معيشة الترفيعات ففهم بما فرضته عليك الانسانية
ولكن ابى الخبيث الاهاكستك فقد حكم عليه الان بالحبس ٢١ يوماً واذا تعرض بعد خروجه
لك بأدى فعليك ان تراجع دائرة الشرطة وقد نيلت بها أمر حزينك منذ الساعة
وقد خروجت من عرفة الحكمة انور لا تترب عليك فسيما في من حياتك
اذ آفة البشر الحاجة فاعتبرك نقيّة دليل فهذا الجرم في عري لا بعد جرم حقيقياً
لا اقترانه بحسن النية ولكن حفظاً لناموس القانون احكم عليك بيومين اعتباراً من اللقاء
القبض عليك ماكني انت حرة منذ الساعية وعليك ان تشاري علي عمالك الشرير

تخرجت الشابة غرقى بدفعها عطف القاضي عليها بعد ان وعده بأنها ستعيش
كأمرأة شريفة .

اما المرأة الثانية ديزي بولارد وعمرها ٣٢ عاماً وصنعتها بانعة ورود في الصيف
وغسلات في الشتاء قدسأتها نكد الطال إلى أول في سنة ١٩١١ بزواج تركها مع طفلها في
سنة ١٩١٦ وتزوج بامرأة أخرى فولدت له أربعة اولاد وفي أثناء الحماكة عرض
زوجها التهمة بأن سبب هجرها وجود صورة شمسية للاحد الامير كين عندها فحده
القاضي بنظرات حادة اوفقته عن تتبع كلامه وقد اثبت البوليس السرى في شهادته بأن
المرأة كانت تشتغل ليلاً ونهاراً لتعيل طفلها وهي محترمة لدى جميع من يعرفها .

وفي شهر مارس ١٩٢٣ الجأتها الفاقة إلى الزواج بالمستر بولارد زوجها الحالي الذي
تعيش معه عيشة سعيدة كأمرأة شريفة وهو كما اضطرته مهنته لا يغرب عن لها ٣٠
سنة في الاسبوع وكانت الاميرالية الانكارية مخصصة لها سبع شللات في الاسبوع
اثانة لها بصفتها زوجة المستر بولارد .

وفي الدناع . رحلت المرأة بأن الواجب كن يحتم عليها ان تعيل طفلها فأخذت
تعمل في هذه الحياة النانة وتبذل مجهوداً كبيراً حتى ساعدتها الصدف بقاء المستر
بولارد وهي تكاد يقضي عليها من الشقاء والتصب فاحبته وهو ايضاً اخلص لها الحبة
فترجمت وهي في حاجة فترى الى اسالة نفسها والطفل الصغير .

ولما انتهى ذلك قرر القاضي في حكمه ان الزوج الأول لا تزوجها الاضعف في
الاستيلاء على ثروتها ولكن العقبة الوحيدة هي اخذها السبعة شللات
في كل اسبوع من الاميرالية مع امضاء الاوراق باسم مستر بولارد ولكن د
ارسلت هذه المرأة الى السجن بهذه التهمة فقط تكون قد جنينا عليها جناية لا تغفر اذ
تسقط الى الابد وعلى ذلك لا يمكن ان يحكم عليها بأكثر من يومين مع تركها حرة
طليقة لتدير امر معيشتها الشريفة .

هكذا فليكن القضاء

في عالم السجون

— ١ —

(عن الاهرام)

لنمر منذ ايام تقسم التاريخي من المذكرة التي قدمها المندوبان المصريون الى مؤتمر
سجون الدولي وهذه المذكرة اعطتنا صورة متتابعة للخطوات الرسمية التي خطتها
سجون في مصر فالتفت القارى خارج حدران السجون ولا عهد له لرؤية يطر في اثناءها
على هذا العالم المدمش ويشعر بتبذاته وقد يكون ذلك خارجاً عن مهمة المندوبين في
بوتير ولكنه ضروري لما في مصر وماذا نريد اصلاح سجون يجب ان نعرف
دخائل هذه السجون لنعرف ما يجب اصلاحه منها .

ويمكنني ان اول بعد تجربة اربعة اعوام طويلة فقيتها في السجون المصرية انني
حرست منها متشابها اكثر مني متفلاً فيما يتعلق بمسئلتها الاصلاحية ولم يكن ذلك رغبة
في الانتقاد وهي تلك العاطفة التي يشعر بها الانسان رادة في عمور الانتقال ولا من
ز الآلام التي رزيتها كمسجون لاني اصبحت عند هذه الاعواء الظلمة مرحلة تساقط
كمرحلة امند من اذ حوت كثيراً من المشاق التي لا تحلو من فائدة خصوصاً ان يريد
ان يقف ايامه على الاصلاح ويتبع دفق الحياة في الاعوار الحقيقية الظلمة وعلى متون
الجبال ويتبعها وهي تغرد على المروج والازهار وتذب في القبور على اشلاء الموقى
ليعرف وجوعها الشئقة واذا اراد في يوم من الايام ان يصف علاجاً لآخيه الانسان
قدم له عشياً من جميع الآفاق وكلمة عن الحياة نفسها لا عن الوهم والخيال .

نظام السجون

الطريقة المتبعة في السجون المصرية الآن مشتقة عما هو معروف في النظم السجون

الانجليزية او طريقة الصمت وهي اجمع السجونين يمكن واحد في اوقات العمل واستغلالهم بمنه ما مع لزوم الصمت التام وقد لجأت السجون الانجليزية الى هذه الطريقة بعد ان كانت تتبع الطريقة التي تسمى النظام الانفرادي وهي ابقاء السجون في حجره « زائزانه » انفرادية لمدة طويلة وذلك لسكر سوكته وارجاعه الى العواب وحينئذ وجد في هذه الطريقة خطر على الصحة والعقل خفت الى طريقة الصمت المذكورة . ولكن هذه الطريقة لانت اعتراضات كثيرة من الكتاب والمصلحين في المختار الان تطبيقها يجري غالباً بواسطة سجنائين غير مسئولين وغير مدركين لحكمتها لا تحقق المقصود منها . وذلك هو الواقع في مصر عن السجنائين والاغلبية الساحقة منهم لا تعرف حتى كتابة الام يطبقون هذه الانظمة تطبيقاً غليظاً جافاً ايس فيه شيء من الروح التي وضعت بها ليصح السجن وحارسه اشبه شيء بائق والفأر فلا الاول يدخل في روعه انه موجود في مهبط من معاهد الاصلاح وانه اعده الجو الهادي الذي وضعت طريقة الصمت لايصاده من التوازن بين الاعمال والترجيح بين الردي والطيب منها بل على العكس من ذلك يدخل الجزء السجن وكل ما يعرفه انه يدفع تن جرمته انه رأى يفضيها هنالك ناسين في نازحين الان خصوصاً العائدين منهم اما ذو « سمعية » للجرائم وقد علمت مرة وانا في السجن ان احداً من العائدين الذين يترددون كثرة على السجون كن يوصي زملائه المسجونين باساقطة على « برسه » « وبنائيه » الجديدة لخير نودته .

ولا الحارس يعتقد ان السجن الذي يقوم على حراسته وابقائه في حدود الهدوء والصمت اما ذو من بض نفسي والغاية من وضعه في السجن شفاء او الحيولة بينه وبين المجتمع ان كن لاأمل في تنائه بل العقيدة السائدة بين دولاء السجنائين ان الجرم ارسل اليهم لعقابه والاقتصاص منه .

فانظمة السجون في الحقيقة تطبق تطبيقاً آلياً خائياً من الروح مع ان نداء الاجرام كادوا يهملون الان جميع مظاهر الاقتصاص القديمة لاعتمادهم في اصلاحاتهم على العوامل النفسية واصبحوا يؤيدون بشدة فائدة العمل في الهواء الطلق كالزراعة وغيرها عن طرق الحبس القديمة .

اليأس في السجون

هذه المعاملة الناشئة عن تطبيق الانظمة تطبيقاً آلياً بواسطة السجانين حتى تصبح اقرب الى المساكنة والعناد منها الى الاصلاح والارشاد، توجد عند جميع المسجونين غالباً روح يأس وحقد على كل شيء. مع ان مهمة اصلاح الجرم تستلزم خلق الامل في الحياة المادية السعيدة وبثرب ما بينه وبين المجتمع بتقوية ضميره واحساسه، وفي الولايات المتحدة يحتفظون لأن دائماً بخبيرين في الشؤون النفسية في السجون لتسترشد بهم في معاملتها للمسجونين وهذا يأس منتشر في جميع السجون المصرية تقريباً وينسب عما يوجد من التشاؤم عند المسجونين اذ كل مسجون يعتقد انه ضحية وانه منبوذ من المجتمع ولا امل في رجوعه الى العادة البشرية فيخلق عنده روح مجازة مدمشة واهمال لجميع المبادئ الاجتماعية والاحلاقية ويصبح كل امله محصوراً في الخلاص بأي طريقة من الطرق حتى اني لم أر في حياتي مظهراً من مظاهر الضحية كالذي رأيته في السجون وذلك لانها تضحية ناشئة عن يأس فهي اقرب الى الاضرار منها الى أي شيء آخر وكثيراً ما رأيت مسجونين يعتدون على اجسامهم ايديهم ويسيلون منها الدماء بقساوة وذلك رغبة في التهرب من عمل من الاعمال او راحة لاستجواز يوم او اليومين . ومنهم من يعاطي اشياء خاصة ومعرفة لديهم حتى تزيد حرارة اجسامهم على درجة الاربعين او يوجدون تورماً شديداً فيها للسبب عينه ومنهم من يحيك اوراق القند في باطن قدمه « بالخيط والابرة » ليحصل بها على منفعة داخل السجن ، اما تصنع الجنون فهو شائع جداً ومن الحوادث اليومية . وقد بلغني ان بعض المسجونين في ابي زعبل يعرض بعض طرافه لقاطرات السكة الحديدية حتى اذا فقد شيء منها كان ذلك سبباً في منحه بعض امتيازات فذلك قصة مشهورة في السجون ولكن لم التحقق منها بعيني .

واذا كان لمرورهم يعتقد ان المجرم الطبيعي هو نوع من الانسان يقف ما بين ابلهون والتوحش فاني رأيت في السجون المصرية كثيراً من المجرمين جمعوا ما بين الجنون والتوحش ولا اعتقد ان ذلك كان طبيعياً فيهم بل من عوامل خارجية اكثرها دماراً في السجون فليس المسجونين مشكلة كبرى تتعلق بالاصلاح مباشرة وذلك فهي جديرة بالبحث ولاستقصاء ومن الخطأ ان يعتقد اي انسان ان هذا اليأس مظهر من مظاهر التهذيب والتوبة بل على العكس من ذلك فهو مظهر من مظاهر الانحلال النفسي التام .

التخيل في السجون

اما اشغال التخيل فهي كثيرة وعامة بين جميع المسجونين لما كان فاعلة وتديكون من الصلحة

قول الصدق ومع ذلك يمزج المسجون به شيئاً من الكذب لتفقيفه ومن المسجونين من يتصنع المرض الى درجة يخدعون بها الاطباء انفسهم في بعض الاحايين وليس بعيداً مطلقاً بل من المنتظر ان يستعمل المجرمون هذه الطرق التي يمارسونها في السجن بعد اطلاق سراحهم للاحتيال على الناس في الخارج . وسبب هذا التمايل هو تطبيق لوائح السجن بنصها وبدون تصرف ولذلك فالمسجونون لا يجدون طريقاً للخلاص الا بالتهرب من القانون واعمال الخيلة لاجل هذا التهرب ولوان مديري السجن يفهمون امام المجرمين منافذ أخرى للخلاص كالصدق وثنية العرائر الطيبة التي تكون كامنة في نفوس كثير من المجرمين احياناً فمن المعقول جداً ان يتجسس اليها بعض المجرمين او كثير منهم ماداموا يعتقدون انها تنجيهم من الجلاء . واللوائح انما وضعت لتبين الحدود القصوى للعقاب ولم توضع لتصبح مقياساً حقيقياً مأمناً بمقتضاه جميع المسجونين في جميع الظروف والاحوال لأن التهذيب لا يكون نقدياً بل يكون تابعاً لعمالة القائم بامر التهذيب نفسه وهو بقدر ما يراه لازماً لكل حالة من الاحوال .

المنوعات

نكاد نتعصر فضاي السجن ومشاعليها في مشكلة الدخان !! : فالدخان ممنوع منذ باناً ولما كانت انظمة السجن كما يبتنا تطبق بطريقة آلية لا تجعل المسجون يتشبع بروحهم ولا السجنان نفسه يؤدي ما يتحقق حكمتها لانه لا يفهم هذه الحكمة فالمسجون عبارة عن سوق ممرية تجارة الدخان وكل مسجون يمكنه ان يتصل بليه مادام نادراً على ان يدفع ثمنه وقد يبلغ ثمن الحقية الواحدة منه اربعين قرشاً والقائمون بهذه التجارة عائدون الاجراء غالباً لانهم اكثر المجرمين معرفة بالسجن وقدرة على تهرب بالدخان من الخارج والفائدة التي كان يرتخي ان يأتي بها منع التدخين جلبت اضراراً اصعب واصعب مساوي . فالمسجون يمكنه بكمية من السجائر ان يستور لاغراضه كثيراً من زلاته الذين معه وفي العادة لا يحتاج الى هذا التسخير الا من اراد ان يحل بالنظام لأن من يريد ان يحافظ عليه لا يحتاج الى معونة غيره من المسجونين بل يمكنه في ذلك ان يعتمد على ادارة السجن دون سواها فالمدخل هو الحاكم المهيمن على الأغلبية الساحقة من المسجونين .

وكثيراً ما يتحمل المسجونون الهوان والسكينة والتذل من اجل الحصول على جزء من لفافة من زلاتهم الذين يقتنونهم ثم يعتادون مع مرور الزمن على هذا الهوان ويضع ما في انفسهم من أذى وثمم وربما كانت الفضيلة الوحيدة التي يتسنى اليها ان يقعون في قبضة شر من الاسرار هي ما ابقي عليه الدهر في نفس الشرير من كبرياء وعزة تأتي الا ان تعتقد في اعمالها العظيمة والشهامة كما يسمونها . فما ظنك اذا لو ضاعت هذه البقية الباقية واصبح ولا

انه ولا عزة ولا ضمير ولا قواماً اخلاقياً عنده ؟ لانسك انه يصح وحتماً ضارباً يضرب في كل فج ومسلكت .

الخضوع للقانون

وزيادة على ذلك فهذه الذمة نفسها يعتمد عليها أحياناً بعض المشرفين على السجون ويعتبرونها خضوعاً للقانون وامثالاً فترى الجرم في كثير من الأحيان يهوى على حذاء سجنائه ويأخذ في ثقبيله بكل بساطة وإذا ما حصل على مطلبه قام من هذه الفعلة التنعاء متهللاً جذلاً وبدلاً من ان يعتبره - اجل - نها تظهر عليه علامات النصر والغلبة ولو ان مديري السجون استقصوا في تاريخ هذه المزرعة داخل نفوس الجرم وتبعوا منتأداً لتبين لهم ان هذه المظاهر ناهي آخر درجات التدهور النفسي التي تنطوي عندها جميع ما في النفس من مشاعر واحساسات ولذلك يصبح المجرم في حالة يخسر معها جميع العواطف ويضحى فيها بقلبه وتخصيته وضميره في سبيل الحصول على منفعته وبالبثها من المنافع والذائد التي عنها ايقور واستحبابه وميزوها بعنصري القيمة والدوام بل هي من المنافع النافهة الوقتية الحقيرة التي يعز على من له عقل متزن ونفس حصينة بأنواع المشاعر والاحساسات الراقية ان يجهد في سبيلها اصبعاً من اصابعه .

وستنكح في المقال التالي على بقية المظاهر الحيوية في السجون

حسني عبده الشنبنأوي

حقوقي

العقود الانكليزية

القانون المدني

ان القانون المدني في اوروبا غير عام إذ لا وجود لمجموعة له يمكن ان يطلق عليه اسم «القانون المدني الاوربي» وتظهر حقيقة هذا القول عند المقارنة بين القانون المدني الاوربي وبين الشريعة الاسلامية الفراء التي تستمد الاحكام من مجموعة تسمى بمجلة الاحكام الشرعية

فالقانون المدني اندي تمس عليه اوروبا الآن إذا لم يكن مشتقاً باجمعه من الشريعة الرومانية فقد وضع تحت تأثير تلك الشريعة وهذا التأثير يظهر تماماً وعلى الأخص في دماء العهد (العقود) لأن عدداً كبيراً من المواد المصوص عنها في القانون الافرنسي مأخوذة عن العالم القانوني الافرنسي (بوثر) في القرن الثامن عشر وهذا العالم الذي شيط كان متفرعاً لدرس الشريعة الرومانية متبعاً أثرها في ذلك العصر حافظاً لتعاليمها ونصوصها .

وكانت الشريعة الرومانية أكثر انتشاراً في البلاد الرومانية حتى ان المحاكم فيها اعتمدت اجموعة الشريعة الرومانية مصدراً للأحكام القضائية وإذا راعينا الحقيقة فإن هذه الشريعة هي أسس القانون في جميع انحاء اوروبا الغربية ، ورغم التطورات العديدة توجد احكام كثيرة من القانون المدني تستق مباشرة من الشريعة الرومانية ولم يؤثر عليها الزمن والتبدل المتكررة .

اما ما يبع في انكترا من الانظمة الخاصة فهي على قسمين اولها (القانون العمومي الأساسي) وثانيها ما يسمونه (احكام العدل) (١)

ومن مدة وجوه لا يستهان بها نجد ان التباين ظاهر بين كل من القانون المدني المتبع في انكترا (واخيراً في امريكا) والقوانين المدنية المتبعة في اوروبا الغربية ، ومهما كان هذا التباين فإن الشريعة الرومانية لم تكن معدومة القوى حتى في انكترا وبصورة اعم في مقاطعة (اسكوتلاندا)

حتى ان المشرعين من الانكليز الذين تفرغوا لدرس الشريعة الرومانية يستعملون الآن الاصطلاحات الرومانية وانظمتها في البلاد الانكليزية لما لهذه الشريعة من قوة التأثير وحسن التسلط على الافئدة .

وموضوعنا هذا خاص بقانون التعهد (العقود) في انكلترا وفرنسا فقط وسنستهد بالشرعية الرومانية عند الزوم .

ان القانون الروماني المختص (بالتعهدات) مدون ضمن مجموعة الترائع الرومانية التي جمعت في مدينة القسطنطينية في اوائل القرن السادس بعد المسيح وجمعها (جوستنيان) وزبدة هذه المجموعة هو ما دون في الملاحظات الاتية عذرا .

اما قانون التعهد الافرنسي فقد نصت عنه المادة ١١٥١ من القانون المدني الافرنسي هذا عدا عن كتاب التعهدات للاستاذ باندري لا كيرى اوبقع هذا الكتاب في اربع مجلدات مطولة غير ان المجلد الثاني من كتاب (بلابل) في مقدمة القانون المدني الافرنسي يحتوي على مواد اكثر من اللازم للمبتدئين .

اما قانون التعهد المصري فهو يمايه القانون الافرنسي غير انه سدر في قالب انكليزي بمهارة فائقة بقلم الدكتور (والتون) ووضع في شكل كتاب حديث بدعي قانون التعهد المصري . (١)

اما قانون التعهد الانكليزي فما هو الا عبارة عن مجموعة قضايا حلت بها التقارير عن القضايا الانكليزية التي حدثت منذ ابتداء القرن اربع عثر الى الآن ومن حملة ابوابه قانون بيع البضائع وقد صيغت هذه القضايا في شكل قرار نيابي واتخذت سنة بعمل بها في بعد . واكبر قسم في جوهر قانون العقود الانكليزي هو ما حطه السير وليام ادون وكذلك ما خلفه المستر (ف . بوك) في قانون العقود الذي يعد اثارا خاليرا في تاريخ العقود الانكليزية .

وعلى من يريد درس الشريعة الانكليزية ان يستهد دائما بالقضايا التي وقعت فعلا وفصلت فيها الحاكم واتخذت كقاعدة لعمل بموجبها وقد كُتب كتبي من هذا القيل بنيت على تقارير اخذت عن حوادث وقضايا معينة ذات مصلحة خاصة (اسي حوادث غير عادية) نذكر منها (قضايا كابورن) وهذه على الاخص ذات فائدة كبرى لما لها من العلاقة بموضوعنا هذا .

فالتعهد هو عقد قانوني يربط شخصاً او اشخاصاً معينين بطريقة شرعية لتطلب شخصاً او اشخاصاً للقيام بعمل او للهي عن اتيان عمل لشخص او لعدة اشخاص آخر وتبنى على هذه التعهدات الحقوق الشخصية اخذة اما الحقوق غير الشخصية فلا تبني عليها .
 وأكثر من ذلك فلا يدخل تحت قانون التعهدات ما تحدته الدالات القانونية من التطورات التي تلحق بها الحقوق غير الشخصية ما لم تكن هذه الحقوق متجانسة .
 فالتعهدات في القانون الروماني كانت تدعي رباحاً كتابياً في اللغة الانكليزية فـ ما يصدر عنه الواجب يعد في الالباب كالتعهد ، مثال ذلك قول : ان زيداً تعهد لعمرو ونعني بذلك (انا استعمل النص القانوني العجيب) ان زيداً مبروط يربط او قيد قانوني ينشأ عنه حق شخصي للطرف الثاني عمرو وشد الطرف الاول زيد .
 فالتعهدات في القوانين الجديدة تنشأ عن المقاولات والمخالفات وعن شبه المقاولات والكاليف الصريحة القانونية وعن مصادر اخرى ستن .
 وسنبحث الآن عن الواجبات التعهدية .

فالحقوق التي تنشأ عنها واجبات تعهدية هي بالحقيقة مرفوعة منذ القدم وعلى الناحية بها ان يقوم بالتعويض عما احدثه حنثه بما فرضته عليه الواجبات التعهدية ، وهذه الواجبات تنشأ عن الاتفاق الذي يجب ان يتضمن اتحاداً او رضى الطرفين لان العقود هي مبنية دائماً على الرضاء اي انها مبنية من رضاء الطرفين فاذا فقد هذا اصبح العقد مجرد اتفاق فقط (أي لا يقال له عقد بل اتفاق مجرد) وبتوضيح من ذلك ان الانقادات هي غير العقود ومن ثم يمكن ان نميز بين عقد البيع وعقد المبيع .

على أنه توجد ايضاً اتفاقات ينتج عنها تغيير في الصيغة ولكنها غير معدودة من العقود مثال ذلك الزواج والتبني رعمما عن ان حقوق المجانسة (الحقوق الذاتية) في الامور الشخصية تنشأ في الحقيقة عن الزواج كالنقطة مثلاً .
 ولكن الغرض من الاتفاق المعلوم في الزواج ينشأ عنه واجب بل تغيير في الصيغة فقط مع بقاء ما تنطوي عليه من الحقوق الشخصية فالعقد اذاً اصبح عبارة عن اتفاق له عاية معينة وهي ايجاد واجبات مجزوم بصحتها .

وكي يكون العقد منظماً على الاصول الشرعية يجب ان يكون الاتفاق مؤثراً على كلا الطرفين . مثلاً لو اتفق ثلاثة قضاة على تجنيح (تجريم) شخص أحضر امامهم فاتفقوا هذا لا يعد عقداً رغم ماله من التأثير القانوني الهام مع ان اتفاق ثلاثة أشخاص على قتل آخر يعد

عقدًا ولو انه غير قانوني ، وللتفريق بين هاتين قول أن صيغة الاتفاق الاول لم تؤثر على صلات العمومية بين نفوس الفريقين بينما حدثت عن الصيغة الثانية تأثير او هي على الاقل تحت تأثيراً بمجرد المقصد رغم ان القانون يعجز عن اثبات المقصد في تلك القضية بناء على عدم صلاحيتها القانونية (النسب المقود فصل) (١)

قانون العقود الرومانية

نظم (جوستنيان) في الفصل الثالث رقة ١٣ . التعهدات كمايلي :-

واجبات تعهدية - نصف تعهدية - شالقات - شبه شالقات

والواجبات التعهدية كما ذكرها جوستنيان هي :-

(١) اما ان تكون ناشئة عن تعاط (تسليم وتسليم) وهذه ترجع الى الاشياء فقط كالسلع

والبضائع وغيرها .

(٢) واما عن قول سبق وتسمى هذه (العقيدة التفاضلية)

(٣) واما عن كتابة اقربها الطرفان .

(٤) واما عن رضی حصل بين الفريقين .

ان الوجه الرابع من الواجبات التعهدية الناشئة عن حدوث الرضى بين الطرفين

لا يظهر معقولاً الا في اربع صيغ (١) البيع (٢) الاجارة (٣) الشركة (٤) الوكالة .

ومن هنا يتبين ان المشرعين في الاستانة حوالى القرن السادس قبل المسيح كانوا

يعتبرون أن مجرد الرضاء كفى لايجاد واجبات تعهدية ومع ذلك لم يصلوا الى النقطة

القانونية الاساسية التي يستند عليها في القول أن مجرد الرضى كان لارتباط الطرفين وهذا

ما يتيقن القانون الروماني القديم .

وقد تطورت لشرعية الرومانية في ايام العالم جوستنيان وتقدمت تقدماً سريعاً .

التحويل والقرض

أخذت الشريعة الرومانية القديمة نقطتين اساسيتين لتحويل الصلابة العقارية، عرف

قانونها بأجمع (القرض والتحويل) .

وهي أن توضع قطعة من النحاس في ميزان بحضور خمسة شهود فالميزان هنا يعبر عنه

تحويل العقار والقطعة النحاسية بقرض الدراهم ثم يتبادل الطرفان كلمتين تعبران عن القبول

والايجاب وهذه الصيغة تسمى (الصيغة الخطائية) .

والآن فمن المتعذر اقامة الدليل الكافي على صحة الطقوس التي كانت يمكن أن نتخذ

كأساس أو حجة يستند عليها غير أن كل ما يقال هو أن منذ ذلك العهد الأول ابتدأت فكرة العقود بالتقدم تدريجاً .

ثم أضيف إلى النظام القانوني بعد ذلك العهد صيغتان .

(١) إمكان ارتباط الطرفين بمقدار استعمال الصيغة الخطائية ملزمة أي بدون إقامة أي

ملقوس .

(٢) ارتباط الطرفين بمقدار يسجل في سجل مخصوص (ومن هنا تفرعت الحسابات

التجارية والبيئية لأطراف أو لطرفين) .

وعلاوة على ما ذكر أصبح عقد التعااضي (التسليم والتسلم) قانونياً في القرض والوديعة وغير ذلك ليس في الأشياء فقط وأما راياناً في أحوال مخصوصة أن مجرد اتفاق الطرفين مع وجود الرضاء ينشأ عنه تعهدات يترتب عليها واجبات قانونية .

وعلم أيضاً من مصادر أخرى أن القانون الروماني سبق أن أقر كثيراً من الأنظمة (كاللائق الجرد) الذي يؤدي إلى إيجاد تعهدات مع أنه لانعاضي فيه ولم يوضع الاتفاق في صيغة خطائية ما أو قيود غير أن امتثال هذه الاتفاقات قليلاً ما تؤخذ من قبل المشرعين الحقوقيين .

غير أن عدداً منها ليس بالقليل نفذ واسطة التشريع الإمبراطوري وكانت تدعى في عرفهم باسم الاتفاقات (الحائزة لمشرط) ولكنها لم تدون تحت فصل العقود لاعتبارها أنها جزء من الاتفاقات الحقيقية ولأنهم لم يجدوا فرقاً أو اختلافاً جوهرياً ينولها وضعها تحت عنوان آخر .

أما فكرة العقد الصحيح فقد ابتدأت منذ عصر جوستينيان ونشأت عن (تبادل الوعد) أي إتمام الطرف أو الطرفين ما عهد إليه به . ولا يكون هذا العقد قابلاً للتنفيذ إلا بعد اتمام الحبة أو الدليل الذي يستدرك به حدوث واجبات أدت إلى تبادل الاتفاق من رضى بين الطرفين .

ولكن العامة جوستينيان نفسه اعترف أن مجرد وعد بشيء قانوني في الحبة فقط يعد نافذاً . (١)

ولاجل فهم المنهج الذي به ارتقى قانون العقود الروماني من طوره القديم إلى زمن جوستينيان يجب الرجوع إلى الوراء قليلاً .

• تريعة الرومانية القديمة لم تكن الا عبارة عن مجموعة إصلاحات أكثر منها أنظمة قدمت الى من خلف في الحكم .

و لم يكن هنالك نزاع بين المشرعين اقدماء إلا على كيفية اقامة الدعوى فقط من طرف الموكل (اذيون) فاضاعوا أوقاتهم الغنية في المناشآت حول الشكل القانوني الذي تتبعه الدعوى فتريق منهم اجاز اقامة الدعوى على أي صيغة كانت معروفة لدى ثوب وفريق آخر جند أن يدن لما نظام يثبت في دستور خاص له نظامات لا يمكن تبديها لأن تريعة الرومانية في ذلك العهد لم تكن إلا خمسة أنظمة فقط تسمى (الأحرار صيغة ١)

• العقود وما يتأهبها فكانت عبارة عن اتفاق بسيط يشترط فيه ان يكون نابلاً متنبهاً عرف في ذلك الوقت بأسم الترض او عقد الترض لعويل العقار (الفراغ) الذي سقت الاشارة اليه .

• ما في القضايا فكان على كلا الطرفين ان يحضرا امام قاضي الصلح وعندما يطلع القاضي على قضية بقر الصيغة التي يجب أن يتبها الطرفان لانامة الدعوى حسب الشكل القانوني في عتبة الخطاية وبعد تنظيم اوراق القضية ترسل الى الحاكم المفرد لانامة احكامه لأن حكم صلح لا يمكنه البت في القضية نهائياً اذ ليس من اختصاصه إلا تبأتها على الشكل القانوني .

• هذا ما كان يحدث في العهد الروماني الاول .

• ما في العهد الثاني فقد اوجد المشرعون الحقوقيون في القانون الروماني طرفاً جديدة للتوسع في التشريع فاولجدها فكرة الاجتماع سنوياً في مكتب القضاء حيث يقدمون لأئمة ضمن عدة قضايا مع احكامها للهيئة القضائية للبت فيها فاذا صادفت جميعهم قولاً وبعزها تقرر الهيئة القضائية امرها لجعل ماقرر منها ضمن قوانين الملاد الرسمية وبهذا اوسيل سنت فمن كثيرة وكان على المشرعين أن يقرروا صيغ الانقادات الخطاية التي يادلها الطرفان كل قانون يسن حديثاً حتى لا يحدث التباس في المعاملات ولذلك انشر في روم عدد عظيم من لاسرآت الحديثة لم تكن موجودة قط في القانون القديم .

• ولما اضطرت حكومة الرومان بتوظيف بعض المشرعين الاجانب في القضايا التي يتهم فيها جنبي اضاف هؤلاء المشرعون الاجانب الى القانون الروماني بعض نظريات حقوقية دمج أكثرها في القانون الروماني ولما رأت الحكومة الرومانية ان الفائدة التي تعود على القانون كبيرة من وجود مشرعين اجانب سمحت بإدخال بعض القوابين الاجنبية على (القانون

الروماني ومنذ ذلك الحين ابتدأ القانون بالرقى وكانت الفائدة عظيمة مع أن التشريع كان قليلاً بالنسبة لغيره ان فضل رقي القانون الروماني في ذلك العهد (أي في زمن الجمهورية) يعود على التشريعين احدثين بعد حصر السلطة التشريعية في ايديهم ولما تشكلت الامراطورية ضعفت سلطة المشرعين احدثين ثم اقيمت تدريجياً وحل محلهم المشرعون الاصوليون الذين خصصوا للتشريع فقط .

قانون الرهونات

• نتخذ قانون الرهونات الروماني قياساً في قانون العتود في ذلك الزمن .
 ففي عهده الاول كانت الطريقة الوحيدة — التي تستعمل لتأمين (ضمان) الدين — هي لفراغ الوهمي (احرافي) (الذي سمي عدناً مع تاريخاً) أي حصر رهن بفرع الملك لماله من عند الدين على ان يزول هذا الملك تالية برادح عند دفع الدين .
 وعندما يتم القربى من صورة المبيع المعروفة (لا تقال) يتقل حق الملكية (ملكية العقار) من المستعير الى المعير الذي يتمتع امتلاكاً بأنه اصبح المتصرف فيها اما المستعير ويعتمد على الفقرة الثانوية التي تكسب في آخر العقد والتي تحويه استرجاع ملكه من المعير عند وفاء الدين .

اما في عهد الدائن السلعة او الارض فله ان يبيعها لغيره او للمودوعتليه كإمانة على دينه الى شخص ثالث لا يمكن المدين ان يسترد ملكه حتى ولو قام بدفع الدين الى الدائن لأن العادة التي احدثت عقد الانتقال قبض المدين لملكه (لا يشترط) آخره منه يستلزم ان المدين كان مستهدفاً دائماً للخطر .

اما في العهد الثاني منذ منح المشرع الحقوق صلاحية واسعة كان من تقييدها التوسع في القانون وبالأخص في معاملة الرهونات حيث سن لها نظامات تحفظ حق كلا الطرفين الدائن والمدين على السواء .

كان على الناس ان يعلم بعض السلع لتكون تحت ملكية الدائن على ان ترد اليه عند دوائيه من اذمة وهذه هي صورة الرهن المستعملة حتى الآن في اكثر البلدان المتقدمة والتي الرهن يدخل في يد الدائن طبعاً ولكن ليس بحق الملكية الصريحة بل بصفته حائزاً له او الملك لا ملكاً طاماً .

ونجد في نصوص قانون الرهونات في ذلك العهد (ما يميز المدين والمدين) أي ان على المدين ان يعلم بجائزة البضائع (السلع) الدائن الذي عليه ان يحول حيازتها الى المدين عندما

يؤدي ما عليه من الدين ولا تمكنه ان تحك واسترحاح الموهون (إذا نزع الامر) الى المدين ما دام العقد الذي بيده قانونياً (مضموناً) لتسليم (الذي به يحتفظ المدين ملكية عقاره الموجود تحت حيازة الدائن على الدوام وهذا القانون آمن الدائن ايضاً) لاحتفاظ العقار حتى ايفاء دينه بشرط ان لا يتصرف فيه تصرف المالك في ارضه (مكتسباً) المدين (الدائن فلا يملك من العقار الا حيازته تأميناً لدينه فقط .

ثم تطور هذا الى شكل آخر وهو اعتبار عقد الرهن ناعداً حتى إذا لم يجد تعاطي التسليم وتسليم (ولو فرض ان زيدا استدان دراهماً من عمره وطلب عمره تأميناً على الدين الذي في ذمة المستدين فعلاً حصل الا ان بقى بن زيد وعمره على جعل عقار كـ (بن زيد لم يعد زيدا الى عمره) ما لم ياتهمه الحق في ارضه ملكية العقار او البضاعة المعينة التي لم تزل في حيازة زيد وإذا انتفتت الضرورة فله حق بيعها لقاء دينه .

واما هذه العقود كانت معروفة عند اليونان ولم تزل موجودة في قانون فرنسا الى اليوم ولو عدت مسووحة من كثرة اصابها من التعيرات والتبدلات وهي نافذة في القرارات غير المقبولة .

ومن هنا يلاحظ ان المشرع الحقوقي يمكنه ان يبدل النافذة سرده كهذه بين الطرفين ولو وقع الاتفاق بينه فاب غير نائب الاقل (ويرى) يعوب بتعا الى التسليم وتسليم (االاتفاقية الجردة منها نالها لا ينفذ . ولم تكن تسمى امثال هذه الامارات عقود عند الرومانيين بل كانوا يدعونها (ميثاقاً) ووضعوا لها انظمة وقوانين تحت عنوان (المواثيق المحقوقة) وكانت تنفذ لدى المقامات الاجرائية كمعقود صحيحة .

ومن هنا نشأ كيفية ترقى العقود في الدولة الرومانية من عهدنا الأول الى عهد اعتبار الاتفاق الجرد عقداً يجب تنفيذه . والعقود الانكليزية وحدها برهان على ان فكرة الاتفاق الجرد اوجدت واجبات تعهدها قابلة للتنفيذ لدى القانون .

« قانون العقود الانكليزية »

قانون العقود الانكليزية كان قسم تحت نفوذ القانون الروماني في عهده الاول فقط وذلك لأن الانجلوساكسون (الذين ارك الذين احدثوا الجزء الجنوبي من الجزر البريطانية) بتعاقب بين العصر السادس (الحادي عشر بعد المسيح) ابدوا الحضارة الرومانية القديمة التي كانت منتشرة في بريطانيا منذ القرن الاول الى السادس بعد المسيح .

اما القانون الانكليزي القديم فكان بسيطاً (ابتدائياً) للغاية إذ كان يعتبر فيه أداء

الدّية كتعويض لدم أو إضرار حادت وغير ذلك مما عرفت عند الأمم الأولى إذ كان للكاتب
القدح المعني في تسيير الأحكام . وابتدأت فكرة العقود الأولى من شكل القصاص
كانت عرضة الكنيسة على من يحنث لا يثاب ولكن لم تكن هذه معروفة لدى القاموس
الانكليزي (إدصح تسميته قانوناً) قبل الغلبة (النورماندية) ب ١٠٨٦ لأن
تريخ انكترا يتتدي منذ عصر غلبة النورمان الذين أطلق عليهم هذا الاسم لتوصيف
فرسا الشمالية (نورمانديا) مع انهم في الأصل من العصر الأسكندنافي واشتهر سعي
القرن التاسع والعاشر (ب ١٠٠٠) انهم قوم اسدياء ذوخبرة بالفنون الحربية والادبية معاً
حاربهم عن الافريسيين ولمع منهم ان اخترعوا لغة لانفسهم تشابه اللغة الافريسية
الشبه ولما هبطوا انكترا فاتحين استعملوا القوة مع الاكثرواداروا دفة الحكم فيها بهارة ودم
تدلان دلالة واضحة على علو كعبهم في الحضارة والادارة فأسسوا فيها حكومة ملكية على
متين وسنوا النظمة وقوانين جديدة للبلاد .

ولما ترع موكلهم على عرش انكترا واستلوا زمام الحكم فيها وسطوا نفوذهم على
وقضوا على امة السياسة فيها ظنوا ان الجوع قد صفا لهم فخلعوا عنهم الجنسية الافرنسية ونحو
باجنسية الاكثريّة فبعدهم الشعب — والناس على دين موكلهم خلا نفر قليل من سكان
جسر زرا (الديوفر) واندمجوا بالشعب الانكليزي فاصبحت الامة كتلة واحدة ولما ترع
القرن الثالث عشر اتحدت المنابر وتشابهت الأخلاق والعادات ولم يكن هنالك فرق
كلا التعيين غير ان الطبقة الراقية كانت تتميز عن غيرها بتسكها باهداب اللغة الافريسية
معاملاتها حتى القرن الرابع عشر .

اما لغة المحاكم فكانت الافرنسية الى وقت متأخر بعد زوال سلطة النورمان عن بلاد
الانكليزية والادلة على ذلك كثرة الاصطلاحات الافرنسية المستعملة في القانون لانكليزي
منذ القديم .

وفي حين الغلبة النورماندية كانت بلاد الانكليز منقسمة الى ما يسمونه « افضان »
باعتبار ان جميع البلاد هي ملك للملك تدار بأرادته مباشرة او بواسطة اللوردات .
اما سكان البلاد فكانوا ثلاثة فرق :

- ١- اللوردات المتسلطون على البلاد ومعظم الارضين .
 - ٢- صغار اصحاب الاملاك ويعدون زمرة الأحرار .
 - ٣- الفلاحون (غير الأحرار)
- اما ضيقة المزارعين فكان اكثرهم عبيداً للوردات .

الاراضي والمحكم

كانت جميع الاراضي في ذلك الزمن . كما ملك (١) اولاً ملين زرعها وغرسها اما
الشاوب او جملة على حصة من المحصول ، فهم في نذر القانون اتبه بمستأجرين لمدة غير
معينة لاغير .

ومن جملة توانين تلك البلاد في ذاك العهد ترك قطعة معينة في كل قرية لرعي المواشي
(٢) التابعة للقرية وإذا توفي أحد القرويين من ورثة تقعدوا عن تعهد الاراضي واعملوا
زرعها وغرسها فالحكومة نزع تلك الاراضي من ايديهم بعد مدة محددة وتسليمها
لغيرهم (٣) .

وكان الملك في ذلك الوقت يدعى الرب اجمع ، فهو الكل في الكل يهب لمن يشاء
ويؤجر الاراضي لمن يجوز رضاه من اوائده وخاصة من الوردات الكبار استجاب النفوذ
في البلاد .

ولو اطلع احد المشرعين العثمانيين على قانون الاراضي الانكليزي في ذلك الزمن لما
تردد هنيهة في القول ان جميع اراضي انكلترا هي بلا شك اميرية وليس قيد تبر أرض
ملكاً . لأن الملك كان المهيمن الوحيد المالك لرقعة الارضين فعلاً وما بقي من الوردات
وغيرهم يعد مستأجراً منه مباشرة والمالك فقط حق اقطاع الاراضي الى من يقوم له بخدمات
جليلة من طبقة الوردات وهوؤلاء يؤجرونها الى من هم دونهم من عماله وخدمهم حسب
رتبهم لقاء خدمات يقومون بها لاسيادهم .

اما الملك فكان هو المالك الحقيقي للأراضي في ذلك العصر أي منذ ثمانمائة سنة . اما
في هذا العصر فتعد ملكية الملك للأرضين نظرية قانونية لا قياس لها .

- يتبع -

(١) (المترجم) كالارض الاميرية في فلسطين .

(٢) (المترجم) كالارض المتروكة في فلسطين والتي تسمى (مرعي البلد) .

(٣) (المترجم) المخذ الافصي في القانون العثماني ٣ سنوات وبعدها تصبح الارض محمولة .

الاشتراك بالجرم

بلم حضرة الفاضل صاحب التوقيع

الاشتراك الجرم هو اتفاق اشخاص على ايقاع حرم جنابة كذا اوجهة في آن واحد . في
ازمنة مختلفة قصداً . فالاشتراك سواء كان سابقاً للجرم او متتابعاً له . كان مادياً او معنوياً
فهو على نوعين . الاشتراك الأصلي والاشتراك الفرعي . والاشتراك الأصلي هو ان يتدخل
الشريك في اصل الجرم . والفرعي هو ان يتدخل في فرع الجرم . وقد عرفت واضح فليس
الاشتراك الأصلي - المادة (٥٥) قوية . إذا وقع عدة اشخاص بلا ايقاع جنابة .
مؤثقة من عدة اعمال فأتى كل منهم فعلاً واحداً او أكثر ناصداً بذلك حصول الجرم .
كل منهم شريكاً في ايقاعه وحوزي جزاء العاقبة الأصلي .

فيتضح من هذا المعنى ان الله إذا عاقب شيطاناً ودخلاً في احد الناس ومرتاقبوه .
صندوقه بعد كسره او كان احدهما قد اعد مباح الدار وفتح بابها ثم دخل الآخر .
القبول من الاشياء او كان هذان الشيطان قد اتفقا وهما على شئخص تحت وضرباه .
على الارض فخرجاه او قتلاه فيكونان قد اشتركا في الجريمة جنابة كانت او جهة .
لو ان احدهما من الشيطان قبض على آخر وصرحه في الارض وادفعه بضرورة لا يتكلم
الملتص من الوثاق فجاء الثاني وطعمه ببدية اصابت منه مقبلاً وكل منهما عاقب في طارغ
فانما اصلياً لا ارتكابه فعل القتل . الاشتراك مع رفيقه .

وكذلك الحال في السرقة الموصوفة . متان ذلك ان جماعة من الاتقياء كثر
في الطريق العامة ووقفوا مركبة فيها عدة اشخاص فوقف البعض منهم خيلها لمنعها
السير وقبض البعض الآخر على الخوذي وقتل الباقيون في امعة الراكبين وثيابهم .
منهم تقوده وامنعهم فيها كان عدد هؤلاء الاتقياء . وها تيرعت افعالهم .
وجرمهم واحد لا قدامهم على ارتكاب جريمة السلب والغصب لعاية واحدة في زمن واحد .
كل منهم شريكاً اصلياً في الجرم .

اما الاشتراك الفرعي فلا يأتي واضح القانون . تعريفه بل اكتفى بسرد الاحوال
بتألف منها .

ثانياً - الوقوف على ما سيقع من جناية أو جنحة والمساعدة على ايقاعها بالارشاد .
 إذا عرف الشخص بما سيقع من جناية أو جنحة وارشد الفاعل رأساً أو بالواسطة الى ارتكابها
 بوسائل تساعد على فعله يكون قد اشتركت في فرع الجرم كما لو اراد رجل دخول احد المنازل
 وسرقة ما فيه من النقود وما كان لا يعلم وسيلة تحمله الدار وتوصله الى مطلوبه فقد اعده
 خادماً الى سعيه بان اعتمد طريقة الدخول اليها وبين له العرفة المتضمنة صندوق المال وطريقة
 فتحه او كسره وكيفية الخروج من الدار الى غير ذلك من الوسائل فلو تمكن الشخص من
 ايقاع فعل السرقة على هذا الشكل يكون فاعلاً أصلياً الخادم تريبكاً في فرع الجرم على ان
 الشرط الاساسي في ذلك ان يكون المرشد والمساعد عالماً بقصد النازل السوء والا فلا يعد
 فعله جرمًا مسترماً العقاب كالموكل من يقصد فعل السرقة خذله الدار عن كيفية الدخول
 اليها وعن اقسامها وطريقة الخروج منها وعن عدد سكانها فاحرره الخادم بذلك كله بدون
 وقوف على امره . ولا يشترط بالارشاد والمساعدة ان يعطى الثريد المرشد او الماعد
 الفاعل الاضي نقوداً او هدية او انه يقدر على تهديده واستعمال نفوذه عليه او بسبب استعمال
 وظيفته بل يكفي اجراء الارشاد والمساعدة كما نوهنا به قبلاً .

ثالثاً - انتمية الاسلحة والآلات والادوات التي تقع بها الجناية أو الجنحة مع علم المهيء
 بما سيكون من امرها ونيتها يجعله مشتركاً في فرع الجرم كما لو ان شخصاً مخرج بعزمه على
 قتل احد الناس الى بائع السلاح او العطار فاشترى من الاول مسدساً ومن الآخر سماً او
 انه انبأ جاره بعزمه على سرقة دار احد الناس فاناره سماً ثم اقده على ايقاع احدي هذه الجرائم
 فن كلا من نهي المدرس او السم والجار قد اشتركا في فروع الجرائم المذكورة . على ان
 من المقتضى فانونا ان يرافق اعداد هذه الوسائل وتجهيزها علم سابق بما سيقع من الجنايات
 او الخبيث والآفلا يعد فعل المعطى اشتراكاً في الجرم كما لو مال شخص لآخر السرقة سماً
 لاستعماله في داري او مفاح . ذلك لانه باب داري فاعطاه السلم او المتاح فذهب وسرق
 دار آخر بهذه الوسائل .

رابعاً : معاونه الساع الاضي في الافعال المسبب عنها اعداد جناية أو جنحة أو تسهيلها
 او اكملها تعد اشتراكاً في فروع الجرم . غير ان الاشتراك في هذه الصور الثلاث قد يشابه
 الاشتراك الاضي في اكثر الاحيان بدرجة يصعب تفريقها وتمييزها عن الاشتراك الفرعي
 كما لو ان شخصاً اتفق مع آخر على سرقة دار احد الناس . ولدى ذهابهما الى محل الجرم
 صادف شخصاً ثالثاً اظهر لهما كيفية دخول الدار وسرقة ما فيها من المتاع ففعل هذا الشخص
 الثالث هو مساعدة الفاعلين الاصليين باعداده لهما وسائل اجرائية تمكنهما من ايقاع الجناية

حقيقة مما يجعله وإخاء هذه تريكاً في فرع احرم . كذلك لو نظرت شخص في جوار
من يرقب المارين محافظة على رفيقه السارق . او ان رجلاً من الأموال والأشياء التي
سرقه رفيقه فالمساعد في الصورة الأولى هو تريك في فرع احرم وليس في أصله بالنظر
مساعدته الفاعل على معرفة الدخول إلى المنزل والارواح منه وكيفية اخراة السرقة . اما
صورة الثانية فتحتاج إلى طريق الاستدلال الأصلي فيها من الاشتراك الشرعي لأنه وان
كان شخص الذي وقف في جوار البيت يراقب المارة بمحطة على رفيقه متبركاً في فرع
احرم لكونه لم يرتكب فعل السرقة بالذات وإنما كانت معه مقصراً على تسهيل اقتباسها من
رفيقه إلا أنه يتضح من التدقيق في المادتين ٢١٧ و ٢٢٢ من قانون احراء ان تعيين
المتنصصين في تعدد السارقين ووجود شروط تستلزم تشديد الجزاء بالنظر
في الأحوال التي تضمنها فهل يمكننا والحالة هذه ان ندر السارق الموجود داخل المارل
مع غيره أكثر من شخص واحد .

وهو فرضا ان السارق اثنان وقد استجما بعض مرائط تشديده تشديد اجزاء
بعض من المفتضى مخازنهم على السواء يقتضي احكام المادتين الآتيتين لا يكره ولا يبقى
سدد لزوم لعدم التنصص الحارس سريته في فرع احرم وان فرضا ان السرقة
و٥٥ شخص واحد وان رفيقه ساعده براءة المارة . بل لا يتعد السرقة فينبغي ان لا يحازي
كسب الأصلي بل يخفف جزاؤه وقتئذ نص الفقرة المستلزمة من المادة «٤٥» على ان واضع
قانون شرط لحصول الاشتراك في فروع الجرائم جميعها وجوب علم الشريك بما سيقع من امر
معدته لعل في الاحوال التي ساعده فيها معاً لانه إذا لم يكن عالماً بما سيحصل من نتيجة هذه
معدته فلا يعد فعله جرماً مستلزماً اخراة .

ولمّا هنا في انه إذا كان الشريك مسلماً بان ما سيقدمه للفاعل من المساعدة هو فعل
مسرّع فهل يعد ذلك كافياً لاعتباره تريكاً في فرع الجرم ام ان هذا العلم وان توقف يجب ان
يشمل جميع الافعال الفرعية المستلزمة تشديد الجزاء على فاعلها لأصلي ؟ والفرض ان
نحدد اتفاقاً على سرقة دار احد بوسيلة السرقة العادية التي هي من قبيل الخنقة فدخل
احدهما الدار وظل الآخر يرقب المارة غير ان الشخص الذي دخل الدار وحده صندوقاً امامه
معدته نفسه بفتح معتمداً على حراسة رفيقه له فكسر القفل وسرق بقوداً وحياً كانت فيه مما
وجب تشديد فعل السرقة المتفق عليها مع تريكه وتحويلها من الخنقة إلى الجناية فهل
يجزى الشخص الحارس الذي لم يكن اتفاق مع الفاعل على ابقاء احرم بهذه الصورة بالسجن
مع الأشغال الشاقة مؤقتاً بان ينزل من الجزاء المعين لأجل الجرم من سدد إلى ثلثه كما

يتفح من التدقيق في المادة « ٥٥ » ، غير ان راضع القانون اعتبر ان الشريك في جريمة
اجرم هو من اطلع في الاحوال الثلاثة الاخيرة على وقوع الفعل .

يتبع

معاون مدعي الاستئناف العام بدمشق

بهجت مرده

= ❀ =

عدل الامبراطور

او قليلة بقية

كان في جيش « واوون » سدي تشيع بدعي فارمون من عدة متميزة على اعمالهم ،
ولما هزم الامبراطور دوله برهسيا ودخل برلين مرة الاولى كان ذلك الجندي في جيش
استرف وكانت زوجته ايما مفضلة بجيش آندم الجنود وتراعي الجرحى .

وفي ذلك يوم قام « واوون » بمسيرته فرأى المرأة ذاتة بين الجنود فتادها وسألا
من مهمتها . فبين عيرانه تقدمه منها هادعا على « استها » وبها « ملات » « احفظي »
القبيلة تذكر ان الامبراطور .

وكان زوجها حاضرا مع رعي امراته من « واوون » ولكنه لم يرا على الاحتياج .
وحديث يوم ان « فارمون » سكب هام مراد الى الامبراطور حاملا اخيه .
فتنازل « واوون » في مسيرته ضد « فارمون » . رؤس طيط متاء ناظلب
تريد هي بابه « فارمون » . يريد « مولاي » ان تسعي اقل الامبراطورة .

فتحدث « واوون » لهذا الطلب الغريب . وكانت قد خرجت كيرا عندما علم ان « فارمون » يريد
لأن هذه الامنية الا بعد ما رآه بلاس يقل زوجته الملاحقة بجيش .

ثم التفت اليه قائلا : وعدتك بان اعطيك ما تشاء . فعندما تعود الى باريس ستر
على القبيلة المشودة .

وعندما كان : عاد الجيش الى باريس وارسل « واوون » في طلب الجندي « فارمون » ونزاع
يقبل الامبراطورة جوزفين على مرأى من قواء الجيش وامراء البلاط . فانتقم « فارمون » للقبيلة
لاولى بقبيلة اخرى من خد الامبراطورة .

(عن الميران)

محكمة النور زيزي (أبو الفوارس)

« عن جريدة التاميس »

في اليوم الخامس عشر من شهر آب ٩٣٥ اجتمع في قاعة جنة تعويد المناخ (جاردن ده كرسبون) في مدينة باريس علماء جمعية تعود المناخ مع العلماء (جمعية الرفق) حيوان تحت رئاسة مدير جمعية الحيوانات للظرف في الدعوى المقدمة من الميسو (زيزي) الذي احتراض على حسبه ضمن قنص ضيق لا يستند في فيه الهواء الا ضمن الباب اصطناعية لا يرى فيه ضوء الشمس الا من داخل ادق ضيقة جداً .

وبعد النظر في شكل الدعوى وامايتها حسب نصوص قانون الرفق بالحيوان ظهر أنها مرتبة حسب الأصول فقرروا قبولها والنظر في مطالب (الميسو زيزي) ولدى المحكمة (داخل) ضمن بطاع اقررت المحكمة الاغراج عنه فبلا سجن دائرة محددة تحت مرافقة عشرة من مرودي الوحوش .

حتى الحكم عليه الا ان الميسو زيزي اصر على طلب الاغراج عنه وادار ظهره للمحكمة -
- لئلا يستأنف الحكم .

غير ان المحكمة قررت رفض الاستئناف والعمل بموجب القرار الاول فاستنف (زيزي) ثمرها وطارد نفسه على ان يهمل ما يجب في سجن الخيرية بالبالا اما النظرية واما الموت . كانت قد بلغته اخبار مراكن وسمر افراد ان يقدم بمساعدة اخوه الملعوب على أمرهم حتى ولو ضحى حياته، وقرر انباء بالاعراض في عاصمة السين مع جماعة من أصدقائه . لكنه ذلك حتى تغل ساكن اكي دمرسه ان من جماعة سوق الجيوش وحشد الجند . ان ذلك مناقشة أمة السين بأجمعها ومعازلة حور (التارديزه) وقد ستن ان فعل ذلك حتى ظهر الباخرة التي انقلته من الحبشة فاعمل في ربهها وتوتيتها (ضرب الخلب) ثلاث بل سويلاً .

في الساعة التاسعة من ليلة ١٦ آب سنة ٩٣٥ نفذ الميسو (زيزي) الخرفكره فافلت من قفصه واخذ يتجول في سوارع مدينة باريس واضعاً طقعة اخفاء على رأسه بينما كان رئيس الجمهورية كما قالت التي اريزيان في رامبوليه يلعب البليارد .

ذهب زيزي تو الى غابة بولونيا لاستنشاق الهواء النقي المعطر بروائح الأزهار واتخذ

له محبته يرى منه ولا يرى فتمثلت امامه الحرية بأجلى مظاهرها لايتوبها الا مدخر المدينة الباريسية التي ترق لعينيه فقدم مظاهراته بين الالوف الموقفة من الجمع الخند استكراً لما رآه من الخلاعة والبذخ على حساب اجوايه في الاستعباد)

فحدث مقدمه هرجا بين الباريسيين الذين يرقهم رؤيه مستعبد خارباً يتسم الحرية التي ذاق لانتهائها منذ الطفولة اذ ولدته امه حراً .

ولما ساع حره اشرأت اعناق الرجال وسالت دموع عانيت غابة بولونيا أسفدي ليله الحرية وما هي الا طرفه عين حتى احتفت الرجال والنساء والاطفال وكل من في باريس مفرسين (احتما على حرمه زيزي من الاستعباد) وصرب بوق النفير العام فاحند اجند براسة فند برآة حمرال مع حرس جنينة الحيوانات بالعدد الكاملة مدحجين (سلاح) او على زيزي شمس القمطتين لجميع انواع الاسعة حتى التراقي منهم اسماء (مراندو) سحت زيزي مدرسه وفتاده احديدي ورذمة من العدد وقطيع من الكلاب هذا عدا عن الرشاشات والمدافع والسيارات المنحمة والمفرعات والمايكارات التي كانت تخرق في فضاء العاصمة الباريسية للاستدلال من مكان زيزي وكان بعض الجمهور ا وحصر منهم لاشتراكيين وغيره !! اتتبعون اجند سيه ليكونوا شهود عدل في هذه المؤاسة .

مضى اليوم ولم يعثره على اثر لسيه زيزي فانتعلت المشاعر واضيئت المصابيح وسمنت الاشعة الكهربائية على ساحة بولونيا واستحضرت جميع آلات الاشعة النخر كالمسما بانوار الفتيش من المراكب الحرة واحيداً استحضرت اسعة (رانج) على تقدير ان تكون . عند الارض او رفع الى السماء .

وكل ذلك بدون جدوى ، زيزي اخر فوق سحرة اسفة يتلهم بالمناظر الطبيعية فتمتاً بكال الحرية يهزأ بالقوم ويسخر من اعمالهم .

وفي اليوم التالي رست الحكومة نجمة اخرى الى الميدان وهي عبارة عن سبعة ا لوزيات اسيرات قل كبيرة على حدود الملائين من جلاوزة البلدية وثلاثة من الاصلاء مع العقاقير الطبية ولوازمها التامة .

وقد وصفت هذه الحالة حريدة (المازن) " وها سينما باريس العمومية تحت عنوان (ما قل ودل) .

وفي اليوم الثالث حلق مرب من الطيارات فوق غابة بولونيا وامطرها بالآس الاوراق الملونة بينها مغلف رسمي كبير ضمنه ائذار نهائي الى المسيو زيزي الحر صادر من

قضاته السابقين بالتسليم في برهة ثلاث ساعات أو يهدر دمه لمن يلقي القبض عليه حياً أو ميتاً .
غير أن زيزي لم يعبأ بهذه الأقوال بل ضرب بها عرض الحائط وزار زئيراً امتنزت له
الأنحاء وأرغى وأزبد وهدد القوم بحركة ذنبه ونزل من مخبئه غير هباب ولا وجل وأخذ
يتنكر في الغابة غير أن الجوع كان قد أصرت به فاضعف من قواه وأعياه فيأس من الحياة
واستبسل في سبيل الدود عن حياض استقلاله فنجحاً عماه وولد وروحته في سبيل الاستقلال
انتم وأراد أن يموت موة الأنطار على حد قول من قال :

ومن لم يزد عن حوضه بسلاحه يهدم ومن لا يعلم الناس يظلم

وقد كن جريئاً أصغر سندوقة مرقاته اذ سماوزارة اعدت له ١٦ انتاباً .

وجاء في حريدة (لاجورنال) الافرنسية ان بعض المبرزين ، الحيوانات كانوا ينظرون
الى قنصه الحالي في جدينة الحيوانات ويحسمون اعداه رؤيته ساكنه كما كانت تقف الرجال
تزرع الدمع حسرة على قصر اديف ابي ابياتع فيه مونت كريستو اراهب (افاريه) .
وأراد زيزي أن يثبت حريته ويشهد العامة لمتدن على اعمال المعتدين على استقلاله
يطهر الملاء جوهر المدنية الاوربية المزينة فالتخذ طريقة تخضع ارادة الى كلية اسكال
(ايكول ايون باسكال) ليؤت موة التبعان في معهد علي على مرأى من أناة المدينة في
وسط مهد الحرية .

هنالك في ساحة المدرسة التي اعلان ومات زيزي تنديلا برصاص الجانفل والفيالق
مينة الاشراف في ساحة الوغى يردد قول العباسي :

عيشة بالذل لانرضى بها جهنم بالعر انحر منزل

والدوائر في عاصمة السين مشغوة الآن بأحصاء الرصاص الذي أخترق جسم
(البطل زيزي) .

تلك الابواب واقدمها مسئلة بصمت الاصابع التي نالت القسط الاوفر من بحث الحيرة
وتقبيهم . أصبحت الآن طريقة منظمة دقيقة اتت نتائج هرة . غير ان قائمة الابواب
الاخري طويلة ولا يأتي يوم عليها الا ويزيدها اتساء واتقاناً . فبل علمت ايها القارئ ان
علامات الاسنان كانت في بعض الاحيان من اميد واتبت الدلائل في تحقيق كثير من
القضايا . ولا يخفى ان اضطراب النص وخوفه في كثير من الاحوال يسببان له جوعاً شديداً
فيقتضم مما يجده اموه من المأكولات الذيدة ويترك فيها آثاراً ظاهرة اذا أخذ قالها
واسطة مادة جسمية تصب فيها ظهرت في القلب تصلعات تنابه في شكلها التخطيطات التي
تري في صورة تحليل الضوء الشمسي . ففي حاد من هذا النوع يوق كل المتنبوه فيهم
ويعمل لكي كل منهم قلب من الشمع إذا قورن بالشكل الأول انحت الحقيقة حالاً وعرف
المذهب من البرى .

والأغرب من ذلك ان تكون بعض الميكروبات او الطيليات التي تركها الحافي في اتنا
ارتكابه المارمة هي الابل القاطع الوحيد لاثبات التهمة عليه . فقد حدث مرة بفرنسا في
قضية قس مشهورة ان اكتشف في مكان الحادثة مواد برازية وجد فيها اهل بعضاً من
ديدان المتهمة وعند فحص المتهمين عثر الطبيب في احدهم على ذلك النوع من الديدان .
فكانت هذه اعم القطة الي اعتمدت عليها النيابة في اظهار ذاك الحافي في هذه الحادثة
وتد حكم رايد لاعداء . وفي قضية اخرى اتهم اثنان بتل امرأة عجوز مشهورة بقتل
فوجد على كليهما قل . غير ان ثانيهما كان ماعليه من القم من النوع الذي لا يعيش الا في
راس الانسان . كان على الاول قن من الجنس المختص بالثياب والملابس فقط . فجاء
هذا برهاناً زاد في الرايين قوة فافزع ان المتهم الأول هو القاعل .

الوسكي في جوز الهند

تفنن مبر هو الحور من البلاد الاجنبية الى الولايات المتحدة مائتاً تفننهم في الطرق
الحية لادخل الحور الى تلك البلاد واخر ما اكتشف بوليس الجمارك من طرقهم انه ضبط
باخرة تادمة من الشرق مشحونة بالجوز اخذ فكرر واحدة واذا بها بدل الحليب الطبيعي
الذي يوجد في الجوز وسكي وهكذا وجد في كل جوزة ايضاً فكان نصيب الحوران ذهبت
الى جوف الارض .

السرققات

(ترجمة الادارة)

مآو واللصوص — المآوون والقانون — مخبئو الاوراق المالية — مخبئو
الحجارة الكريمة — السرقات بالحيلة — النصب تحت صيغة مصطنعة
العصابة السوداء — الاخبار الكاذبة — النصب على الصيدليين
نصب التحاويل (التكتات) — توافيع الحوالات المزورة .

لا ريب في انه لولا فئة المآوين من الناس لقل عدد الجرائم على حد المتل الذي كان
يجري على الألسنة في القرن السادس عشر وهو : (لو لم يوجد مآوون لما شوهذ نشالون) .
وكن الذي نواه ان هذا القول مبالغ فيه قليلاً لأنه وان امكن محو تلك الفئة من سفر
وجود فلا يمكن قطعاً منع السرقة او الاحتيال ، ومع ذلك فان اجراء التعقيبات الشديدة
صد مآوي اللصوص ، كما اشربا قليلاً ، يقال من عدد السرقات نوعاً ما تدريجاً لأن السارقين
د سرفوا مثلاً كمية من الخحاس او القصدير ولم يجدوا من يتولى بيعها لهم فماذا يستعوب
بها ؟ وكيف كان يمكن للصوص ادين سرقوا ثلاث ألفيات من العطر في مرسيليا سنة
١٩٠٦) ان يجدوا ان يشتريها منهم صفقة واحدة تبلغ الف وثمانمئة فرنكاً ومن كان يمكنه
ان يشتري سقف مسرح الباتنيول بباريس الذي سرقه اللصوص ، ا كان رجس شريف
يقدم على ذلك ياترى ؟

غير ان السرقات وان لم تكن كلها كسرقة باريس او مرسيليا فالت امتال تينك
سرقتين كثيرة الوقوع في المدن الكبرى ، فمن ذلك سرقة ما في المخازن الكبرى والمعارض
من جواهر ثمينة وبسط نفيسة الى غير ذلك من الاشياء الثمينة ، فانه لو لم يجد اللصوص
لذين يحترفون سرقة هذه الاشياء من يخفيها لهم ويبيعها لما اقدم احدهم على سرقة شيء
منها لانها تكون في نظره من سقط امتاع ، والذي نعتقده ان تلك الفئة اشد ضرراً على
السانية من هؤلاء الذين يسرقون اموال الناس لأنها اكبر عون لهم على ارتكاب تلك

فائدة التصوير الشمسي

في التحقيق عن الجرائم

— التصوير الشمسي لغير المرئيات —

قد يستغرب القراء اطلاقنا على هذا النوع من التصوير الشمسي اسم « التصوير الشمسي لغير المرئيات » و يظنون اننا ما وضعناه الا لنجعل لمقالتنا هذا عنواناً جذاباً يستلقت الانظار ، والحقيقة التي ستظهر لم فيما بعد هي اننا توحينامه ان يكون عنواناً يتناسب مع موضوع مقالنا بقدر الامكان .

فقد اكتشف بعد ادخال التصوير الشمسي في التحقيق عن الجرائم بمدة ان العدسة البلورية في آلة التصوير هي اشد احساساً من عيننا المجردة في تحقيق بعض الاشكال ينطبع فيها ما لا يرى بالعين المجردة من الاشياء ، وعلى اثر ذلك ظهرت مسألة « المصور الطبيعي » وهي كما يزعم البعض انطباع صورة القاتل في عيني المقتول .

ومن الغريب ، انه رغم دحض الميؤفرونوا العضو في اكاديمية باريس هذه الحرفة فلا يزال بين الصحف اليومية من تقول بها وتبعثها من جديتها .

وقد حدث بعد ادخال التصوير في التحقيق بقليل حادث لفت انظار الناس وهو : جاءت امرأة الى مصور وطلبت اليه اخذ صورها ففعل ثم اختبى في حجرة عمله ليخترع بها اذا جاءت الصورة ظاهرة في الزجاجة ام لا ، فظهر له في الوجه بعض بقع شفافة مع ان وجه المرأة كان ابيض ناصعاً خال من اية بقعة ، فحمل المصور ذلك على فساد لوحة الزجاجية وعاد اخذ رسمها ، لكنه عاد وظهر في الوجه ما ظهر اولاً وهكذا مراراً متواليات حتى يش المصور وفكر في تلقي بعض الدروس على احد كبار المصورين لانتقان حرفته .

ولكنه بعد ايام قصد المرأة في بيتها لبسها الصور فوجدها طريحة الفراش بمرض جذري وحينئذ تبين له علة ظهور تلك البقع الشفافة في وجهها في اللوحة الزجاجية ساعة التصوير وانها لم تكن سوى آثار الجدري الغير مرئي بالعين المجردة .

وقد صاؤف استعمال التصوير في اكتشاف ما يقع من التزوير والتعوير سبباً اكتشف نجاحاً باهراً .

أصول اللقطة المصطنعة

« هذا ما وجدته ملقى »

اللقطة المصطنعة نوع من أنواع السرقات سواء كانت مباشرة أو بالواسطة والأختيال (إذ الشيء المسروق لا يدل على سابق) فأختيال الخيال على السذج وأيهامه إياهم أن له النقطة قيمة متحركة إياهم بواجب كتب الأمر عن دائرة الشرطة بقصد التفرير بها بغير احتيالاً في نظام القانون مع ان وصول الخيال هذه المكائات الى دائرة الشرطة من دور الجمهور قليل نادر .

وهذا النوع من السرقات معروف منذ القديم أدبونه عنه (فندوق) في مذكراته ، بالأمثال عن المتخصصين فيها فيم مضى من الأزمنة بالشكل الذي يحدث في زمانها هذا . واكثر الذين يتخصصون في هذه المهنة هم سرك المثل فيغردون بالسذج من الناس والفعل من الناس . ويكثر وجود هذه الخفمة من المتخصصين بجهز السكك الحديدية ، والأسواق التي تمر بها العربات والبنجالات العمومية واكثر حول الأسواق من طغوى في ويدر وجود التبان بين محتر في هذه المهنة إذ يجب على الخيال ان يارس اللقط مادة حتى يصل الى درجة البوغ في معرفة احوال الاشخاص ودرجة عقليتهم وطرق الاحوال الموصلة الى سلبهم وهذا لا يكاد الحادق منهم سوى دائرة واحدة في وجه الساذج ، الناس فيجربك له من الشراك ما يوقعه فيما يدون أقل عنا .

ومن الأمثلة على ذلك ان يلقط بعضهم الشيء الذي كان ارتكابه سابقة بمهارة ومهارة بحيث يلفت نظر فريسته ثم يظهر بعد ذلك اخوف منه ويفاتحه في أمر ما يقطعه ، التقاضي عن ابتداء سره مستثيراً إياه في كيفية اخفا ما وحده ، يقوده بدلاله الى بعض المقاهي أو الخانات - حتى إذا اختبأ في زاوية بعيدة عن أعين الرقابة اخرج الخيال لتسليم الذهب أو الماس أو غيرها من الجواهرات المريدة واستشاره في كيفية بيعها دون سماع على سره أحداً واخيراً يظهر له عامه امكان بيعها جاز وبعرضها عليه بلسا اثنين ، ان يعرضها على احد شركائه بمقتضى احد ارباب الحجرة في هذه الجواهرات وهكذا يعبر بين المزيف فيشتريها وبعطي النصف الثمن المفقود له وبقى عرضها على ارباب الحجرة الصياغ الحقيقيين أو أحد بنوك الرهونات ظهر له التزييف وانها من احوال التي لا قيمة لها .

اكتشاف جريمة في قطار

اكتشفت حادثة هجوم المذبح على قطار باريس - مرسيليا السريع في باريس على
 يد رجل الشرطة قد تجرأ أثناء مطاردة اللصوص وهو ان واحد
 من رجال الشرطة قد رده لادي الموت . ولذلك فان رجال التحري لم يلبثوا ان وقعوا على
 من يمس في ربه طارا كاتالار المذكور . فالتفتوا اليه حين مقوه فساوقوه الى الشرطة
 الى عند استواءه اثر انه من حملة مستتركن في حادثة المخبوم على القطار وقد اعطى
 حادثة من مركبته في الحرم ضد ائمة رجال الشرطة وهم جلوس في احدى القاهي
 حادثة في ربه طورا انلا يسمي . واصاب رفيقهم الذي جرحه المذبح جرحا بليغا
 في ربه طورا .

معرفة المجرمين

« رتبة مديرية الان العام في باريس في العمل »

اكتشفت حادثة هجوم المذبح على قطار باريس - مرسيليا السريع في باريس على
 يد رجل الشرطة قد تجرأ أثناء مطاردة اللصوص وهو ان واحد
 من رجال الشرطة قد رده لادي الموت . ولذلك فان رجال التحري لم يلبثوا ان وقعوا على
 من يمس في ربه طارا كاتالار المذكور . فالتفتوا اليه حين مقوه فساوقوه الى الشرطة
 الى عند استواءه اثر انه من حملة مستتركن في حادثة المخبوم على القطار وقد اعطى
 حادثة من مركبته في الحرم ضد ائمة رجال الشرطة وهم جلوس في احدى القاهي
 حادثة في ربه طورا انلا يسمي . واصاب رفيقهم الذي جرحه المذبح جرحا بليغا
 في ربه طورا .

في الوقت الذي كانت فيه الشرطة في حادثة قاطن التوارن وفي الساعة ٢ ونصف
 من ربه طورا انلا يسمي . واصاب رفيقهم الذي جرحه المذبح جرحا بليغا
 في ربه طورا .

كيفية توقيف شيريه واقراره

لاحظ رجال الشرطة ان شيريه كان يلبس قفرا رماديا ولم يلبثوا ان اكتشفوا محل
 كذبه وهو كريبول في شارع سان جاك رقم ٣ وقد عرفوا ان هذا الرجل يخرج كل يوم

جرائمهم ومسندس في يده . مسندس يترقبهم وقد احاط على تفسيره سلب المسافرين .
 وشك سعي اللصوص ان يخطط بهمة الملازم كرايل وحزمه فانه صدم احد المعتدين
 . برتراف صدمة هائلة ضغط بها على حسده لدرجة كاد يموت اختناقاً وعلى اثر هذه
 صدمة وقع المسندس من يده . وكان يرافقه الملازم كرايل الكابتن مودين ولم يكن له
 ان يستخدم مسندس الشقي في تهديده وكتب حمده كمد . لكن عنده من حضور المدعين ما يضمن
 . واستسلم على نوما . من تهديد توماس . كان جميع المسافرين حذو حذوه ولم تبد
 من مقاومة . اما الملازم كرايل فقد قلب برتراف بعد ان فعل ما فعله . بالقطار
 سير في اريية ولم يكن له الكمال . في حين فيه الا انما مارنا تتبع الاعمدة الرقمية
 . حديدية حتر بعد « نولي » . ستراف حتر حرق . ما وحدته اتاره من اوراق
 . بن التي ستراف . وقد حتر مسندس ان هذه الحادثة قد ابلغ اربعة آلاف
 . عدد من الحراس . وقد دعي منها نصف والاشارة فونكا . الجواهر فقد احتفظ بها
 . من على ان يبيعها . كمد تراكو . حتر من اوقت ليبرها .

موت المفتش كورنيه

توفي المفتش كورنيه في مستشفى وحين صدر مخرجه الحكومة وسام جوقة الشرف .

الصراع

على اثر استجواب شيريه بعد توقيفه بثت فصائل الشرطة في شارع ابو كبر وكذلك
 . تهمه الكاتبة في عطلة شارع سان . بوري وتشارع تيرين وما وصل رجال الشرطة الى
 . المذكور رأوا على السطح . تيرين شيراف حمر وعدادات تفرسوا بها تحققوا انها
 . لان المطلوبان فاستقر رأيهم على الانتظار ريثما ينهضان وعند الساعة الثانية عشر قام
 . لان وبعد ان ادبوا الى صاحب القهوة ما عليهم من ثمن الشراب سارا في شارع تيرين
 . في رجال الشرطة ترموا ولما وصلوا الى رفق . في شارع تيرين صمهم رجال الشرطة على
 . من عليهم تتسارع بين الترييقين صراع محيف تخفي قتل المصن وحرج المفتش كورنيه
 . في مات على اثره . وعلى هذه الصورة انتهت حادثة الهجوم على القطار .

(مجلة الشرطة بدمشق)

مذكرات لص نائب

كثيراً ما تكون مثل هذه المذكرات أغرب من الروايات الخيالية ويؤكد كاتب هذه النماذج كتابها نتائج صحيحة لا تعرف بها لص شهير داع الصيت

كثيراً ما يقدر المصوص واحد من رجال الشرطة كما يتفانى الرجال ولداك لا يحسب القاري في مدينة سيدي الكلب من حيل وإنما سرد حداث حارقة لأعمارها. وفي سائر الآن بأقصة حتمتها من مذكراتي التي مضى على نده بها ثلاثون عاماً وقد كتبها بميزة احديت كنت في بيتها حين كانت بارزات العجز وهو حاس يصطلي أمام النار شدة في مددة حرقتي. وكنت حاك ادراك قد اذيع عن الاجرام بعد ان خرج من السجن لأحر مرة عندما نضم فيه سبع سنوات متكرراً لايه بالاشغال الشاقة بتهمة السطو ومدن حكم نايه، ودمرات اغس النهمة وكان قد ترك السرفه وعول على ان يقضي اياه الاخيرة في راحة. لما كنت اجهد في اتمام قلبه شيئاً من الصلاح والهدى ولا انكر اني كنت استطيع عتمته وحديثه وعك انمت يدينا صداقة أساسها عطني عليه وثقته بي.

وكن جاك اذ ذاك في الثانية والستين من عمره وهو طويل القامة يلفت الانظار بطولته ومن تسليح لونه مذكرات صور القديسين والاولياء ارسومة على نوفذ الكسائس والكتدرائيات اكثر مما تذكرك بساكني بين بورنلاند وليمان وارتمور ولكنه قضى اكثر ايام حياته مع الاسف في تلك السجون ولم تطأ قدماه قط عتبة كنيسة او مصلى.

وقد تعرفت بحالك بحكم المهمة وما فتضا ان اصحبا تبادل بعض الكلمات وشعرت بانني قد استفيد في حياتي الوااسية بالاصغاء الى ما يرويه لي عن حوادثه واحواله القديمة. وقد تجسم هذا الشعور لديني فما كنت التي به ذات يوم حتى دعوته بتدخين قصبة من التبغ في داري فاحاب دعوتي وجلسا سوياً أمام نار المدفأة المنسوبة لتبازب اذراف الحديث واحديث ذو شجون.

ومضى جاك يسرد لي طرفاً من تاريخ حياته وانا اصغي له مرتين، لحدثه وقد آثرت ان ادعه بمحدثي بمختلف الاحاديث وبديرو دفة الكلام الى الجهة التي يهواها عن ان اسأله

واطلب هذه الجواب عن اسئلتي .
وقد -أي جماعة في ذات ليلة بعد ان ألتفت بي واطمأننت الي واکرر الترداد على منزلي
نفس . . . قولت في شارلي بيس .

فجئته . في لا اعرف عن ماذا انجزه . اعطيت شيئاً فابدى دهشة اذ كان يحسب ان رجال
«وايس» كافة يعرفون بيس بما المعرفة ثم مضى يروي لي قصته فقال :

كان شارلي بيس سبباً لاقوطي بين ايدي الشرطة لأول مرة فقط . كنت اعرفه جيداً
وعرف اساليبه وانظرك لا تجبل انه كان يحمل معه دائماً صندوق كمبيوتر ليشال بهما رجال
«وايس» ويوهم من يراه انه موسيقي بسيط . وكان يجني في ذلك الصندوق آلاته واسلحه
وقد ذهبت معه في بعض الاعمال مرّة او مرتين وكان يقيم في نهب وكنات اقيم في كهام
وبذلك كما مرتين برطاجيرة وكان اساليبه لم تطلب لي فتركه واتخذت لنفسه سبيلاً
آخر . فقد رأيت كثير الاختلاط برجال البوليس وكان منهم شرطي يدعى سيمون جلادمان
كان كثير الاختلاط به حتى انه كان يدعو اكر الايام لاحتماله في داره .

وكان شارلي مولعاً ان يعود الى منزله في كل مساء في عربة ركوب خدماً خاصاً اياك
«ند» من عمل نال منه بعض الشيء فاذا كان جلادمان هو عسكرياً يريد فانه يتفهمه
هيمية يباذبه اطراف احديث قول ان بعد ان مرته . وكان ذلك الشرطي يحسب شارلي
«مستقياً» في بعض الملاهي وكان من رأيي ان صداقة رجال الشرطة وخيمة الغاية وما كنت
دأسي المتن المعروف بين الاحوان « اذا كان ذراعت عكرياً فاطمعه » . وكان ذلك سبب
خلافاته اثيرافنا .

ومع ذلك فقد خيل لي ان حيلة صديق . كمسيرة حيلة حسنة اوامر بها الى بيس دون
ق ولما كانت استريت صندوقاً واستعملته كما كان شارلي يستعمله . وفي ذات ليلة «دهمت»
«لا ومرت مند غيصة دافرة ركبت عربة من حمار كريمة كبريون رعدت فيها الى
دبي كما كان شارلي يصعب ملائمة من العربة وجمعت بدخول المداو وجدت شرطيّاً
«ما بجوار ابه وكان فتى صغير السن ويبدو لي انه كان حديث الدخول في خدمة البوليس
وقد اتبعت طريقة شارلي فدعنت اجرة العربة انزلا ومرت الموياء حتى اذا ما دنوت
من الشرطي قلت له بمتهي الخدعة « باب يلك » داعي بحساسة . فبهها جيداً ولقطة عقلي
استفسرت منه عما يقول فاقعت نفسي في ورطة كنت في غنى عنها . ذلك انه كرر على
اتول سائلاً اياي عما ان كان معي وتر « نواه » ولعمري ما كنت اعرف شيئاً عن اوتار
المواه . اكثر مما اعرف عن التلغراف اللاسلكي مثلاً . فاخبرته بانني لا افهم قصده وبانه

ورويت له بأثر زجر الاشياء المسروقة فكانت النتيجة ان ذلك الكلب الحسيس
البلغ الامر لرجال الشرطة مقال حارة تدركه جميع الجهات .

وقبض علي وعلى التاجر وتقدمت شركة احدث في ميدستون وملك قضي سليمان
قضاء اذ حكم علي بسبع سنوات وعلى التاجر بعشر اعوام .

وفي بحر هذه السنين السبع اعملت فكري فتأملت بين فوائد السرقة وخسائرها واستنتجت
أخيراً ان السرقة مهنة لا ربح فيها ولا فائدة نعوذ على ان اتمن مهنة أخرى شريفة عند
خروحي من السجن . وكنا نشغل في بعض الحاجر وقد حدث ان اثنين من الجرمين الاشرار
محكوم عليهم بالسجن مدة طويلة بتهمة السرقة باكرار متديا على احد السرازين بقوة
وشما بتخليم رأسه . وكان ذاك السجن رجلاً طيباً يحسن معاملته مع مجنونه ولذلك ابدعت
الى جانيه ومع احدى حديدية كمت لها بها الطعن والتسرب قبل ان يسبب السجن بذي .
وقد مات احدهما بعد ذلك متأثراً ببحر وحده اما الآخر فانه قضى شهراً طويلاً في مستشفى
اسجن وهو بين الموت والحياة وصدر عني غفو فخرجت من السجن قبل انتهاء مدتي .

ولما وصلت الى لندن وجدت في الحال عملاً فاشتغلت في عمارة ولكن البناء مهنة تنافس
لم اطق عليها صبراً بل كنت اريد الحرية التامة وسرعة الاثراء فكدت امامي طريق امان
اذهب الى بلاد الذهب ابحت في المناجم عن الزينة واما ان اعود الى مهنتي السابقة .

وكن ملاح الذهب بعيداً عما بعداً صحيحاً ومن الوصول اليها صعب لا طاقة لي بها
وهناك جهات أخرى بتوفر فيها الذهب وهي قرية مي وفي استطاعتي الوصول اليها .
يطعن لي اني حين اعتديت الى مكان في طريق قنطرة وسنستتر يروح عليه انه دفعه بالدم
لجست خلال السير طويلاً حتى ارسم خطتي وادبر اموري ثم استمعت لشباعتني ودخلت
الحل تسعة وخرجت منه وجيوي مفعمة بالساعات الذهبية والدمار والحوادث والسلاسل وسرت
والا اكاد ارجح تحوّل هذه الغنيمة الثمينة ولكن ساء حالي مرة أخرى فقلت ان اترك
وجه الارض ضباب كريف حتى ضلت الدار وقربت احبط على غير هدى .

وكانت اشد قد تدلت عما كنت الي في ايامي الاولى فان مرور السنين غيرت شواربي
وطرفها ولذلك لم اجد بد من السؤال عن اربيع من قتي وحدته حاسماً في مشرب قهوة .
وكن هذا الذي الخيت طار لي ديرة مسكرة وقد رايت امري ثم انقض لي كصاعقة لدهاء
وجاذبي من طوقي وقادلي الى دار التسلية فاستري من امري فكانت لدي النسيئة ووجهت
الى تهمة جديدة وهي حيازة اشياء مملوكة للغير .

وقضيت في السجن اباناً رهن التحقيق وفي تلك الايام المشثومة بمخشوا عني وتحروا عن

حينئذ امرى حتى احاطوا عني كل سينائي ولما وقعت للمحاكمة في محكمة اجبايات كنت
 نادمي احد من يعرفوني تمام المعرفة و يعرفون سوابق العديدة فصدمني صدمة عنيفة وتضى
 على السجن سبع سنوات باعتباري مجرمًا معاند الاجراء . وكان ذلك هو آخر عهدي بالسجن
 فقدت الى الله توبة صحيحة وعزيت على ان لا ادخل دار الاعدان . تأسس واسلم على
 . ولا آخذ شيئاً الا اذا سمح لي صاحب . من طيبة خاطر . وما انت تراني دخلت
 دار . اذ لك ونشرت حرك وحدثت تعار . مراك . وبذلك ضمنت لنفسى الراحة والهدوء
 . وما وند عاني التيارات . انت المال الخراء لا يحمدي صاحبه تقعا . ولما اتم جاك بركات
 برخصته وافقته تمام الموافقة على رأيه . الاخير . وما زال يزورني الى انت حل ذلك اليوم
 . ي . بعد في استطاعة فيه ان يامر احداً بتقدده داعي المنية فلي طائفاً مختاراً ومازلت
 . ر . راته . أنتم لدى قره واحلب له من الله الرحمة والعتران .

شكلا الروايات المذكورة —

محرقة الاسراف

ح . في جريدته الكوتيديات الفرنسية من الاسماء ان وزير الداخلية التركية راعه
 . ف ادل العامة القديمة على الماسح . كيانهم فطلب من مجلس الاستانة المحلي ان يذ
 . من اللازمة يضع . هذا لهذا البذر . أنت المجلس بنة رضعت فانوماً يعين تفقات الافراح
 . من انت ان لا يهدي الخطيب الى خطبته خاتماً تزيد قيمته على عشرين ليرة تركية وانت
 لا يهدي اليها شيئ آخر وان لا يشعل جهاز العروس اكثر من فستون وان لا تجلب معها الى
 ت فريتها من الدنت الا ما يكفي لتأسيس غرفة واحدة . يص هذا القنون ايضاً على الغاء
 ولانه الافراح والاكتفا بتقديم اللباس والمطبات وعلى ان لا تشمل موكب العروسين اكثر
 من خمس مركبات او سيارات .

فرنسا والنسل

عرض على مجلس النواب الفرنسي مشروع قانون يمكن الحكومة من الاستيلاء على
 تسعة اعشار كل تركة وميراث لا يكون لمورثها ولد واحد على القليل . والعشر الباقي يأخذه
 ورتة . اما التسعة الاعشار فتوزعها الحكومة . حوالى على العائلات الفرنسية التي يكون
 كل منها اكثر من ثلاثة اولاد لا تدار الى غايها وفقرها ومراكزها الاجتماعية والغرض
 من هذا المشروع ترغيب الفرنسيين في الاكثار من النسل بعد ان اتضح ان الامة الفرنسية
 غير تيناً فسيناً لاثريادة الوفيات على المواليد بالطبيعة بل لان المواليد قليلة عن عمد .

— مجلة المرأة الجديدة —

ويجب قوة لموافاته الى محطة (كذا) وهكذا كان .

وما كاد يصل القطار الى المكاتب المعين حتى لمح اللص ان وجه صديقه قد تغير فجأة وظهرت منه بعض حركات خفيفة اوجس منها فعلم انه وقع في شرك البوليس الاميركي وان القوة المسلحة لابد وان تنتظره عند وصول القطار وإذ ذاك حانت منه التماطة الى جبانة قريبة فأخذ يصبو نظره اليها ممعناً في ترتيب طريق الهرب والاختفاء .

فاحس به البوليس وادرك سره وما كاد يصل القطار ويتشد في سبيله حتى قفز اللص منه ونس الى الجبانة حيث دخل قبراً كان مفتوحاً صدفة واغلق عليه بابه واختبأ .

وكان البوليس يتابعه بنظراته الى ان عرف مخبأه وللحال حضر بالقوة المسلحة فاحاطوا به واخرجوا ذلك اللص المحتجب وساقوه الى المحكمة مكبلاً بالقيود .

لدى استنطاقه اقر بذنوبه وجرائمه وصديقه بنظر اليه نظر الظافر الساخر .

وفي صباح اليوم التالي طنطنت جرائد نيو يورك بخبر ذلك اللص الغريب واعلنت اعجابها بذلك البوليس السري وقوته ودهائه .

مبلغ تعلقها بفنها

من الطف النوادر التي قرأناها عن راشيل الممثلة الفرنسية الدائنة الصيت انها كانت تترن ذات يوم على تمثيل دورها في رواية من اشهر رواياتها وجرت (البروفة) في المسرح الذي تمثل فيه عادة ولم يحضرها سوى مدير المسرح فلما انتهت راشيل من تجربتها دنا منها وهما بنجاحها وبراعتها قائلاً : « لقد اجدت ياسيدي مع انه ليس هنا من يشاهدك » فقالت : « ولكن الم تكن انت هنا ؟ » فقال « نعم ولكن هبي اني لم اكن موجوداً ؟ » فقالت : « الا يكفي في هذه الحالة ان اكون انا حاضرة ؟ » .

== مجلة المرأة الجديدة ==



اشهر الحوادث التاريخية

في تعيين الهوية

٢

ومسألة (تسبرون) وهي من اعم الحوادث التاريخية التي وقعت في انكلترا واليكها مفصلة:
 ابحر في سنة ١٨٣٠ الى اميركا المدعو (روجه تسبرون) نجل (اللورد جيمس تسبرون)
 من احد الاسر الغنية في لندن بقصد السياحة تاركاً احبش الذي كان ضابطاً فيه . وفي
 حزيران سنة ١٨٥٣ وصل لايه من « والباردزو » كتاب منه ومن ثم قصد « بويس
 آيرس » مدينة « ريو دي جانيرو » ومنها اقلد مركب يسمى «اللا بلالا» الى «نيويورك»
 وبعد ستة ايام من افلاعه وردب غرقه فاصبح بذلك غرق «روجه تسبرون» لدى الناس امر
 واقعاً، لكن والدته قد قنع بحجة خسر غرقه ولما كان زوجها قد توفي عزمت على السياحة سب
 كافة اقطار العالم للتفتيش عن ولدها المفقود . فخذت تشر الاعلانات عنه في الصحف
 دون ان يدور في خلدتها ان ذلك مما يجعل سبيلاً الى الانتحال فقد كانت تصف الرجل
 وتعطي المعلومات عنه ليقف الناس على هويته فيخبرون عن حقيقة امره وعما حل به، وفضلاً
 عن ذلك فقد كانت تقول ان ولدها قد رسم على ساعده بحروف ت. ث. ر. - الافرنجية وبه
 آخر يرمز به الى الالمان والامل والحبة فقام رجل جرار في اوستراليا يدعى « طوب
 كستار » واثان انه يحمل ذلك الوشم وانه هو نفس روجه تسبرون من تلك العائلة العبية
 لذلك اقلع فيه مركب تجاري يدعى اوسيري ثم غرق به ونجا هو من الفرق باعجوبة .
 وبالرغم من ان الكثيرين يعرفون انه هو ذلك اللص الذي استهر بسرقة الخيول والذي
 تطارده العداة فلم ينظر الموكل اليه امر يتحري عن روجه الى تلك الاخبار واخبروا اللادي
 تسبرون منهم عثروا على ولدها المفقود ، وتعزيراً لاقوالهم طلبوا اليه ان يكتب الى والدته
 كتاباً بخط يده ، ومع ان املاءه الضعيف كان يدل على انه ليس بالرجل الذي نشأ من اسرة
 غنية وتلقن العلوم العالية فلم يرتب به احد ، وفي طريقه الى انكلترا كان يتظاهر بالسوق
 العظيم لقرب مشاهدته تلك الديار التي نشأ فيها وترعرع، وعندما وصل الى لندن اتخذ لنفسه

نعماً ليطلعه على اسماء المزارعين والخدم في القصر ، ومن هناك سافر الى باريس حيث كانت تقيم والدته التي رغم رؤيتها اياه بعيد الشبه بولدها لم تتردد في قبوله ولداً لها لما بينها وبين فراد اسرة زوجها من الاختلاف في قضية ثروة زوجها المتوفي حديثاً ، فصبح اليرثه من افراد الاسرة واعترضوا على هذا الرجل انه ليس بروحه المفقود بل رجل متحل شخصيته ورفعه الشكاوي ولا اعتراضات للمحاكم ، ومنذ قام ذاك الرجل للاستيلاء على الثروة وذلك سنة ١٨٦٧ حتى سنة ١٨٧٤ والدعاوي جارية مجراها دون ان يتنازل احد الفريقين عن حقوقه وهنا توفيت لادي تشرون بعد ان بلغ ما تكبدته من النفقات ومصاريف الدعاوي المليون جنيه ، ومنها لم يعد بشئ لانها الاستمرار في ملاحقة دعواه ، لتقلد ذات يده ففهم التعور بان يحل مظلومه وترفع بعض الاعنياء له بتلاثة ملايين جنيه ليتصل بها الى حقه وبهذا المبلغ مكسب ان يعيش عيشة الرفاهية وان يتابع دعواه ، وقد وقعت منه اغلاط كثيرة منها اتخاذه له خاله الذي كان يتعاطى مهنة التجارة عشيقته له وهو لا يدري بما بينهما من القرابة حتى سمع امره وهذا فضلاً عن انه مرات كثيرة كان اذا سئل عن اسماء زملائه الضباط لا يستطيع الاجابة اذ كان يحفل اسماءهم .

وهذا كله جعل الناس يشعرون انه رجل محتال ، ولكن المعلومات التي كان يموه بها على صحبه جعلته يتمكن من متاعه دعواه وازالة ما علق الأذهان وما دار حوله من الشبهات ، وعند مبدء طويلاً لان التحقيقات التي كانت تجري بحقه في اميركا واستراليا لانتهامه بسرقة حبوب اظهرت انه هو ذاك اللص الذي اتخذ سرقة الحبوب مهنة له والذي ارتكب جريمة قتل حد صحابه ، وهكذا ردت محكمة دعوى كينار الذي كان يدعو اصحابه بالمغدور بهم ، التزوير والانتحال واقتيد للمحاكمة وبعد ان جريت بعض تحريات في جسم الرجل حمله ووجهه تبين للهيئة الحاكمة انه ليس بروحه الحقيقي حكم بالسجن خمس سنوات لاستخضاله على مبلغ كبير بالثبغات وسبع سنوات اخرى لانتحال اسم روجه تشرون ولا تحاذه الانسة تشرون عشيقته له ، فكان مجموع المدة التي حكم عليه بها احدى عشرة سنة بالسجن مع الاشغال الشاقة .

وفي تموز سنة ١٨٨٩ قتل رجل يدعى « غوفه » ومهنته مأمور اجراء من قبل رجل يدعى « يرو » وقتله تدعى « جبريلا بومبار » وفي الثالث من شهر آب من السنة التالية عثر في « يلاري » احد احياء مدينة « ليون » على صندوق وجدت فيه جثة مقتول قد انحلت ونعمت وقد ظن لبعض الدلائل والعلام انما جثة غوفه المقتول رغمًا عن ان زوجته لم تعرفها عند عرضها عليها وعهد الى البروفسور « لافاسان » الذي كان ذا شهرة بعيدة امر تعيين الهوية

ولدى اجراء المعاينة الطبية الثانية في ١٩ كانون الاول سنة ١٨٨٩ تبين ان معرفة وجه الجثة غير ممكنة ولكن رغم ذلك قد استحصل على بعض الدلائل والشواهد التي يصح ان تكون اساساً لتعيين الهوية :

١ — ان غوفه ولد في سنة ١٨٤٠ و يظهر من شكل عظام الجثة وتركيبها ان صاحبه بين الخامسة والاربعين والخمسين من العمر .

٢ — وكانت طوله متراً و ٨٧ سنتيمترًا ، وقد قيس عظام المقتول الطويلة بطريقة « ردلا » فكانت متراً و ٧٨ سنتيمترًا ، وكان ثقل المتوفي ٨٠ كيلو غراماً فظهر ثقل الجثة بعد الكشف الاول ٧٥ كيلو غراماً .

٣ — كان لون الشعر الذي وجد على فرشة الرأس كستنائياً وشعر الجثة كان بهذا اللون فضلاً عن ان ثخن الشعر ظهر لدى المعاينة واحداً .

٤ — كانت رجل غوفه اليميني مصابة بألم في العظام ، وقد شوهد في الرجل اليميني من الجثة اثر تورم ايضاً .

٥ — وكانت رجل المتوفي اليميني اضعف من اليسرى ، وقد اظهر التحقيق ان العظام في الجهة اليسرى من الجثة اثنى منها في اليميني .

٦ — وكان في غوفه مرض المفاصل في ايهام رجله اليميني ، فكان الاصبع المذكور في الجثة مرثعاً بعض الارتفاع .

٧ — وكان النقص في اسنان غوفه والجثة واحداً ، فان احد انياب غوفه كانت ناقصة وكذلك في الجثة .

والخلاصة فان ما ادلاه الحائط وصانع الاحذية من البيانات وعرضوه من المقاييس كل موافقاً لغوفه والجثة .

وللذي يدعو الى الدهشة في هذه القضية وفي هذا التقرير ليس ما اظهره الجمهور من الاهتمام الشديد وليس في كيفية تنظيم التقرير وانما هو في توفيق ذلك الاختصاصي الى اعط تقرير اصاب به كبد الحقيقة وهذا النموذج من نماذج تحقيق الهوية بالطب العدلي .

— انتهى —

خطيئات البوليس

ومضحكاتها

معربة عن الانكليزية

— ١ —

وقف الماجور سرد و كيل المهات الحربية في لندن امام القاضي متهمًا بسرقة ثمانية عشر سلةً وعشرة بنسات من الانسة (دنستون) كانت ضمن كيس يد صغير نسيته في حانيتها فردت المحكمة الدعوى بداعي أن الشرطي الذي اتهم الماجور كان محطًا في تحريره ومحتة عن المتهم ولكن ما كادت تظهر براءة الماجور حتى اتهم بركان غضبه وقال في المحكمة عي مسمع من الجماهير المتنددة منددةً بذلك الشرطي الذي أساء معاملته :

ان هذا الشرطي الذي ظهر مخبطًا أمام محكمكم قد أساء معاملتي إساءة لا تغتفر فقد سافى بعنف كجرم الى موقف القضاء بدون روية ولا تفكير فأطلب أن ينزل به انقصاص العادل .

فلم يسع المحكمة ازاء هذا الطلب الا أن تحيله الى وزارة الداخلية للفصل فيه وقد بعثت هذه الى دائرة الشرطة بأخطار البحث عن المتهم الحقيقي في هذه القضية والتحقيق في امر القبض على الماجور .

وبعد البحث والتنقيب وقعت التهمة على رجل يدعى (تروفر) كان معروفًا بأسم (مونوكل) لأن له منظار مفرد يضعه على احدى عيونه . فاتهمه والتي القبض عليه وسبق الى المحكمة فعرض اعتراضاً شديداً لالقاء القبض عليه بهذه التهمة التي انما دبرت للكيد بالماجور كما يفهم . فقام على أثر تصريحات هذا المتهم الجديد و كيل الماجور واخذ في وصف الحالة التي اتى القبض فيها على موكله ومما قاله: ان الماجور بعد ان تعشى في أحد المطاعم سلك الطريق الموصلة الى بيته وفيها هو في منتصف الطريق لقيه غلامه صدفه فناولوه غلافًا يحتوي على اوراق رسمية لاتدع شكًا لاحد في هوية الماجور سلمه اياه ومضى الماجور في سبيله الى ان وصل الى منعطف مظلم فسمع صوت امرأة تقول (هذا هو الرجل الذي ابحت عنه) وامسكت بالاييب الماجور فأخذ يهددها أستدعاء أحد رجال الشرطة اذا ما تتركه رعبًا حاول التملص

منها فضطرت ان يحبسها معه في سيارة الى مخفر من مخافر الشرطة .

فقد وصلت سيارة من حرس ووقع نظر المرأة على احد رجاله قالت مشيرة الى الماجور ان هذا الرجل قد سلبني كيس نقودى وكان ذلك في الساعة العاشرة مساءً فاعترض الماجور على قولها وبرز البوليس الاورق الي معي لثبت هويته فلم يصغ مفتش البوليس لقوله ولم يكلف نفسه مسؤولية البحث في صحة ادعائه ودعواه ولا اجيب طلبه باستحضار احد زملائه في الادارة التي كانت فيها لوقوفهم على شخصيته مع ان ذلك لا يستغرق أكثر من دقائق معدودة من سبق من غرمة في المخفر معدة للسجن الموقت واقفلت عليه ولم يحفل احد بكل ما ضل به من ادعاءات شخصيته وان مامعه من الأوراق ليست مسروقة كما يرميه المفتش . حصل له مصادفة الماجور من سوء المعاملة في ذلك المخفر مما لا يمكن ان يكون من غير تدبير من ربه . ولقد نفذت الحطة المدبرة لأهانتها على أقطع منوال

وقد سخر منه من سلامه مداعي انه يعرف الماجور فكان جواب الغلام بين الشك واليقين انه قد عرفه من وقت كاد يحزم بمعرفته اياه طلب اليه المفوض ان يتثبت من حواه مشيراً الى ان يعلم هو سارق وكل ذلك كان على مرأى التجمهرين من الناس حتى انه قبل بمعاملة قريب من وامست بيده عنك تستطيع تشخيصه وبطبع فان كل ذلك كان يراد به تخدير الحس اذا ما كذب القرب الغلام من الماجور ويمسك بيده حتى اغربت الجماهير في الضحك وهكذا في ماحور في سجنه بين استجواب الختقين وهزم الجمهور الى ان حضر الضابط ريك في ساعة الساعة والمنتصف بعد منتصف الليل فأخرجه منه بعد التحقق من هويته .

والمفتش مفوض السلطة منذ ايام القامبي . ثبتت معاملته السيئة للماجور شرد ساه فيه اذا كان في سبيل امره . صدرته نظرة الخريبة الى ضابط البوليس في شأن اثبات اهوية وذات

١ - يجب سماع كل شخص . قبض عليه البوليس لتسببه ومكث قليلاً او كثيراً تحت تصرف ادارة البوليس . حل مسؤولته التهميات اللازمة لخبايرة اصدقائه بدون تأخير

فايات له لا يجب

وكان حواه منذ نرى لدى القاضي لانه خدم خمس سنوات في دائرة المباحث الجنائية والاسم كما خط بوليس وهو لا يعلم هذا النظام الذي يخول المظنون ذلك الحق فقال لشرطي ليس لأبي دماغ مما كان كبيراً ان يستوعب جميع الاوامر التي تعطى النانا .

القاضي المكن من واجب ان تفهم المظنون ان بإمكانه استحضار صديق له وقت تحقيق هويته

- الشرطي — ذلك من خصائص الخابط لو كوال اليد امر غير .
- القاضي — انه تعلم المتهم انه يمكنه ان يحضر عدية
- الشرطي — قد كان ذلك .
- القاضي — اليس من فيضك ان تحضر مسون كل
- الشرطي — كلا ليس من وظيفتي .
- القاضي — من وظيفة من أذن .
- الشرطي — من وظيفة ضابط المحقر .
- القاضي — لو وجد رجل لا يعلم هذه الأنظمة الا يجب عليك ان تتعلمه سرياً .
- الشرطي — كلا ياسيدي ما لم يسأل عنها .
- القاضي — وهل تعتقد ان اثبات هوية ارجس وقع على من
- الشرطي — اجل لانه ذهب هو والا ما لي في حرج الخبر
- يكنهم الذهاب الى المحقر لأثبات هوية شخص .

الأنظمة السرية

- وهنا احذ انه ضي يقرأ بعض الأنظمة السرية التي توجب على رجال البوليس ارتداد مسون الى النفاذ التي لا يعرفها سواهم حتى لا يكون البوليس مهملًا سين من وخيفته افتتاناً على حق من حقوق المتهم وهي :
- يجب تفهيم المتهم ان يذكر اسماء الاتصاف امين يمكنهم التماس مساعدة ما في تحقيق هويته وعلى البوليس ان يسرع بأحضارهم الى المحقر .
- ايوجد لديك شك باحضرة المفوض بعد ذلك في انه كان من الواجب عليك تفهيم محور تبرر ان ذكر اسماء من يتأكد منهم امكان تحقيق هويته .
- الشرطي — هكذا تذكر المادة التي تلونها الآن .
- القاضي — انه يكن الأجدر بك بدلاً من ان تعتصر امرة في اسوارع تفرهم مجور وتسألهم عما اذا كانوا يعرفونه ان تعين بمقتضى القانون الذي يملك الآن وهل لا يكون ما عومل به الماجور غير عدل وعكس ما يأمر به القانون .
- الشرطي — نعم لكن لم أكن مطمئناً على مثل هذه الأوامر السرية .
- القاضي — وماذا سيكون جوابك اذا خابر الماجور بالهاتف دارته واحصر من يتتبع هويته رسمياً .

الشرطي — انا متأسف (اى ام سوري)
 القاضي — ولو فرض انك اتهمت امرأة الا تسمع لزوجها بأن يراها (وهنا أخذ
 القاضي يهزأ بالشرطي)
 الشرطي — زوجها . . . الزوج غير الصديق
 القاضي — اظنكم في محفركم هذا تخطرون على المتهم كل شيء حتى ان يلتفت لفتنة
 او ينظر نظرة .

القاضي والشاويش

كان الشاويش ود بين يجيب على اسئلة الاتهام بأجوبة مبهمه جداً فلم يقدر القاضي
 أن يأخذ جواباً شافياً فأغتاظ ونقد حمله فقال
 اظنك تراقى من وظيفتك هذه قبل ان تلج صدري بجواب شافٍ يا حضرة الشاويش
 اجب الم تصدق اقوال الماجور شبيرد
 الشاويش — انا لم أشك في كلامه
 القاضي — هل عندك ما تخفيه عن هيئة التحقيق
 ج — لا
 س — هل كنت تعتقد بانكار الماجور شبيرد
 ج — كان الجواب سكوتاً عميقاً
 س — لا تنف موقف الابله بل اجب فهل أنت جاهل باللغة الانكليزية حتى سكت
 عن هذا الجواب .

ج = نعم كنت اعتقد ذلك
 س — وهل كنت تعتقد حينئذ ان المرأة صادقة في ادعائها على الماجور كما قلت سابقاً
 ج = نعم كنت اعتقد ذلك
 س — لربما كنت تعباً تلك الليلة لأنني أراك تخطط فقد كان قصدك اتهام الماجور
 شبيرد قبل أن تتمكن من معرفة هويته جيداً ولذلك سمجته في غرفة منفرداً ولم تقبل منه ان
 يخبر او يرسل في طلب احد معارفه وعلاوة على ذلك قد سبق ان قلت انك اردت أن
 تستوثق من هويته ثم عقب ذلك ان انكرت وذكرت أن الضابط نفسه اراد ذلك ثم عاودت
 فقلت انك لا تذكر

س — حقيقه انه لمن المتجمل ان تكون اجوبة ضابط بوليس كهذه الاجوبة الفارغة .
 من العار أن يؤخذ رسم أصابع الماجور كما لو كان من ارباب الجرائم ؟

ج — كان الماجور راضياً عن ذلك
 س — وكيف كان ذلك

ج — لان رسم اصبعه اظهر ان لاشبهة عليه

س — ما قول دائرة الشرطة في رجل بقي سجيناً مدة من الزمن لالسبب ما بل لان
 في الموكل اليه الطر في التوؤن العامة يقوم بتجاربه (مع الجمهور) ليتعلم القانون !!
 ح -- ان ذلك الرجل يكون سيء الحظ وربما يحتاج الامر الى قرار برلماني لتغيير
 النظام .

وبعد ان تمت اسئلة القاضي وظهر له سوء استعمال البوليس أجل القاضي الحادث في
 ارسل الى نظارة الداخلية للنظر فيه . .

— للكلام صلة —

فوائد الشهرة

كانت الدعوى التي اقيمت على الاستاذ جون سكوبس في بلدة (دايتون) — الولايات
 المتحدة — بسبب تعليمه مذهب دارون سبباً في نيله شهرة عالمية واسعة ؛ فبعد ان كان معلماً
 في الذكر لا يعرف اسمه الا القليلون ؛ غدا علماً من الاعلام لا يجهد احد من قراء الصحف
 في العالم بكلمة ؛ لشدة عنايتها بنشر صورته واخباره وحر كاته وسكناته وما يتعلق به وتخصيصها
 في المطال للبحث في دعواه .

وقد كانت تلك الشهرة التي نالها الاستاذ اسكوبس سبباً في فتح ابواب جديدة للرزق في
 ؛ فقد اخذت شركات الصور المتحركة تعرض عليه المبالغ الطائلة ليمثل لها دوراً
 في رواية توضع لحادثة محاكمته ؛ كما عرضت عليه بعض الشركات ايضاً مبالغ جسيمة ليظوف
 في بلاد وبلقي محاضرات ويكتب في الصحف .

ويقولون ان المعلم سكوبس اذا رضي ان يستفيد من شهرته وقبل اقتراحات الشركات
 في عرضت عليه فيسعدوا في وقت قريب من ارباب الملايين !

الطب الشرعي العملي

او

الطب القانوني العملي

— للدكتور فؤاد غصن —

قبل ان ابدأ بتسريح موضوعي الآن اسمحوا لي بتعديد الطب الشرعي او الطب القا
مع ذكر نبذة مختصرة من تاريخه ^{تتبع} للفائدة .

الطب الشرعي هو عبارة عن تطبيق العلوم الطبية والطبيعية والكيمية على الا
القذائية لاجل حلها واوضحها بقدر الامكان .

اما تاريخه او تاريخ بعض فروعه فيرجع الى اربعة الاف او خمسة الاف سنة قبل
فلم تأملنا تاريخ الاقدمين من مصر بين واسرائيليين لوجدنا فيه قوانين وشرائع فاصرة
البكرة والاغتصاب والبرص والجذام ولايت ذلك واجراء حكم القوانين المقررة عليها
يستند الى التقارير الطبية التي كان يقوم بها جماعة الكهان ثم لو تصفنا تاريخ الرومان
واليونان لوجدنا فيه ايضاً قوانين وشرائع تتعلق بالاغتصاب والجنون والجروح المميتة و
المميتة والقتل با انواعه المختلفة وجميع هذه الامور لا يمكن اثباتها وتطبيق الحكم عليها الا
الكشف الطبي وتقديم التقرير بها وقد استمر ذلك طيلة عهد احلفاء ايضاً .

وفي القرن الثامن لميلاد اي القرن الثاني للهجرة جعل الملك شارلمان الكشفيات القا
الشرعية ضرورة بل واجبة في المالك الاوربية وقررها في القانون المسمى (كاييتو
واستمر ذلك في الدولة الافرنسية حتى ظهر قانون نابليون الاول .

اما في ممالك النمسا فقد تقرر الكشف الطبي الشرعي رسمياً منذ ابتداء ايام (شار
كنت) في اقرن السادس عشر لميلاد اي القرن الثامن للهجرة وذلك في القانون المسمى
(كارولين) وفي ذلك العصر عد الطب الشرعي فرعاً خصوصياً قائماً بذاته ولم تظهر الكتب
المفيدة في هذا الفرع الا في اواخر القرن السادس عشر من الميلاد على عهد (شارل كس

ت هذه الكتب نادرة ثم انتشرت رويداً رويداً ولم تبلغ درجة الكمال نوعاً الا في هذا
 بعد ان كان المعارف الطبية والطبيعية التي هي اساس الطب القانوني
 هذه نبذة مختصرة من تاريخ الطب القانون وقد وطدت البية ان ابحت معكم الان
 طب القانوني او الطب الشرعي العمل الخارج عن الكتب والمؤلفات والذي لم ارى له
 فيها . وهذا ما نحتاج اليه في حياتنا العملية واوفات تمريننا الطبي وما احثكم به الليلة
 رة هو نتيجة اختبار اثني عشرة سنة . ولكي يهل البحث قسمت الموضوع الى
 ن :

لقسم الاول -- الطبيب ورجال القضاء خارج المحكمة

قسم الثاني -- الطبيب ورجال القضاء في المحكمة

قبل الشروع في شرح وتفسير كل من هذين القسمين على حدة ، اسمحوا لي ان انبه
 الزملاء الى بعض صفات خصوصية وضرورية لكل حكيم يشغل مركز طبيب
 وهي :

١ - التسلع في جميع العلوم الطبية والطبيعية :

٢ - التمرين اليومي للمواصل والمجاهدات الدائمة التي تتعلق بهذا الفرع

٣ - الايمان بقانون العقوبات

٤ - ان كان لغة القضاء

٥ - حاسماً -- عدم التردد او الخش من قول كلمة « لا اعرف » عند جهل جواب سؤال او
 طريقة او نقطة ما

٦ - الذاكرة الوفاة ولوجدان الطاهر وعفة النفس والصبر والتدقيق ولمس الحقائق
 عاد عن النظريات بقدر الامكان وعده التعصب لفكرة او الشئ برأي عند التثبت من
 رة فهي صفات عمومية ينبغي على كل طبيب ان يتصف بها .

بعد معرفة الصفات الخاصة بكل طبيب شرعي اسمحوا لي الان ان ابدأ بالقسم الاول
 الموضوع وهو :

الطبيب الشرعي ورجال التحقيق

خارج المحكمة

عند وقوع جريمة مشهود يحتاج فيه الى الطبيب يحضر احد رجال المحافظة لمركز الطبيب

و يطلب منه الحضور حيث وقعت الجريمة فعلى الطبيب:

اولاً — ان يسرع الى مركز الجرم اذ على اسرعه قد يتوقف احياناً خلاص حياة وذلك اما بتوقيف نزف او استعمال مقو قلبي او غير ذلك مما لا تجهلونه ، ثم بامرأه ان يمكنه مشاهدة الحادثة وما حوالها قبل ان يظراً عليها اي تغيير ثانياً على الطبيب ان يتخذ حقيبة تحوي على جميع على الاحتياجات الطبية الاولية المعروفة يضاف اليها مقياس وعدسية (مكبرة)

ثالثاً — اذا اتفق عند وصوله ان طبيباً اخر قد سبقه وبأشر تضميد الجراح او استل المساعدة الاولية فعليه ان يقف مراقباً وشاهداً اللهم الا اذا طلب منه ذلك الطبيب المساعدة فيساعده عندئذ بما يطلبه منه . وعليه ان يدون امامه بدقتر صغير جميع المشاهد والملاحظات كي لا يسهى بالله عن شيء حين كتابة التقرير

رابعاً — اذا وصل الطبيب الشرعي ووجد ان الشخص قد عالج طيباً آخرا في جراحه مثلاً او ربط كسره الى غير ذلك فعلى الطبيب الشرعي ان يسأل عن الوقت الذي سيحضر فيه الطبيب المعالج لمعاينة مريضه ويطبق وقته عليه فيحضر هو في ذلك نفسه لمعاينة الجراح او الكسورة او غيرها بحضور الطبيب المعالج ، ولا يجوز ابدأ كشفه او فك رباط حالاً بعد استعماله فلربما يسبب ذلك نزفاً يكون قد توقف عند استئصال الرباط .

وعند كتابة التقرير الطبي في هكذا حالة فالأوفق والأصح ان يرضيه الطبيبان الطالع المعالج الذي سبق وشاهد الحادثة المشاهدة الاولية قبل علاجها والطبيب الشرعي وبذلك كي لا يحدث ادني تناقض او اختلاف بين التقريرين فيما لو طلب احداً التقريرين ثانياً من الطبيب المعالج

خامساً — اذا كان في جسم الجريح رصاصة او أي جسم غريب وكانت الواجب الطبية نقضي على الطبيب استخراجها فيستخرجه بحضور المندوب القضائي اذا امكن ويزنه ويسجل وزنه ثم يضعه ضمن قطعة من قماش سميك ويختتمها عند فتحها بخاتم الشمع الاحمر ويحفظ على القطعة اسم الشخص الذي استخرج منه ذلك الجسم الغريب وتاريخ الاستخراج والآن ثم يوقع كل من الطبيب والمندوب القضائي امضاءه على قطعة القماش وتسلم للمندوب القضائي ويذكر الطبيب ذلك مفصلاً في تقريره

سادساً — اذا طلب الطبيب لمعاينة فض بكرة او فعل لواط فيفضل ان يجري هذه المعاينة طبيبان او اكثر بحضور المندوب القضائي واذا تعذر ذلك لعدم وجود طبيب اخر

السبب وقابلة واذا تعذر ايضاً وجود القابلة فمن الضروري ان يحضر المدوب القضائي الفحص وقت نفسه يعرف الطبيب بالشخص الذي يجب فحصه واذا ارسل ذلك الشخص لضرورة مفرداً او صحبة محافظ لا يعرفه شخصياً فيجب ان يكون ساعده مبصوماً بخاتم المدوب سائي الرسمي المعروف من الطبيب والموقع على الورقة لرسمية المطلوب فيها الفحص وقد بي على التشديد بالتدقيق في هذا الامر حادثة حرت تسمحون لي الان ان انتقلها
 د. و. هـ :

ادعت احداً من على شخص بنقض بكارتها فارسلت من المندوب القضائي مع محافظ الى
بين لخصها شرعيتين ففحصها او وضعها لقرير اثبت بنقض بكارتها فاقامت دعواها لدى المحكمة
فاعل فلما رأى هذا ان نتيجة الحكم واقعة عليه لارتكابه الجنابة بذل جهده فاستل اهلها
خذ ابنة بكراً لطبيين قانونيين وسماها باسم الابنة المفضولة البكارة وطلب من الطبيين
عطياه لقريراً طبياً مفصلاً بأنها حسنة مامست بكارتها و قدّم هذا التقرير الى المحكمة اثناء
مداولاتها تقه المحكمة بالطبيين الاولين لارتبكت بالامور وذلك لوجود تقريرين متناقضين
والحادثة قد مضى عليها قيد التحقيق والمرافعات نحو من نصف سنة فلو فحصت الابنة مرة
وجدت مفضولة البكارة فيمكن للشخص المتهم الادعاء بان ذلك قد حدث من شخص
بعد ان شكته الابنة - خصوصاً ويده لقرير طبي يشهد انها كانت بكرّاً حين
الطبيين الآخرين فافق هذه الحادثة يتضح لكم يا سادة انه يجب الانتباه التام لمعرفة
تقرير معرفة شخصية والا فليعرف عنه من المندوب القضائي او من شخصين معروفين من
ب اكشف معرفة تامة وان يكون الزيد متوماً بختم المندوب القضائي وانتم معروف
طبيب الشرعي

سابعاً - إذا وصل الطبيب الشرعي ووقف امام حنة هامة ناول واجب عليه بعد ان
اليمين القانونية في حضرة المندوب التذاتي ان اللجنة التي امامه هي جثا زيدا وعمره ، يذكر
الاسم المعرف بتقريره

اما معاينة الجثة فتقوم بفحص الملابس فحسباً دقيقاً ووصفاً مسهباً من حيث نوعها وحالتها
مع ذكر التمزقات - والاجزاء او الاضرار المفقودة منها او عدم هندامها مما يدل على حدوث
قوة او قطع او سقوط او خنزات او ثقبوب مسببة عن رصاص او خروق ناشئة عن
تسرف ناري ومقارنتها بالاصابت التي بالجثة وكذلك بيان البقع الدموية واتجاهاتها ثم فحص
قدمي القدمين او نعلي الخذاذين من حيث ثوبهما بالدم مما قد يشير الى ان المصاب مشى عقب اصابتة
بجرحته ، وبالاختصار يعاين . بدون كل اثر او علامة غير طبيعية موحودة على الملابس ثم تؤخذ

الملابس وتوضع ضمن قطعة من قماش سميت غير الكيس (اذ يمكن فتح قطب الكيس)
وتلف بطريقة لا يكون لها سوى فتحة واحدة من جهة واحدة وتختتم تلك الفتحة بالشمع
بخاتم الطبيب والمدوب القضائي وتسلم الى المدوب القضائي المحقق ويذكر الطبيب
ذلك بتقريره .

واذا كانت الجثة عارية من الملابس فعلى الطبيب ان يطلب كل ما كان المجني عليه مرتدياً
وان يسأل عن سبب نزع الملابس . واذا وجدت هذه الملابس مغسولة او مخاطة قطو
فيجب البحث عن الظروف التي كانت سبب هذا الغسل او تلك الخياطة

ثم تعين الجثة نفسها . فيبحث في عموم الجسم وذلك بمشاهدة هيئة الجثة واوضاعها العامة
على الظهر او البطن او الجنب واوضاع الاطراف وهيئة السنتان كانت على الشكل الطبيعى
او مشوهة المظاهر ثم لون الجلد . طبيعى او مرمى او عارضى واللونان الناتجة عن اللون
الرسمى ثم عمر الشخص الذي يقدر على التقريب ونوعه ان كان ذكر او انثى ثم بنية الجسم
وقامتها وقياسها ليعلم ما اذا كان الشخص نحيفاً او ضخماً عضلياً او لمفاوياً قصير القامة
متوسطها او طويلها الى غير ذلك ثم الالفات والعادات التي تساعد والافوصاف الخاصة
التي توجد بظاهر الجسم كونه واثار الاتهام الجنائيات كالرضوض والجروح والكسور
وسراكرها وتسككها وقياساتها وما كان مهمماً منها يجب تدوينه بالتفصيل وبعد ان يبحث
اقسام الجسم المختلفة ويعاين بالتدقيق فروة الرأس والوجه والفم ظاهره وباطنه واليد
والخنجرة لاستكتاف اثار كتم النفس او الخنق اذا وجدت وينعم النظر في التنايا الطبيعية كالا
وتحت تدني المرأة لانه ربما يشاهد بها حروخ وكذا ينظر باعتهاء في اعضاء التنايل الطاء
سيما عند المرأة لانه قد تظهر علامات اجهاض او اعتصاب او نحو ذلك

اما معاينة حوائى الجثة فيتم بملاحظة وضع الجثة ومكانها بالنسبة لما يجاورها من الاء
التي توجد في نفس المحل وبني ان يحول الطبيب بنظره في كل ارجاء المكان فاحصاً مايج
تحت الجثة او ما وقعت عليه او صطدمت به اثناء سقوطها وعما اذا كان قد حل محتوي
المكان ما يشير الى وقوع مشاجرة او وجود شخص او اشخاص اخوين في نفس المكان
حصول الوفاة او بعدها واذا عثر على سلاح او اي شيء اخر فيجب عليه ان يتحقق ما اذا كان
منكاً للمقتيل ثم يفحصه لمعرفة ما اذا كان قد استعمل حديثاً ام لا واذا الفت نظره وجود
سم او اثر قي عليه الاحتفاظ بها وارسالها الى الفحص والتحليل وكذلك اذا اريد تمييز نوع
دموية قد تلوثت بها اشياء المكان . واما لو كانت الاثر على شيء ثابت كالحائط
مثلاً فعليه ان يأخذ صورة فوتوغرافية عنه ثم يقدم مع التقرير واذا استطاع الطبيب الشرعى

بما الفحص ان يتأكد سبب الوفاة نعم عندئذ تقريره وأذن بدفن الجثة والافستأذن
 بـ القضاة بتشريح الجثة ليتمكن من معرفة سبب الوفاة الحقيقي . وعندئذ ان لا يعطي
 ما تقريراً مبنياً على المشاهدات الخارجية فقط بل ان يصير التدقيق التام وتشريح الجثة
 بحثاً كاملاً مستوفياً وفتح التجاويف الثلاثة الكبرى على الاقل وهي الرأس والصدر
 من حتى ولو كان سبب الوفاة جيداً لان الغاية الاساسية الوقوف على حالة كل عضو اساسي في
 تشريحه . الطبيب لسوء الحظ فتح احدى تلك التجاويف الكبرى . و يترتب على ذلك احتياج
 عن المتهم بان الموت ناتج عن مرض في ذلك التجويف وليس سببه الاصابة التي
 على الجاني عليه او ربما يظهر عند فحص القضية فيما بعد ان هنالك مرضاً او اصابة
 ذاتية . واذاً انك تسمحوا لي ان اسمعكم هذه الحادثة الواقعية :

دعت احدها ان زوجها ضربها فعاينها الطبيب فوجد ازرقاً وورماً خفيفاً على ساق
 من الجهة الامامية ، قرر خطياً ان هذه الآثار تحتاج الى ثلاثة ايام لازوال ثم بعد
 عتوفيت الامراة فدعي الطبيب نفسه لمعاينة الجثة وبعدها معاينتها المعاينة الخارجية وجد
 رجل متورماً ومن هذه المساعدة الخارجية فقط قرر ان الوفاة كانت مسببة من الضرب
 ضربها اياه زوجها والذي شاعده من قبل واعطى به تقريراً انه يحتاج الى ثلاثة ايام
 ولما كان المستنطق خبيراً جداً بالامور الجنائية وعواقبها وكان مطلعاً على التقرير الاول
 فهم الطبيب ان الامراة كانت تتداوى عند طبيب اخر لادوار ملارية وانها قد اصبحت
 بنت الحمراء وهي تتأهبها من وقت الى آخر فدمعاً لكل هذه التلكوك رجاء الطبيب ان
 الجثة فرفض الطبيب كل الرضا واعطى مسوؤليته نتيجة من المعاينة الخارجية كما
 سابقاً .

البقية ثاني

بـ عن مجلة الشرطة —

الشاهد الموسوم

يتبين من هذه القصة ان القاتل مهما حاول اخفاء جريمته لا بد ان يترك وراءه اثراً يدل عليه وقد اظهر الشرطي الذي تتبع القاتل حذافة ومهارة عظيمة في الاهتداء اليه والقبض عليه

كان امام نيكولس جدار شامخ من الطوب هو الجدار الخلفي ازل بالتيemor وتدل في الظلام اسود كثيباً يتعالى نحو السماء المرصعة بالنجوم . وتدل بجواره مرصعة حديد للنجاة من الحريق تنتهي بسلم حلزوني . وكانت تلوح في الظلام نافذة مضاة تشتت ماح من الدياجير وهي في الطابق الرابع خلف حافة بارزة من المراقبة الحديدية . وما كاد يرن نيكولس تلك النافذة حتى ضاغت عيناه فاصحمت كश्قين ضيقين ولم يضع شيئاً من وقته قبض بكفتي يديه على السلم فتسلقه وجثم في اسفل درجات المرقاة مخفياً عن الانظار ومال ان تسلق المرقاة خلسة ثم محافته الاولى التي امام الطابق الاول فالتاني فالثالث ولما هم بتس المرقاة ليصل الطابق الرابع شعر بقلبه يخفق خفقاناً قوياً قد يده الى جانبه ليستوثق من غدارته مازالت محفوظة في مكانها وابتدأ يصعد السلم الاخير وهو يلهث تلهفاً ويجاود التعب على افعاله . وكانت النافذة التي بقصدها مفتوحة ولما رفع رأسه فوق حافة المراقبة دون قصف الرعد فالتى نيكولس نظرة سريعة كشفت له عن دخائل الحجرة التي ينبعث منها النور . وكان داخل الحجرة رجلان ما كاد يلحهما نيكولس حتى اضطربت تنفساته بشهقات سريعة منقطعة فقد كان احد الرجلين هو جيلمور الشرطي المخفي القلب فاخرج نيكولس غدارته بينما يهرب الحجرة وكانت غدارته ذات ماسورة طويلة وضع في طرفها ما يخفت صوت الرصاصة عند انطلاقها .

وكان جيلمور راقداً في الحجرة على فراشه وقد هم بالقيام من مضجعه وهو يضغط على رأسه بكفيه فقال له صاحبه وهو يحاوره .

ساتزل لاحضر سيجاراً يا هاري . ولن اغيب الا دقيقة واحدة وعسى ان اراك قد تعافيت عند عودتي يارفيقي العزيز . فاحني جيلمور رأسه وانصرف رفيقه . ثم سار جيلمور

نحو الحمام الذي على بين الغرفة وهو في قميص نومه وقد كشف عن عقه وصدره وشعث شعره فابرت عينا نيكولس في الظلام إذ لم يكن يرجو خيراً من ذلك .

وان هو الاكلع البصر حتى تسلق حافة المرقاة ورفع زجاج النافذة ثم انسل منها خلسة الى الحجرة وقد سمع خرير الماء في الحمام فلم يضع دقيقة واحدة من وقته بل اغلق النافذة كما كانت واسرع بالاختفاء في خزانة ملابس واغلق بابها خائنه ثم نظر من خلاله وما كاد يتواري في الخزانة حتى عاد جيلمور الى الحجرة .

وتقطعت انفاس نيكولس وكاد قلبه يقفز من صدره فضغط باصابعه التي ابيضت لشدة تقلصها على غدارته الصامتة وارهدف اذنيه للسمع . وقد حان وقت العمل وعلى حين فجأة دفع باب الخزانة بقدمه بعنف وحقد فدار جيلمور حول نفسه وقد اذعره صوت تحطيم الباب ومديده بمحركة غير اختيارية نحو جنبه ليشهر مدسه فصاح به نيكولس .
— حذار ان تقفل .

فجمدت يد جيلمور وخرج نيكولس من الخزانة وتقدم نحوه وقد اشهر غدارته وصوبها الى جهته وضافت عيناه ولمع فيهما شرر الحقد واقتربت شفتاه عن ابتسامة مخيفة تمثلت فيها نكسيرة الغضب .
ونصب جيلمور قامته وحقق الى ذلك الطارق المفاجيء وما لبث ان عرفه فقال بسكينة .
— اوه انت نيكولس . اليس كذلك .
— هو ما نقول .

— وانت مزور على ما اذكر ؟ لقد عرفتك الآن وقد قذفت بك الى السجن مرة لانك زورت بعض الحوالات وانت ضمن عمال الشركة التي كنت موظفاً فيها .
فقدحت عينا نيكولس شرراً وقد احمرنا حقداً وشرراً فقال له جيلمور .
— لا تخش بأساً . فليس المسدس في جيبي . لانه يضابقني في مضجعي كما تعلم فانتهجرت إذ ذاك عواطف نيكولس الوحشية التي طالما كتبه باوثارت ثورة البراكين فصبغ وجهه بلون ارجواني قائم وارتعشت كفاه وانتفخت اوداجه واشتعلت في عينيه نيران الحقد والغضب فارسلت شرراً قاذحاً وزبحر وهو يحاول ما استطاع ان يخفض من صوته المضطرب ثم قال :
ياوغديا كلب . اني ابغضك . . .
— وما شأني : انت الذي

ولم يتم جيلمور كلماته التي قاطع بها نيكولس حتى انطلقت الندارة فرفع جيلمور يده كأنه يحذر نيكولس ولكنها جمدت في مكانها واهتز رأسه ومال الى الوراء فانتهجت عيناه

المان كما تشرفان في نكولس نحو السقف وظهرت بقعة حمراء مستديرة في وسط جبينه .
الماص البيضاء ثم است ركبته وسقط على الارض صريعاً فلما د الحركة عديم الحس وقد
فارق الحياة .

فاق القاتل ضربة على الحنطة وقد علا وجهه ببروز وحشي وظل محمداً الى صدر القاتل
حتى يقن . ثم استعاد بقاءه . وباب الى نفسه وقد أدرك انه انتصر . انتصر على
حقنه انصاراً بهراً ولكن لا بد من ان لا يترك من الارض حاداً قبل ان يعود رفيق القاتل فالتج نحو
النائفة وارسل بنظره الى الطريق التي كانت تبعث منه الانوار فرأى شخصاً يحترق السارع
فادماً نحو المصدق ذلك هو الريق الثاني وقد نادى من مهمته . فحفر نيكولس لنفسه خندقاً
وقفز الى دراة التربة . وابتدأ يربط درجاتها بخذر حتى استوى على الارض وكان يصعب
عزاً فخرج مندبلاً وفرك انده . بده اذ كان يوماً . وذلك لأنه سقط مرة وهو طفل فاصاب
قطعة من الزحاح شقت مدرانه . وقد اصابه الجرح غير انه تركه . لا يدركه غير المنفوس
بجادة النار وكثيراً ما كان ذلك الاثر يومه . إذ صدمه انه او تسرب اليه العرق .

ثم انك الله طم بلا رال . ما كان يتصور من ان سار نحو الدار حيث كانت
الرجل الآخر قد دخل ماله . وقد تاحاً نيكولس في مسيرته حتى يأخذ رفيق جيلمور مكانه .
من المصعد فدلنا . ذاك من اكتب ليدع ترمذ حط . وقال له اكتب .
- ايت فاعة الماعب على نبي من الاستعداد .

- ولماذا ؟

- لا . فاذنيت ساءن في ماب الببارده بنى غير نجة . ذكات العصي كلها معوجة .
وامل ذلك يكون نشة عن . حلو لة اعو . فان السوء مكفهر تذر بالدار .

وكان وراء الكاتب ان لا يفيق العمومية المطالبة لكل ججرات المزل فالت نيكولس
يصدق اليها طولاً . بحتاً عن علامة الضوء المرفوعة مرة ٥٥ . وهو يعلم ان ضوءاً سيرق الآن .
وما كاد يهتدي اليها حتى اذت بسرعة دوصلت سمل الدفون الاسلاك بها را صفت هنيهة
وما لقت ان تنجب وجهاً وجدت حركاتها ثم التفت خلفها وقد اتسعت مقلاماً ذعرا وناالت
مكان وفي صوتها نهقة الذرع .

- خذ هذه الاشارة التليفونية .

واسني الكاتب الى الدعاية وقد أدهش الامر فما لبث ان شجب وجهه ايضاً وخدا بلون
الاموات ونيكولس يرقبه عابساً .

وبعد ذاك سار نيكولس مبتعداً فقد كان يعلم ما حدث . وجد ساكن الحجرة نمرة ٤٥

مقولاً .

وتأوى نيكولس مقعده ونسجه في ناحية المذبح الذي ارتكبت فيه جرائمه . مات برقب
بحري لامرور غراى الكاتب يدعو الوائس السري اسحق الرابطة كذا الخرج داسرع
الاثنان الى الجيرة العليا .

وبعد قليل قد نرسن الميمون ايا دار نيكولس . انما انما انما الخيرة
تيرة ٤٥ يطلب الاتمال بمركز الوائس .

وسارت السكينة في ردة المذبح . وصيت نيكولس نداء سامة بنو جاش في مكانه
وقد تلبثت أعصابه وقد حذره دارقن . يرا أن يتروخ انتقامه نوح نيكولس . وانما الخيرة
سارت السكينة أي سامة المذبح .

ولما كان نيكولس يحقد على أحد في العالم . من سقده الممحق على ذلك الراس الذي
تد . فقد كان منذ سنوات بعيدة يتولى شرب كتاب مهور . بل في مكسب سركه كبيرة
وكانت تدارل بذاه حوالات عديدة . مونغ . المهارس . وكين التركة وقد كرت ارفوع
بطاً لا يعبث بقلبه . فزين له الشيطان ان يزور بعض الحوالات المالية . بل الخيرة
ونجح في ذلك . وحصر بعض الحوالات من الخيرة .

وكانت الحوالات تعود له من المصروف . وكان يوزها . ويحبب له في الزمان . بل
مكر بقيت بعض نواحيها في سلة المولات . وكنت مراداً مدي حيلوا . الفيق الامر
من بعد بعض الحوالات المخرقة في سلة مولات نيكولس بعد ذلك .

ولما سمع رجل الوائس انوالات نيكولس . وما يتجر به كان في شرف سيرة . ولم يكن
منه المثل ليقوم بأوده . بل كان يعتقد ان لا يضر الا حدي . وما
ما اشعل ذلك الحقد المائل في قلب نيكولس نحو جيلبور .

وذهبت كل تقصيراته . سدى . ولم تزل من جيلبور مثلاً . فقد ستم سنان . بل هذه
نقص والابتهاالات .

ومهرت بعد ذلك سيمون طوييلة ونيكولس في اعماق السمون . سنان رأس وتنبيق
ودس ومهاة . ولعمري كيفه يستطيع المرء ان يعيش في سمر كذا . وكرانر . ما كان
نيكولس يستطيع ذلك . اما وقد قتمى له . ان يعيش فقد كانت ذكرى سيرة الطويل
تعوده دائماً فتعذبه عذاباً مديناً .

وتذكر نيكولس كل هذا الماضي فتأربه غضب شديد . وشعر بأثر الخرج في انفه يمزحه
كوخز الاير فجاديف . كما يتندبه بعنف حتى التهب احمراراً .

وكان قد أحكم تدبير امر هذه الجناية حتى ينجو بدون ان يرتاب احد في امره فلبس في كفيه قفازات من المطاط حتى لا تترك اصابعه اثراً . وفي وسع كاتب الفندق ان يتهد ان نيكولس كان ساعة الجناية في قاعة اللعب ومن ذا الذي يخطر بباله ان الجرأة تبلغ بالقاتل حداً يجعله يسكن حجرة امام حجرة الرجل الذي يريد قتله ويعود اليها بعد ارتكاب جرمه . فان نيكولس كان قد استأجر لنفسه حجرة في الطبقة الرابعة امام حجرة جيلمور . لذلك لم يحاجه التث في انه بعيد عن كل مظنة مزه عن كل ريبة .

ولم يكن في الفندق من يعرف ماضي نيكولس او يعلم بمحفده على جيلمور . غير القاتل نفسه . ولذلك فقد اصبح آمناً على نفسه واثقاً من نجاته .

ومرت به نصف ساعة أخرى حتى هذا اضطرابه فهم صاعداً الى حجراته وقد صعد المصعد الى الطبقة الرابعة ولما مر امام باب الحجرة ثمة ٤٥ سمع من داخلها لفظاً فسار نحو حجراته واخذ من تحت فراشه حقيبة صغيرة مجهزة . لقد انتصر فلم يعد امامه الا مفادرة المدينة وحمل حقيبه وسار الى ردهة الفندق ثم ذهب الى المكتب فاخبر الكاتب بان سبرحل في القطار القائم الى شيكاغو بعد عشرين دقيقة . قطار الساعة الثانية عشر ونصف وكانت السماء تنذر بالمطر وقد سببت رطوبة الجو وخزاً شديداً بانف نيكولس واخبر الكاتب وهو يجاز به اطراف الحديث حادثة صباه وكيف اصاب ببحر في الله وسمه بهذا الاثر الخالد .

وكان الكاتب مضطرباً ولم يخبر نيكولس بمحادثة القتل التي حدثت في الحجرة ١٥ حفظاً لسمة الزل . اخيراً خرج نيكولس من الفندق وقد اقترت شفتاه عن ايسامة انتصار وقد ايقن يقيناً بنجاته

ودعا سيارة وامر السائق ان يسير به الى يونيون ربرت وفكر في امره لقد حاسب جيلمور ذلك الكلب العديم الرحمة . وحاسبه حساباً عسيراً عن تلك السيئة الطويلة الهائلة التي قضاها في اعماق السجون المظلمة القائلة لم ينتزع ذلك الحكم القاسي جزاء كبيراً من احسن ايام حياته ؟ بلى ولكنه حاسب جيلمور على ذلك . وقرت عيناه بالانتقام . وقد نظر الى خلفه صدفة فرأى رجلاً يخرج من النزل راكضاً ويقفز في سيارة واقفة بانتظاره . فمرته رعشة قوية اذ رأى السيارة تتخذ لها نفس الطريق الذي كان يسير فيه . ولكنه تغلب على ذلك الخوف الجنوني ونظر الى ما امامه ونسي امر هذه السيارة في نشوة انتصاره .

ونظر خفه مرة أخرى . فرأى السيارة الاخرى تتعقبه . ولكنه ما لبث ان ضمن

ساخراً من نفسه فكل ما في الامر أن السيارة تحمل شخصاً آخر يريد ان يرحل في نفس القطار .

ولما وصل الى يونيون روبرت اشترى بعض مجلات وجلس في غرفة التدخين وفتح النافذة واستقبل نسيم الليل بوجهه المبلل بالعرق

وفرك انفه بحمّة وعنف . فقد كان يخذه وخزاً مؤلماً . ثم قلب في اوراق احدي المجلات وابتدأ يتلو قصة غرام مالبث ان استولت على كل مشاعره .

واخيراً تحرك القطار . وصعد رجل الى العربة وجلس في المقعد الكائن امام نيكولس فلم يره نيكولس التفاتاً اولعله لم يشعر به .

وهب الهواء بارداً على وجهه فزال الوخز الذي كان يؤلم أنفه . واندفع القطار في سبيله بنهب الارض نهياً ولم يشعر نيكولس بأدنى ارياح وهو يطوي الاميال مبتعداً عن مشهد جنائته فقد كان واثقاً من اول الامر انه في أمن وسلام .

واتم تلاوة القصة فرفع رأسه ونظر من النافذة . ثم نظر في وجه الرجل الجالس امامه فمالبث ان يبت في مكانه وغدا وجهه شاحباً .

فان الرجل الجالس امامه كان هو الساكن الآخر في الحجرة نمرة ٤٥ رفيق الشرطي جيلمور .

وكان ينظر من النافذة محدقاً الى الظلمات فحاول نيكولس ان يهدى تائر مخاوفه ولكنه كان يتساءل وقد تملكه الملح ماذا يصنع هذا الرجل هنا . ولماذا غادر الفندق في مثل هذه السرعة ؟ وهل اقتني اثره مرتاباً في امره ؟ كلا . كلا . لقد كان نيكولس واثقاً من انه بعيد عن الشبهات ومن المحال ان تلحق به ادني ريبة . وابتدأ رفيق جيلمور يطالع في احدي الجرائد واضطربت اعصاب نيكولس فحاول ان يعود للمطالعة ولكنه كان سارد النظرات فلم يفقه ما يقرأ وقد غما شعوره بالخطر فاصبح رعباً شديداً .

واذذاك ارسلت السماء المظلمة غيتاً هائلاً فاندفعت قطرات المطر من النافذة المفتوحة ورشت الرجلين برذاذها فنهض نيكولس مسرعاً وأغلق النافذة .

وابتدأ المطر من الخارج يتساقط على النافذة مدراراً وتسيل قطراته على زجاجها ونثر الرجل الجالس امام نيكولس قطرات الماء عن ملابسه وقال ضاحكاً .

= سبل فخائي . وامكن نيكولس ان يقول بعد ان بذل جهداً عنيفاً : نعم وعاد الرجل لتلاوة الجريدة ولكنه القاها جانباً وقال → ان الجرائد كثيراً ما تكون سبباً في ايلام النفوس إذ يكون حشوها آلام الحياة ومتاعبها . فلا نجد فيها الا انباء القتل

والضرب والجأت وعمري كثيراً ما تملأ في هذه الحسف يوماً وستماً . فانها لا تحلو مرة من اخبار المشكلات السياسية والفنائع العنانية والمدايح . التكيل . وكثيراً ما يشير ذلك انما كائنة في النفس . فسنة نيكولاس . هو يحاول التغلب على اضطرابه : ماذا تعني . وهل لديك ما يجزئك .

فخدق الرجل طويلاً الى نيكولاس فعاقد الدم الى وجهه وقال الرجل ببطء : لقد تير هذه الليلة اعز صديق لدي . فرفع نيكولاس حاجبيه وقال وهو يتظاهر بالاهتمام : قتل . نعم . قتل . رمياً الرصاص . وقد قترارة تسرب الى حجرة في الفندق خلسة ورماه بالرصاص .

وقتم نيكولاس قائلاً : وهل . . . عثرته على القاتل .
— كلا . لم نعثر عليه بعد . ولكنني سأعثر عليه . . . نعم لا بد انك اعثره لو اعتصم بالسحاب . سوف اعثر عليه ولو قضيت عمري مجدداً في طلبه .
فسعل نيكولاس بصعوبة وود لو امكنه ان يفتح النافذة . فيلقي بنفسه منها . وبذل جهداً عيقاً ليثبت نفسه في مقعده . ودخل العربة اذ ذاك ففتش التذاكر ينادى باسم الحطة القادمة واستمر الرجل في حديثه فقال

— عمري ان ذلك يملأني هولاً ورعباً . كيف يمكن لاسان ان يتزع الحياة . والروح من انسان آخر — لا . لا ادري .
وحفف القطار سرعته ثم وقف دقيقة وسد الباب ليريه وهو يفتح كفيح الافرص . وحدث الرجل من النافذة وهو في ذحول عميق .

واندفع القطار في انجصى سرعته ثم ما لبث ان هدأ سيره فجأة
فتسأل الرجل : ما هذا ؟ ليس هنا اية محطة . . .

فهز نيكولاس كتفيه وقد كان يشعر بان أشقى البشر هو لوى رويق جيلمور . عنقه ليندر من المائدة الى ما حله . وك . . . يستطيع ذلك فقال نيكولاس .

— أرجوك أن تخر من المائدة أرى ادا ك . نادوين على محطة ما فني لا استطيع ان انظر حالي ولا اريد أن أضل الطريق في ليلة مثل هذه المائلة

فتمرس نيكولاس في السلام والحق وجهه . بزجاج ضاحك عليه يتمكن من ان ينظر الى ابعد مدى وكان وجهه رطباً فطبخ على زجاج الالبيدة ولكنه لم ير شيئاً سوى الظلمات المدهمة فقال

— ما من محطة هنا . وما قد عاد القطار الى سيره .

والآخر: نعم . هو كذلك .

من سئل في مقعده وساد على الزمان .

وظهر في العربة اد ذاك علام يحسن سلة ثمتاة بحوييت وهو ينادي - رضا اياها المبيع
ليمر بجوارهما نادا رفيق جيلامور وسأله .

من معك راحة الخلود .

نعم يا سيدي

تخرج ! صديقا صغيرا من فوق فاستره واخرج مض قطع الخلود
من يداه على نيكولاس قائلا :

في نيكولاس رؤس تشكر وفي يدك يريه قطع شيئا من الخلود بل كان ثلثا فرعاً
من وكان يود أن يسأل ذلك الرجل عن سبب سفره وسبب رحيله فآفة بعد مقتل صديقه
ومن نفسه انها اذا كنت يرتاب في

وكدت انه لاسيد الي يود نيكولاس الاستفسار منها ان كان لا يستطيع النطق بها
لشده رنده وقد شعر بخفاف رية يحزه وهو يريد قيل كل شيء ان
بعد من الماء هذا لشرطي معين يستطع صرخته ثيابه ترفع الشرطي يده ووقفه
سدا انظر ميلا .

وستف نيكولاس في مقعده وقد كانت حديق شاسعة وحديقة الآخر طويلاً ثم قال
من اريد ان اريك شيئا وطار نيكولاس وهو تارد البصر فترآي ذلك الرجل يخرج قطع
الحوي من صده ها وغض السكر الناعم من كل واحدة معها ثم يتيها جابيا .

محاول نيكولاس ان يقوه من مكانه وقال بخنوقة : اني ظمئي واريد ان اتناول مرطبا .
معنى هذا الخدين فطاح الشرطي نايا : نطرح :

وكانت تينار رقائب يريقا محييا فلم يستطع نيكولاس التبرك من مكانه واخرج
شرطي صديقه فغمس طرفه في السكر الناعم الذي كان يلا صندوق راحة الخلقوم ثم
رفع ذب الطرف ونثر السكر الذي تجمع فيه على زجاج النافذة بينهما

وكان نيكولاس يرقب هذه الاعمال احقية وهو منتب الزل ولما انه الزجل نثر
سكر الناعم على الموح الزجاجي ظهرت على الموح صورة وانجمة فان دقيق السكر اظهر الاثر
الذي خلفه وجد نيكولاس على الزجاج عندما التقى وجهه به محمدا في الظلام حيث تعلق بالجزء
من من الزجاج فاصبح ابيض وانحما .

ولما اتم الشرطي عمله نظر نحو نيكولاس محمدا به .

فضحك نيكولس ضحكة مفعمة وقال — ما معنى هذه اللعبة .

• معناها ان هذا الرسم الواضح على اللوح الزجاجي هو طابع وجهك هناك أنفك الانفوس
ألا ترى هذا الجزء الذي يدل على موقع اثر الجرح منه ؟ أنظرها هو واضح جلي . • لقد قتل
رفيقي هذه الليلة ورأيت على لوح النافذة الزجاجي اثر طابع وجهه فنشرت عليه جزءاً من مسحوق
ابيض حتى ظهر وانحنا فتبينتته ورأيت ان أنف الرجل الذي قتل رفيقي موسوم بأثر جرح قديم
كما ان أنفك موسوم بهذا الاثر .

وان الطابع الذي تراه على هذه النافذة الزجاجية والطابع الذي خلفه القاتل في نافذة
الحجرة نمرة ٤٥ هما لشخص واحد .

فظل نيكولس واقفاً وقد اكفهر وجهه وقدحت عيناه شرراً وهدر صائحاً: انت كاذب
- لست بكاذب وما كنت أرى أثر ذلك الطابع على لوح النافذة الزجاجي في الحجرة
نمرة ٤٥ حتى اسرعت الى كاتب الفندق فاخبرني عن رجل • موسوم الانف بأثر جرح قديم
غادر الفندق إذ ذاك لیسافر في قطار الساعة الثانية عشرة ونصف القائم الى شيكاغو
فادركت القطار بحمد الله • • والآن كن على حذر • • فان الذي يخاطبك هو الشرطي
السري لهذه الناحية وها قد عثرنا عليك .

وانسعت مقلتا نيكولس وهو يحدق الي فوهة المدس الذي صوبه الشرطي نحوه قائلاً
لقد عثرنا عليك • وهدانا اليك طابع أنفك •

وشعر نيكولس بان الارض تميد به فحدق في الطابع الموسوم على الزجاج وقد علمه
صفرة الندى وان انه عميقة قائلاً : نعم • لقد نلتني • • وانا • • الذي انلتك نفسي •

(الروايات المصورة)

باب القرارات

في المصلحة العامة

خلاصة بعض القرارات المحذرة من مركبة التعيين في الاستاذة

(في لائحات)

القرار في ١٦ كانون الأول ١٩٥٥ من جريدة العدلية (لائحة قرار وكالة الحكومة في تعيين العدلية)

(القرار في ٧ مارس ١٩٥٦ مئونة ٥٦٨ من جريدة العدلية)
- لا تجوز اقامة الشهود لآيات الاقرار الواقع في مثل غير حق و الحاكم

(القرار في ١ كانون اول ١٩٥٨ صحيفة ٣٥٤٥ من الجريدة العدلية)
اذا اقر الوكيل غير المأذون بالادوار لدى المحكمة يزل .

(القرار في ٢٨ شباط ١٩٥٨ صحيفة ٣١٦٣ من الجريدة العدلية)
- لا يمكن اعتبار الاقرار بالكتابة اذائع بالاجبار

(القرار في ٢٩ نيسان ١٩٥٩ صحيفة ٤٠٠٣ من الجريدة العدلية)
ان اقرار الوكيل بشأن الحقوق اذائية مما استعملت عليه الوكالة

(القرار في ١٧ نيسان ١٩٥٩ صحيفة ٥١٢٨ من الجريدة العدلية)
- اذا نال المدعى عليه اثناء المحاكمة انه كاذب في اقراره فبعد ان تتوجه

على المدعي اليمين بالطلب على انت المدعى عليه غير كاذب في اقراره بقتضي اعط
القرار بحسب ما يتبين .

(القرار في ٣٠ مارت ١٣٢٧ رقم ٢٦)

(وفي ٣ نيسان ١٣٢٩ رقم ٢٢)

— ان وقوع الاقرار في محل رسمي لا يفي احتمال الكذب عنه وتاليه
اذا ادعى المتفرغ عن عقار وانه كاذباً في اقراره باستلام بدل الوفاء يجب حل
القضية بتعليف المدعي (اذا طلب ذلك) على ان المقر كن غير كاذب في اقراره .

(القرار في ١١ نيسان ٣٢٨ رقم ٣٩)

— ان اضافة المقر المقر به لنفسه قد تكون صراحة وقد تكون تقدير
وتليه اذا كن المقر به معروفاً ومشهوراً بانه ملك المقر وكانت ملكيته له ظاهرة
انصرف اقراره به الى الهبة لا الى نفي الملك ولا تكون تامة ما لم يحصل التسليم والقبض
وذلك لان هذا الشهرة المعروف بها المقر به لتضمن اضافته لنفس المقر تقديراً .

(القرار في ٧ اغسطس ١٣٢٩ رقم ١٠٥)

— لما كان وضع الامضاء بذيل كلمة (الكفيل) المدرجة في السند عبارة
عن قبول الكفالة والالتزام بها فان الدعوى الواقعة ثبتت باقرار المدعي عليه وفقاً للمادة
(١٦٠٩) من المجلد . اما قول المدعي عليه بحضور المحكمة انه بعد ان كتب الدائر
كلمة (الكفيل) في السند جعله ان يوقع امضاءه بذيلها . اي انه وان كان قد وضع
امضاءه في ذيل كلمة (الكفيل) لكنه قد وضعها بصفته شاهداً لا بقصد الكفلة
والالتزام — فلا يجدي به نقلاً .

(القرار في ٢٧ تشرين الثاني ١٣٢٨ رقم ١٨٩)

— اذا قال المدعى عليه ان سند الامر الموز كان اعطاه في مقابل بدل اجارة وانه بالنظر الي عدم تسليم المأجور اليه لا يجب ان يكون مسئولاً به يقتضي قبول المدعي عما يقوله تجاه ذلك . حتى اذا صدق على ان السند المذكور قد اعطى من حين بدل الاجارة ، وانكر ما سردده المدعى عليه بشأن التدقيق في امر تسليم المأجور او عده تسليمه وفي جهة منشأ السند يسأل المدعى عليه ان كان طالباً بتعريف على انه لم يكن كاذباً في اقراره ، فاذا طلب ذلك يحلف المدعي بمقتضى المادة ١٥١٠ من المجلة . والا فلا يسوغ اعطاء القرار بتحصيل المبلغ الذي يوجبه — باعتبار قول المدعى عليه اقراراً .

(القرار في ٨ كانون الاول ١٣٢٨ رقم ١٩٩)

يشترط لاجل العمل بالسند المعطى من قبل شخص ما ان يكون ذلك — من هو الذي ختم السند وفقاً لما جاء في المادة (١٦٠٢) من المجلة . فاذا انكر مدعى عليه فعل الحتم بنفسه لا ينبغي ان يعد مجرد اقراره بأن الحتم ختمه اعترافاً بالدين مدرج في السند .

(القرار في ٢٢ اغسطس ١٣٢٨ رقم ١١٤)

— لما كان اعطاء السند بدلاً عن حساب لا يزيل احتمال الكذب لادراك كتابة بل هو مؤيد للكذب ما دام منشأ الدين مجهولاً . فاذا قال المدعي انه كذب في اقراره بالكتابة يجب ان يحلف المدعى عليه على ان المدعى غير كاذب في اقراره بمقتضى المادة «١٥٨٩» من المجلة وان تفصل المحكمة الدعوى بعد ان تبصر ل هذه النقطة القانونية .

القرار في ٦ تشرين الاول ١٣٢٨ رقم ١٥٤

— ان ادعى احدكم انه كذب في اقراره بقسم من مبلغ الدين الذي

أداء بعد ان يكون تدبير كونه . يوناناً نغلاً بذنه ذئب الدين ، ومن
استرداده لا يكون . ان . من قبله منس . اية . نعه ولا عمل دنا لليعين التي في
في حاة الاقرار اجود .

« تقرر في ١٨ ايلول ١٣٣٠ رقة ٩٥ »

١ - « الاقرار بالدين عن شخص آخر من دزن سبب باطل .

٢ - « ان اضافة الوكيل لتسرا العقد الذي ابرمه لمؤكده واقراه . لدين المار .

من جهة الثمن صحيح .

« تقرر في ٢ كانون لاول ١٣٣٠ رقة ١٥١ »

٣ - اذا لم يكن الموكل قد استثنى الاقرار عليه كن اقرار الوكيل الواقع

لدى المحكمة معتبر . ولا يجوز اسلاف الاقرار بهاء اقرار الاقرار المذكور .

ينبت وتوضه مواضعة .

٢٠٠

(التقرار في ٢٢ كانون الثاني ١٣٣٠ رقة ١٨٤)

١ - اذا ادعى احد انه كاذب . باراه المدرج في السند السدق .

كاتب العدل يقتض . تليف اقراره (ادعى) على انه (اي ادعى عليه) .

كاذب باقراره .

٢٠٠

(التقرار في ٢٢ كانون الثاني ١٣٣٠ رقة ١٨٤)

١ - لا ينبغي ان يعد سكوت الوكيل في المحكمة — بمثابة الادعاء ان

يتوقف ثبوته وشقيقه على اية — اقرار — على — سلاف القاعة الثالثة : (لا يـ

للساكت كلام)

٢٠٠

(التقرار في ٣ شباط ١٣٣٠ رقة ١٩٣)

١ - ان قول المدعى عليه في معرض الدفع « ان الدين ادعى به قد وى »

اقرار بأساس الدين .

٢٠٠

(القرار في ٣٠ شباط ١٣٠٠ صحيفة ٦٩٧٠ من الرتبة العادية)

— ان اقرار المدعى عليه الذي ذكره من قبل الشهود لا يمكن عدمه من الحكم لدى المحكمة .

(القرار في ١٨ تشرين اول ١٣٣١ صحيفة ٧٠٧٩ من الرتبة العادية)

ان اقرار الشخص في دائرة الاستئناف يعتبر المازع فيه مسبقاً على مواضعه هو بحكم السند الرسمي وقوته . انظر الى انا واقع بحضور الحاكم .

« اقرار في ٢٥ اكتوبر ١٣٣١ صحيفة ٧٢٢٧ من الجريدة العادية »

— اذا نال المدعى عليه من شخص المازع فيه من « فلان » يجب ان يرد هذا القول في اذكاره . رد اقرار المدعى او لم يرد .

« اقرار في ٢٠ اكتوبر ١٣٣١ رتبة ٣٣ »

— اذا نزع احدهم من الملاحون اقراراً في أسرته لآخر وأثر بحضوره انه قبض بدل الراجح والاطمأنه ونوع بحجة تم ادعى بعد ذلك انه كذب في رد فان وجود الحجة المذكورة لا يوجب الكذب في الاقرار

« اقرار في ٥ اكتوبر ١٣٣١ رتبة ٣٣ »

— اذا رد اقرار الادعاء بعد قبوله اليه فانرد الواقع لا يثبت شيئاً .
— ان ادعى رد الاقرار الوارد في هذا الوجه من قبل دولة المازع لا يثبت دعواه .
— ان يرد اقرار الادعاء بالواقع عملاً بآية « ٨٨٧ » من اقراره .

« اقرار في ٢٤ اكتوبر ١٣٣٢ رتبة ٥٩ »

— اذا اقر المدعى عليه بان « اعني عليه الذكر » بين قد اقرت له

بعد كتابة السد مبلغ خمس وعشرين ليرة من اصل اربعين الليرة المدعى بها وصدق بهذه الصورة للمدعى عليه له كادب في اقراره بالسند المذكور فلا يبقى بعدئذ محر للبحث في امر تخفيف المدعى على ان المدعى عليه لا يكن كاذباً باقراره بل يجب تكليف المدعى المذكور لمدعي ان المبلغ الموقوف قد اعطي له بعد تاريخ السندان بدعي على هذا وجهه والحكم على بحسب النتيجة .

لما كان الاقرار حجة قسرية فان اقرار الورثة المتعلق بانتركة لا يفيد الحكم بحق الورثة السابق له يقرؤا .

« في الالتزام »

(القرار في ١٨ نيسان ١٣٣٨ رقة ٤٠)

ان المدعى التي تقام طلباً لتزويل بدل التزام رسوم الحيوانات العائدة للبرية بدعي تعذر حمايتها بسبب طوار امراض لا يصح فصلها تطبيقاً على المواد المسطرة في كتاب لاحارة قياساً على دعوى عقد الاجارة .

(القرار في ٢٧ نيسان ١٣٣٢ رقة ٢٦)

اذا اقيمت الدعوى بطالب تحصيل الاقساط التي حلت آجالها او كان المستلزم قد طلب احكام اعثائه من ابدل مدعي ظهور اسباب بحجة كما هو مسطور في مادة ١٥٥١ من نظام الاعتدال . فان الادعاء بتزويل البدل من اجل اسباب كهذه حائزاً وتسمع الدعوى لذلك في مقابل الاقساط التي حلت آجالها قبل انقضاء مدة الالتزام لأن التدقيق في دعوى تزويل البدل امر واجب . وعلى ذلك تسمع الدعوى لتزويل (١٣٠٠) ليرة المدقق وتوعها فرياً وحسرة من خمسة سنة واحدة من رسوم صيد السمك في البرية التي جرى ترميمها بتبع « ٧١٠ » ليرة عن اربع سنوات . ولا ينح اعطاء القرار بحد الدعوى المذكورة مدعي ان عقد الالتزام قد جرى صفقة واحدة لمدة اربع سنوات وانه لا يمكن تعيين القرار ان كان كلياً ام جزئياً . اسئلة الى مجموع بدل الالتزام عن اربع سنوات وخمسة مبالغ « ١٣٠٠ » ليرة لا تعد ضرراً كلياً بالنظر الى مبلغ « ٧١٠٠ » ليرة الذي هو بدل الالتزام .

قرارات

(صادرة من محكمة الاستئناف بالقدس)

الحكم المستأنف

قرار رقم ٧٧ سنة ٩٢٣

عُدني صادر من محكمة اراضي ياف في ١٦ تشرين ثاني ٩٢٣ يتضمن الحكم منع متضمن المدعى عليهم من معارضة المدعية المتأنف عليها في سهمين من أصل ١١ سهم في ثلث قطع اراضي موصوفة بالوصف و حدود في ضبط الدولة وتسجيلهم في دفتر و اجرة المحاماة مائة قرش حكماً غنياً قابلاً للاعتراض والاستئناف
قرار :

١- اذكرة بما نتج من المرافعة الاستئنافية تبين ما يأتي :
٢- ان الدلائل المقدمة لاثبات البيع المدعى به لا يمكن ان تثبت صحة وجود قبطانها لانها مبينة على البيئة الشخصية بدون ادنى دليل
٣- ان المتأنفين لم يدعوا التصرف في المحكمة الابتدائية وعلى فرض حصول ذلك كذا واثباته فلكون التصرف جار من طرف افراد عائلة واحدة : ان مورثيه يمكن اعتباره مداراً لاثبات الحق بمرور النهاية .
٤- بما ان قيد اخطابو هو في سنة ٣٠٣ والبيع المدعى به في سنة ٣٠٤ فلا يعقل ان يجري بيع كهذا بعد مدة وجيزة من التسجيل . وبقي هذا من الطويل بدور قيد بذلك وللأسباب المذكورة قرر رد الاستئناف وتصديق الحكم الابتدائي .
٥- فتمين المستأنف الرسوم والمصاريف النظامية حكماً و حاجياً قطعياً اعطى وفيه عند عرض في ٢٢ - ٥ - ٩٢٣

الحكم المستأنف

قرار عدد ٧٨ سنة ٩٢٣

محامي صادر من محكمة اراضي حيفا في ١٥ كانون ثاني سنة ٩٢٣ يتضمن الحكم

بـ بيل شملت بيع اراضي من ممتلكات الدولة وتسليمها
 وتحت اشراف من ممتلكات الدولة وتسليمها
 والممتلكات ندية. اذ كانت اراضي الدولة ممتلكات
 المملوكة لها في حين المذكورين هي من اراضي الموات خاصة الحكومة.

القرار:

لدى المداخلة في دار من اربعة اقسامية من اربعة اقسامية
 ١ - لم يفتح للملكة الاستثنائية الاصل الاولية التي اوجبت
 سندات البيع المرفوعة من الممتلكات الاصلية والاخرى
 ٢ - لم يتم دليل دني في ايسر يوزن كون المالك غير حازر اقلية
 عند البيع.

٣ - است اكتف احاري لم يوضح تماماً ماهية الاراضي ولا سيما الكرو
 المربوط مع ورقة الكشاف.

٤ - لم يفتح ايسر ان الاعتبار المرفوعة والى احدت في الاراضي المد
 بها ندية هي اوحديتة اي اوجدها الممتلكات دون موثرت الممتلكات ندية

٥ - على فرض عدم صحة البيع الم يكن من الواجب ان يفتح
 تلك الاراضي من الاعتبار والاسية عند الحكم تسليمها للممتلكات ندية وتطبيق
 احكام المادة ٩٠٦ من المحلة.

ولذلك قرر فتح الحكم الابتدائي واردة الاوراق لاجراء الايجاب القانو
 على ان تكون مصاريف الحاكمة راجعة على من يصحح غير تحقق دعواه في النتيجة
 قراراً وجائياً اعطي ونه للدارفين علنا على الاصول تحريراً في ٢٢ مايس سنة ٩٢٣

حكمة

١٨٣ سنة ١٩٣٣

وحثي صدر من محكمة اراضي القدس في ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٣٣ يتضمن
 ان يكون لدى كل من الملاكات المتضمنة في هذه المراسلة ما لا يقل عن ١٠
 دنانير في السنة في اراضي القدس و١٠٠ دنانير في اراضي فلسطين
 من الممتلكات المتضمنة في هذه المراسلة على ان يكون المالك في اراضي القدس
 في اراضي فلسطين في اراضي القدس في اراضي فلسطين في اراضي القدس
 في اراضي فلسطين في اراضي القدس في اراضي فلسطين في اراضي القدس

قرار

لدى المذكرة المتبعة مدقق وان عند حمله في اراضي القدس
 رئيس وعده فمطلي حذر في هذه المراسلة ان تكون في اراضي القدس
 في اراضي القدس في اراضي القدس في اراضي القدس في اراضي القدس
 في اراضي القدس في اراضي القدس في اراضي القدس في اراضي القدس
 في اراضي القدس في اراضي القدس في اراضي القدس في اراضي القدس
 في اراضي القدس في اراضي القدس في اراضي القدس في اراضي القدس
 في اراضي القدس في اراضي القدس في اراضي القدس في اراضي القدس

قرار رقم ٨٣ سنة ١٩٣٣

ماضي صادر من محكمة اراضي القدس في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٣ يتضمن الحكم
 عدم معارضة المتأنف للمشتد عليها وفي اراضي القدس في اراضي القدس
 في اراضي القدس في اراضي القدس في اراضي القدس في اراضي القدس

القرار:

لدى تدقيق الاوراق المتضمنة في هذه المراسلة في اراضي القدس في اراضي القدس

[illegible]

9. *Journal of the American Medical Association*, 2000; 284: 2561-2566.

[illegible]

وہ کہیں بخاریا - وہ کہیں بخاریا - وہ کہیں بخاریا

$\psi = \psi_1 + i\psi_2$ 10. $\psi_1 = \frac{1}{\sqrt{2}} \begin{pmatrix} 1 \\ 0 \end{pmatrix}$, $\psi_2 = \frac{1}{\sqrt{2}} \begin{pmatrix} 0 \\ 1 \end{pmatrix}$

$\frac{1}{2} \left(\frac{1}{2} + \frac{1}{2} \right) = \frac{1}{2}$

تہذیب و تمدن کے لیے ایک نیا دور

بسم الله الرحمن الرحيم

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

المادة ١١ من قانون المحاكم

$\frac{1}{2} \left(\frac{1}{2} + \frac{1}{2} \right) = \frac{1}{2}$

مرد (۱) و زن (۲) در یک کلاس

والتحليلات الكيميائية للعينات من التربة والنباتات والمياه الجوفية والسطحية.

خط "ب" از سطر "ا" به رمل و در خط "ج" به رمل

مكة المكرمة - ١٤٤٠ هـ

[illegible][illegible]

۴۳۳

— 7 —

[illegible]

بالأصغر على خور سبق صدر به الموضع في ١٨ سم من ضمن الحكم

١- امداد
٢- امداد
٣- امداد
٤- امداد
٥- امداد
٦- امداد
٧- امداد
٨- امداد
٩- امداد
١٠- امداد

الى ورتة ابنيها والحكم على المدعي عليهما بمنع معارضتهما لفاي الدار المذكورة وتضمنين
المدعي عليهم الرسوم

قرار:

تري المحكمة : (١) انه عندما تستأنف قرارات محكمة التملك وتعطي محكمة
الاستئناف قراراً بفسخ الحكم واعادة الاوراق للمحكمة المذكورة ليس لها ان تنصر
على قرارها السابق كما تدعي لانه ليس لما حق كهذا

٢ = ليس للمحكمة ان تنظر في اي مسألة كانت تتعلق باساس الدعوى
فد تفضل محكمة التملك فيها اذا كان هناك مرور زمن على دعوى المستأنف عليها
توفيقاً للقرار الصادر من هذه المحكمة سابقاً

٣ = لذلك نقرر فسخ قرار محكمة التملك واعادة الاوراق اليها لاجل رؤية
الدعوى توفيقاً للقرار السابق المعطي من هذه المحكمة اعطي القرار وفهر علناً ، تحويراً
في ١٠-١٠-٩٢٣

قرار محكمة العدل العليا

في قضية مياه ارطاس

تلك القضية التي اقامها الأستاذان الفاضلان محمد حسن افندي البديري ومغنم
افندي مغنم بالوكالة عن اهالي قرية ارطاس على رئيس لجنة المياه السرستورس
حاكم القدس لتعديه على حقوقهم بمحاولة استغلال المياه من عين القرية الجارية في
ملكهم والمستعملة لشربهم وسقي مواشهم وبساتينهم ولم يمنع استصدار السرستورس
قانوناً لتسوية عمله (وصدور ذلك القانون في يوم واحد قبل الجلسة) المحكمة من الحكم
لأهالي القرية لأنها وجدت الحق في جانبهم فوجب لها الشكر لما قدمته من البراهين
الحية على ان في فلسطين عدل وقضاة عادلين .

صلاحية المندوب السامي في التشريع وتفسير وعد بلفور ، تفسير بعض مواد في
صك الانتداب — تفسير عبارة «الحقوق المدنية» الواردة في مقدمة دستور فلسطين

وصك الانتداب - صلاحية المحاكم في احكام بتسوية اي قانون وسه
قانون ينابيع ارطاس مخالف لدستور فلسطين وصك الانتداب وهو غير مشروع .

محكمة العدل العليا رقم ٢٧ - ١٩٢٥

مترجمة القرار الصادر من المحكمة

ضد

حاكم القدس ورئيس لجنة المياه فيها

حكم قاضي القضاة :

قد قدم طالب لهذه المحكمة بالنسبة الى انتخاب الاراضي في قرية ارض
لاصدار امر الى حاكم لواء القدس . و وزير لجنة مياه القدس معه من
فيما لاصحاب الاراضي من الحقوق في استعمال مياه ينابيع القرية .
وفي اليوم الثالث والعشرين من شهر يار صدر امر من المحكمة الى حاكم
القدس وياقا يطلب فيه اظهار السبب الذي يحول دون معه من التدخل في
الحقوق بعد ان ادبت التماسا مع القسم على لآلات التي نصبته حمل انسابه فقد حرم
لذلك سليمان وأن احد موظفي الحكومة حذر وحجها بقرينة عدم السماح لاهالي قرية
بالتدخل في تقوم به لجنة مياه القدس من الاعمال وبعد ان قدمت ايضا ببيت
القسم على الاهالي من ان يستعملون هذه المياه بحق من حقوقهم للتسرب وسقي
وجنائهم وأنه لا يوجد مياه تزيد عن حاجتهم .

فعين اليوم التاسع والعشرون من شهر ايار لسماع دفاع المدعي عليهم فخصروا
اليوم المعين مستركمك ومحامي الحكومة باسبابه عن السبب عدم واثاميان محمد حسن
افندي البديري ومعم افندي الياس مغنم باسبابه عن مقدمي الطلب .
ثم ابرز مستركمك قانوناً نشر ونفذ في يوم واحد هو اليوم الخامس والعشرين
من شهر ايار وسمي بقانون ينابيع ارطاس . وقد نصت المادة الثانية منه على المنسوب

المر (ينشر في الحريدة الرسمية) بفوض بلدية القدس اواية سلطة اخرى
توزيع المياه على القدس ان تحد (حلال مدة لا تزيد على اثني عشر شهراً
في ذلك الامر) المياه المتجمعة من بانيع قرية ارضاس ونشر في نفس العدد
من حريدة الرسمية بأمر من المندوب السامي بفوض مجلس بلدية القدس ان يأخذ
بيعه ابيع ارضاس كما هو منصوص عليه في ذلك القانون .

قد شترط القانون في حق اخذ المياه من هذه البانيع ان تبقى مياه كافية
لاستعمال هالي القرية اليومي وغيرهم ممن اعتادوا استعمال هذه المياه للشرب او غير
المر من مفاصد البيئية وحيواناتهم ولري الاراضي التي كانت حتى تاريخ ذلك الامر
تروي من تحت المياه الاراضي المغروسة بالشجار او غيرها من الاغراس الدائمة .

من يتعلق بسقي حوائن الخضار فقد اوجبت المادة ٤ من القانون المذكور على
المجلس . وهو فروع من البلدية ان يعوض اصحاب الجنائن الذين لهم حق الشرب من
المر . والذين تصررت حصارهم ومزروعاتهم او ممنعوا من زراعة الخضار
والماء ان التي اعتادوا زراعتها من حراء حر المياه من هذه البانيع .

١٠ - مادة في القانون امددة الخامسة في موضوع تكوى خاصة ، فهذه
المادة تنس على احاطة جميع الاختلافات التي تقع بين المجلس والاهالي حول مقدار المياه
التي يجب تركها للقرية بمقتضى المادة الثانية او حول الاضرار التي تصيب الخضار
المر من المزروعات كما هو مبين في المادة الرابعة او حول التعويض المنصوص عليه
في المادة ٣ من استعمال الاراضي الى حكم يعينه المندوب السامي ويكون قراره قاطعاً
في المادة ١٠ في النقرة الثانية من هذه المادة . اما ان اذ اوقع خلاف حول مقدار المياه التي
يجب تركها للقرية خاصة تحت سلبها المادة الثانية فلا يحق للمحكم ان يحكم بدفع تعويضات
ان يعين في قراره مقدار المياه التي يجب على المجلس ان يبقها لاستعمال الاهالي .

كان اول اعتراض وجه على هذا القانون ان دستور فلسطين الصادر سنة
١٩٢٠ الذي يخول المندوب السامي سلطة نشر وتنفيد القوانين يحدد هذه السلطة
بمقتضى ايات خاصة كالأمن والنظام وحسن سير الحكومة ، وادعي ان هذا القانون لا
يؤمى في أية غابة من هذه العايات بل الى نزع حقوق خصوصية لمنفعة بلدية تباع المياه

وتستدرر بها من ورائها لكننا لم نجد هذا الاعتراض حرياً بالقبول .

ان وقوع نقص في المياه خلال السنة الحالية لمن الامور المنتظرة . والقانون
يرمي ظاهراً الى تمكين البلدية من الحصول على المياه التي تزيد عن احتياجات قرية
ارطاس بقصد تلافي احتياجات اهالي القدس الماسة . ان تقديم ضروريات المعيشة
ليست من الامور المستغربة لحسن سير الحكومة . وفضلاً عن ذلك فان من الصعب
على اية محكمة عدلية أن تجد في اي قانون ما هو خارج عن سلطة اية هيئة تشريعية
بناءً على السبب المذكور ومن الصعب التصور ان قانوناً ما يصدر ولا تكون الغاية منه
حسن سير الحكومة وليس لهذه المحكمة ان تنظر في الصفات الخاصة لأي قانون صدر
لهذه الغاية ما لم تظهر لها اية اسباب اخرى .

غير ان مغنم افندي ذهب الى ما وراء ذلك فقد نفت نظرنا الى تعهد ورد في
التصريح الصادر في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩١٧ ايده فقرة وردت في مقدمة
الدستور لسنة ١٩٢٢ وقال لنا ان هناك فقرة في صك الانتداب ايضاً في هذا المعنى غير
ان المحكمة تعتبر هذا التصريح وصك الانتداب كاستندين حرين بالتنفيذ الى الحد
الذي ايدما و اشار اليهما الدستور فقط الذي تدار حكومتنا بموجبه .

ان مقدمة الدستور الصادر في سنة ١٩٢٢ اشارت الى التصريح الصادر في ٢
تشرين الثاني سنة ١٩١٧ وطبقته ٤ فلنا في حاجة الان الى البحث في صك
الانتداب .

قد ورد في نص هذا التصريح في الفقرة الثانية من مقدمة الدستور التي بعد ان
اشارت الى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين اردفت ذلك بالعبار
التالية « على ان يزعم من ذلك صريحاً بان لا يعمل أي شيء من شأنه ان يحجب
بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية في فلسطين او الحقوق
المركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في اية بلاد اخرى » وقد بين مغنم افندي بان
هذا التصريح هو وعد من الملك بقضي بان لا يعمل اي شيء يحجب بالحقوق المدنية
التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية في فلسطين ، وبما ان اهالي واصحاب اراضي ارطاس
ينتمون الى طائفة غير يهودية والقانون الحالي يحجب بحقوقهم المدنية لانه يحتاج

حق ملكيتهم لمياه النابيع ويتعدى عليها دون ان ينص تماماً على تعويض اولئك الذين يحجب بمحقوقهم ، فالقانون لم ينص على دفع تعويض عن الضرر الناشئ من جراء عدم تقديم مياه كافية للغايات المذكورة في المادة الثانية ، والاختلافات التي تنشأ حول الضرر الناشئ في الاراضي والمغروسات المبحوث عنها في المادتين الثالثة والرابعة قد فرض القانون في النظر فيها ، ليس من قبل المحاكم المعنية في الدستور لسنة ١٩٢٢ وقانون المحاكم لسنة ١٩٢٤ بل من قبل محكمة مخصوصة مشكلة من قاض واحد ، لم تعين مميزاته ، يعينه المندوب السامي لذلك الغرض يكون قراره ، غير قابل للاستئناف ويسمى هذا القاضي بالحكم غير انه لا يعين باتفاق الفريقين وليس له من صفات الحكم سوى الاسم .

اما ما تعنيه الفقرة المتأخر اليها في دستور فلسطين التي ، كما هو معلوم ، تشير فقط الى الطوائف غير اليهودية فهو هذا : انه مهما اتخذ من التدابير في سبيل تأسيس وطن القومى لليهود يجب ان لا تحجب هذه التدابير بالحقوق المدنية التي يتمتع بها بقية سكان فلسطين وان النص العمومى القاضي بعدم الاجحاف بالحقوق المدنية لا يمكن ان يشمل فقط الطوائف غير اليهودية بل جميع الاهالي ان ، الفقره الثانية من مقدمة الدستور تبحث باجمعها في وعد الوطن القومى لليهود والتحديدات العادلة التي تفرض على ذلك الوعد ولا تتعلق بالبحث في مشروعية القانون الحالي او عدمها .

وقبل البت في المسألة المرفوعة من المستدعين بان القانون يخالف صك الانتداب يجب علينا ان نتأكد فيما إذا كان من صلاحيتنا الحكم في هذا الامر . فإذا كانت لنا تلك الصلاحية فانه من المتعب جداً للحكومة والمحاكم العدلية ، نظراً لكيفية وضع صيغة صك الانتداب وبمجال التحقيق الواسع الذي قد يفتح امام المحاكم بناءً على الاختصاص الذين يعترضون على هذا القانون اذذاك .

وقد ظهر لنا ان النائب العام ، الذي حضر امام المحكمة بالنيابة عن مجلس المياه في الجلسة الثانية ، يعتقد بان ليس لنا صلاحية للبحث في مشروعية وصحة القانون ، وفمت نظرنا الى قانون « اثبات صحة قوانين المستعمرات لسنة ١٨٦٥ » ليبين لنا انه من يكافٍ لاثبات عدم مشروعية اي قانون صدر في المستعمرات ، وجود ذلك

القانون مخالفاً لقانون انكلترا العام (غير المكتوب) بل يجب ان يظهر بأنه مخالف لاحد القوانين الصادرة من البرلمان الساري على تلك المستعمرة غير ان المادة الثانية من القانون التي اشار اليها النائب العام تردف ذلك بالعبارة التالية او اي امر او نظام صادر بمقتضاه او الامر او النظام الذي يكون له نفس المفعول والقوة في تلك المستعمرة ولا يظهر لاول وهلة بان هذا القانون ساري في البلاد الواقعة تحت الانتداب ولكن لنفرض انه ساري فان العبارة التي اتى بها تشمل اي امر صدر من مجلس جلالته الخاص له من المفعول في نظرنا كما لا ي قانون صدر من البرلمان في اية مستعمرة بريطانية .

انا مقتنعون بان القاعدة العمومية تجيز للمحاكم تخية ان تبحث في مشروعية اية قوانين وضعتها سلطة تشريعية غير مستقلة بل تستمد سلطتها من دستور خاص بسبب مخالفتها لبعض نصوص ذلك الدستور وفي هذه المناسبة يجب علينا البحث في امرين اولاً : الاشارة الى صك الانتداب الواردة في المادة ١٨ من الدستور لسنة ١٩٢٢ (الفقرة ١ ح) من المادة ٣ من تعديل الدستور لسنة ١٩٢٣ وتأثير هذه الاشارة في مشروعية القوانين بوجه عام وقانون بتابع ارضاس بوجه خاص تانياً : تأثير القسم الخامس من دستور فلسطين لسنة ١٩٢٢ الذي يؤسس محاكم العدلية على تلك القسم من قانون بتابع ارضاس الذي يقضي بان تحال جميع الاختلافات الى محكمة جديدة مؤلفة من قاض واحد يكون قراره غير قابل الاستئناف .

ان الاشارة الى صك الانتداب اي تهما قبل كل شيء اخر وردت في المادة ٨ من دستور فلسطين لسنة ١٩٢٢ وهذا نص « لا يجوز ان يسن اي قانون يكون محمداً او معيراً به سورة . لاحكام صك الانتداب » وقد أعيدت هذه العبارة في الفترة السابعة من تعديل دستور سري في سنة ١٩٢٧ من دستور الاصيل وعدلها غير انه استعيض عن كلمة « يسن » بكلمة « ينفذ »

اما النائب العام فقد دعى به بان يكون مقصود من هذه العبارة اعتبار كل قانون يخالف نصوص صك الانتداب غير مشروع ل ليس سوى امر وجه الى السلطة التشريعية المحلية اذا خالفت احكامها المحلية تعرض نفسها لتدخل وزير المستعمرات

و عصاة الامم

[illegible]

عند ما جرى البت في هذه القضية امانا في المرة الاولى فيمكن مع اي
موجودين في المحكمة نسخة من صك الانتداب وساد الظن عندئذ بان لاشي فيه
يزيد على البصريح الصادر في ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩١٧ غير انه بعد ان امعنا

النظر فيه ، وجدنا بان الفقرة الثانية من مقدمة دستور فلسطين لسنة ١٩٢٢ ولكن وجدنا في المادة الثانية عبارة توّدي بنا الى التفسير الذي اصر عليه مغن افندي . وقد جرى البحث تماماً في هذه المسألة في الجلسة الثانية .

فبعد ان جعلت هذه المادة الدولة المنتدبة مسئولة عن وضع البلاد في حالات سياسية وادارية واقتصادية من شأنها ان تضمن تاسيس الوطن القومي لليهود كما ورد في المقدمة « تناولت المادة مسألة اخرى فقد نصت على « صيانة حقوق جميع اهل فلسطين الدينية والمدنية بقطع النظر عن الجنس او الدين » .

فالفقرتان الاولى والثانية من هذه المادة توّيد ان التصريح الوارد في الفقرة الثانية من المقدمة غير ان الفقرة الثالثة تتناول اموراً اخرى عدا عن صيانة هذه الحقوق . فان هذه الفقرة عمومية المدى حتى انه يجب ان يكون المعنى المقصود منها بانه ليس فقط لايحوز ان لا يعمل اي شيء عند تاسيس الوطن القومي اليهودي من شأنه ان يحجب بمحقوق الطوائف غير اليهودية . بل ان الحكومة يجب ان تدبر بكيفية تضامن معها حقوق جميع السكان الدينية والمدنية . وقد يحيط من شأن صك الانتداب اذا اعتبر هذا النص عبارة عن مبدأ عالي فقط ولا يجب العمل بموجه . بل يجب ان نعتبر ان صك الانتداب يعني ماورد فيه .

يدعي النائب العام بان هذه المادة ليست سوى مادة مطبقة للفقرة الثانية من المقدمة فقط ، وان عبارة « الحقوق المدنية والدينية » الواردة في تلك المادة هي صدى عبارة « الحقوق المدنية والدينية » الوارد في المقدمة . ويدعي ايضاً بان هذه المادة تعني بقدر ما تشير الى الحقوق المدنية والدينية ، بان الوطن القومي للشعب اليهودي لا يؤسس بطريقة من شأنها ان تحجب بمحقوق بقية السكان .

قد تكون هذه صيغة المادة الثانية والمعنى المقصود منها في الاصل غير ان بصيغته الحالية تتناول ثلاثة امور (١) الوطن القومي للشعب اليهودي (٢) ترقية الحكم الذاتي (٣) صيانة حقوق جميع السكان المدنية والدينية . فالامر ان (١) و (٣) ينص بينهما الامر (٢) الذي يبحث في مسألة تختلف بالكلية عنها بينما ان الامر (٣) امتدالى تعهد عمومي لا يتعلق فقط بالطوائف غير اليهودية بل بجميع طبقات السكان

وقد فصلت علاقته « بالوطن القومي » الوارد في المقدمة بأوضاع موضوع الدراسة من غير ان المادة بصيغتها الحالية تفرض تعهداً عملياً على الدولة المتدبة، معلة المادة في صيانة حقوق جميع السكان المدنية والمدنية ان شك الانتداب مستنداً على مايس بقضايا هو بما احدى على عرائس تمت تصد حسن تكون كتابها اسهل من قراءتها غير انه يتم عليها مع ذلك ان تترك هذه العبارات وتفسرها تفسيراً عاماً فليس تماماً ورد في الدستور من تأيد شك الانتداب على تحرير معنى عبارة « صيانة الحقوق المدنية »

لا يمكن لأية حكومة ذات كفاءة ان تقوم باتمامها دون ان تقوم بتوفير الاموال والبرلين والاموال المعانة بالعام العام والمكوس والخدمة العامة والادارة العامة وغيرها من الامور العديدة الضرورية لمعيشة وتقدم حياة قومية توفيقاً لمصلحة كل من اجزاء الجماعات الكبيرة بتوفيق السكان المدنية صغيرة من الحكومات الصغيرة منها وستدل والحكومات الحديثة قدوماً بماذا يعكس ذلك بل ان كان ذلك في الحكومات الحديثة في الحقوق المدنية

ان شك الانتداب يرض على بعض الامور لا يمكن معها استنباط الحقوق المدنية، كمناء فرض الضرائب والجمارك والجموح على اقليم في اقلية من اقليم فيفسار اليه في المادة الثانية كمناء المادة التي تضمن على ان للذوق المدنية « السلطة العامة » شئت اي مورد من موارد البلاد الطبيعية ان تستوفى عليها « بتسليم في ذلك الحين » يجب ان تتخذ ادارة فلسطين جميع التدابير الضرورية لزيادة الإنتاج في البلاد

يظهر ان من مطابقة شك الانتداب بصورة همومية انه يجوز ان تكون الحكومات مستنداً لقوانين تتدخل لتدخل في الحقوق المدنية اذا كانت في صالح السكان ومن الجهة الاخرى فان الحكومات المذكورة بقضي بالوقت نفسه لمحفظ الحقوق المدنية وقد تكون اسلم وثيقة البحث في هذه القضية المرفوعة امامنا ان تطبق كلا القاعدتين ونرى ما اذا كان قد خرج اربابها ونسبها في هذا القانون في ذلك خير لما من ان نحاول وضع قاعدة همومية تتلخص اياها بما لا بد اني البناء على الحكم فيها

في قدم القضية من المدوب الثاني قانوناً يمكن لمجلس المياة من الاسراف على مياه الارض ومن اخذ المياه من احوالي تلك المنطقة للزيادة والتي مدينة اخرى في مدينة القدس وقد قيد القانون المذكور تعويض الخسائر المادية للخسائر والضرورات

يحكم به شخص يعينه المندوب السامي ، ويكون قراره غير قابل الاستئناف ولم يمنح القانون اى تعويض للاهالي عما يطرأ من النقص في المياه التي يستعملونها لشربهم ، ولا استعمالهم البيتي ، وسقي حيواناتهم ، ري اشجارهم ، بل فوض شخصاً ، سماه القانون حكماً سلطته تقرير مقدار المياه التي يجب تركها لاهالي القرية .

يجوز ان يقال بأن سك الانتداب ينول سلطة استملاك المياه الا انه ليس من المعقول قط ان عمل مجلس المياه يحرم اهالي قرية ارطاس الحصول على مياه كافية لشربهم . وقد يكون تضرر حيواناتهم واشجارهم وحضارهم بقصد تقديم المياه لاهالي القدس تعدياً على حقوق المدينة ولا يكون في الوقت نفسه محالاً لسك الانتداب . الا انه مادام القانون لا ينص صراحة اوضحاً على منح تعويض كافٍ عن حقوقهم في المياه التي تعدي عليها . فلا يمكن ان يقال بأن ذلك القانون وضع لصيانة حقوق جميع الاهالي المدنية « لان المبادئ القانونية الاساسية المعترف بها في التشريع تقضي بوجوب التعويض تماماً على المتضررين عند استملاك املاك خصوصية للنفعة العامة .

ان النائب العام يفسر المادة الخامسة من قانون بتاييع ارطاس بأنه ليس من صلاحية الحكم ان ينظر في طلبات التعويض عن الاضرار المقدمة ضد المجلس اعجز المجلس عن تقديم مياه كافية للغايات المذكورة في المادة الثانية بل للاهالي ان يمحضر على حقوقهم بموجب القانون باقامة الدعوى في المحاكم الاعتيادية . وقد يكون هذا التفسير صائباً فيما لو اعمل القانون فقط ذكر التعويض الذي يمكن الحصول عليه بموجب الفوانين العادية غير ان المادة الخامسة المذكورة تقضي بأن جميع هذه الاختلافات يفصل فيها الحكم ومن ثم قيدته ، بأن يعطي تفسيراً يحاً عن مقدار المياه التي يجب ان تترك في المستقبل للاهالي ومنعته عن الحكم باي تعويض مالي . نفرض مثلاً ان قروياً يدعي بان المجلس لم يترك له مياهاً كافية لسقي اشجاره مما سبب ضرراً لاشجاره فهل يمكنه يا تري ان يذهب الى المحاكم ذات الصلاحية العادية ويطلب اليها النظر في قضيته ؟ او هل يرغم على الذهاب الى الحكم ؟ ان قضيته هذه تتعلق بمقدار المياه التي يجب ان تترك له . والمادة الخامسة المذكورة تقضي بوجوب احوالة مثل هذه القضية الى حكم مندر يكون قراره قاطعاً . ان من الصعب تفسير المادة الخامسة غير انه يظهر ان المقصود منها حرمان اصحاب الاراضي في قرية ارطاس من حق الحصول على تعويض عما يلحقهم من الاضرار بسبب قصور مجلس المياه عن القيام بما فرضته عليه المادة الثانية من التعهدات فلو فرضنا ان نقرر محكمة ما بان المادة المذكورة لم تزع منها صلاحيتها لسماع اية قضية ترفع اليها لتقرير التعويض المطلوب عما اصاب الاشجار من الضرر بسبب قلة

المياه التي ابقاها مجلس المياه لسقيها ، الا أن التداخل في حق المياه المنفعة العامة والتعويض عن ذلك بلغز كمذا لا بعد « صيانة لحقوق جميع الاهالي المدنية والدينية » .

نبحث الآن فيما إذا كانت احوالة جميع الاختلافات الى شخص واحد يسمى حكماً ويكون قراره قاطعاً يست مجد ذاتها كافية لاعتبار القانون غير مشروع لمخالفته دستور فلسطين الصادر سنة ١٩٢٢ . وصلح الانتداب . فقد عين الفصل الخامس من الدستور المذكور صلاحية المحاكم النظامية بقوله : « لها صلاحية النظر في جميع الامور المتعلقة بجميع سكان فلسطين » وقد نص ايضاً على استئناف قرارات المحاكم الابتدائية الى محاكمة الاستئناف .

الا أن المادة الخامسة من قانون ياسع ارطاس تنزع من المحاكم المعنية في الدستور حق اطار في جميع الاختلافات الناشئة عن هذا القانون وتحيلها الى شخص واحد سمي حكماً يعينه المديوب السامي ويكون قراره قاطعاً . لا ريب ان الحكم يجب أن يعين باتفاق الفريقين او ينقضي أي نص ورد في تعهد . ولا يعين من قبل رئيس الحكومة الذي يعين القضاة ومن انعم ان قرار (الحكم) لا يقبل الاستئناف ، غير انه متى ذهب الفريق الرابع الى المحكمة لتتديق على قرار (الحكم) يحكم منها انظر حينئذ المحكمة في الاجراءات إذا اعترض على القرار ترى ما إذا كان يجب تنفيذ القرار لأن صلاحية المحاكم لا يمكن نزاعها منها بادماج بعض كانت في اتفاق التكميم تقضي باعتبار القرار قاطعاً غير انه متى نصت مادة قانونية على اعتبار قرار الحكم قاطعاً يكون المقصود من ذلك اعتبار القرار قاطعاً وهو يمنع فعلاً المحاكم من سماع أي اعتراض يوجه الى ما يشار اليه في القانون بقرار الحكم .

ان الشخص الذي يسمى حكماً في هذا القانون ، هو ، قاض جديد يعينه المديوب السامي كما يعين غيره من القضاة وحكام الصلح معطياً اياه سلطات قضائية لتقدير التعميمات . فما هو اداً معنى عبارة (الذي يكون قراره قاطعاً) الواردة في القانون ؟ ان كل قرار يصدره أي حكم يكون لحد ما قاطعاً اذا قرر جميع الامور الحادثة للتكميم ويكون قاطعاً باعتبار انه غير قابل الاستئناف ، ولكنه ليس بقرار قاطع باعتبار انه غير قابل التنفيذ دون اتباع صول اخرى كما انه لا يمكن . ان يكون قراراً قاطعاً بمعنى انه يقرر الخلاف نهائياً لجواز سمح او تصحيحه . فاذا كان المعنى الاخير هو ما عنته كلمة « قاطع » الواردة في القانون ، كما يظهر لنا ، اذاً فان هذا الحكم ليس سوى شكل جديد من القضاة ، وما يشار اليه بقرار حكم ليس الا حكم لا يجوز استئنافه . ان الاستعاضة بهذا الترتيب القضائي عن المحاكم العادية المؤسسة بمقتضى دستور سنة ١٩٢٢ مخالفة لذلك الدستور لانه لا « بصوت حقوق جميع الاهالي المدنية » كما يقتضي صلح الانتداب .

لأرباب نارية الحكومة هي ايزيدارية حسنة بسيطة لاجراء العدالة في الاختلافات
 الدتة من مشروع حر المياه اليابيع كما ان التدبير الذي وضعته للتعويض عن المزيروقات
 والمزارع هو ان يغير انت المجلس متى أخذ المياه وعين التخص الذي يقال له حكما ومن
 الحكومة مقت حق المراتبة ، ولا يجوز استئناف قرار ذلك الحكم .

ان هذا القانون ينفذ على رأيي ثالث ومغاير لمستور فلا يبين الصادر سنة ١٩٢٢
 ونقص المادة الثانية من ذلك الانداب وليس هو بقانون مشروع ولكي ، باعتبار الصعوبات
 الشان التي ربما تبرز لبعض انشاء البلاد خلال الاثني الاخيرة من السنة بسبب قلة المياه اجم
 عن التداخل في تقوم به هيئة رسمية من الاعمال لتلافي مثل هذه الصعوبات اذا كان يمكنني
 تجنب ذلك وفي ان تنفيذ هذا الامر يجب ان يؤجل الى خمسة عشر يوما ، اذا رغب
 الشعب الماء في ذلك ، كي تتمكن الحكومة من تعديل ما اختل من هذا القانون اذا رأت
 ذلك امسبا .

ترجم من هيكرافت
 داضي التضاة

قرارات صادرة من محكمة التمييز

في لبنان الكبير والاتحاد السوري

« دائرة الجراء »

قرار رقم ١٠١

نقض حكم استئنافي لان المحكمة سكنت عن بعض مطالب وكيل المدعية ولم تعط قراراً بشأنها سلباً او ايجاباً .

بتاريخ ١٠ كانون الثاني سنة ١٩٢٤ رفع لدائرة الجراء من محكمة تمييز الاتحاد السوري بلاغ من المدعي العام ايضاً اسلام الحكم الصادر وحاماً في ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٢٣ من محكمة استئناف الجيزة بدمشق مع ما تترع عنه من الاوراق ليدقق تمييزاً بناء على ادعاء المدعية الشخصية خديجة بنت احمد غري من تالة سوق ساروجة ضمن مدته التامة .

وبعد ان قرئت الاوراق الواردة دقق في اساس الدعوى فوجد الاعلام يتضمن تصديق احكم البدائي الصادر من محكمة بداية الجراء بدمشق برأية الطينة صديقه بنت عزت آنا العشي من دمها الحائط المدعى به من قبل المدعية خديجة وتضمنينهما مصاريف المحاكمة . وبخلاصة اعتراضات المدعية ان المحكمة قررت جلب شهود لم تجلب الا بعضهم ولم تذكر لتلك سبباً وانها صدقت الحكم ولم تنقبه لافترار المدعى عليها نفسها بورقة الكشف المؤرخة في ١٥ اغسطس سنة ١٩٢٠ وعطفاً فعل الهدم على اخيها يوسف .

والبلاغ يتضمن طلب نقض الحكم لانه ذكر بالصحيفة الثانية من ضبط المحاكمة البدائية العبارة الآتية : (تليت افادة المدعية وبالتدقيق وجد ان المدعية لم يكن لها افادة) مع ان افادة المدعية مضبوطة بالتحقيقات الابتدائية وموضح بها صورة الدعوى وكيفية وقوعها وقد كان على المحكمة الابتدائية ان تدرج هذه الافادة بضبطها فذهلت عن ذلك بصورة اوجبت تشويش القضية وان المحكمة البدائية ذهلت عن بيان الاسباب الموجبة لعدم جلب جميع

الشهود الذين قررت عليهم بإتداء الصحيفة الثالثة من ضبط المحاكمة دون ان تقرر صرف
الذاري عن الأشخاص الذين لم تقبلهم كما انها ذمات عن بيان الاسباب الموحية لرد افادات
الشهود الذين شهدوا الهدم من قبل امرأة كما افادوا عقيب الدعوى واثناء المحاكمة وان
محكمة الاستئناف كان عليها ان تمنح الحكم الدائي لهذه الاسباب وبعد اكملها تعطي
قرارها النهائي .

ولدى الدقيق والمذاكرة بمقتضى ذلك اتخذ القرار الآتي

- ١° حـ في ضبط احكامه البدائية انه لم يكن للمدعية اعادة ما مع ان افادتها مضبوطة
في الصفحة الاولى من التحقيقات الاولى وهي تتضمن تفصيل دعواها بايضاح
- ٢° طالب وكيل المدعية اثناء المحاكمة البدائية جلب المهندس توفيق طارق بك وجب
زوج المستكية شوكت بك وتعيين نائب من المحكمة يستصحب الشهود الذين استمعوا الى
حيث وقع الهدم لتعيين الدار التي لم يعرفوا اسم صاحبها فقررت المحكمة جلب المهندس توفيق
بك وسكتت عن باقي مطالب الوكيل ولم تعط قراراً بشأنها سلباً او ايجاباً .
- ٣° غير انهاء الى محاكمة البدائية وكيل المدعية وافيه تباقي المحاكمة ليوم الاربعاء الواقع في
١٧ تشرين الاول سنة ١٩٣٣ وفيه لم يرد ذكر الحضور وعدم حضوره وختمت المحاكمة بدون
استماع المهندس توفيق بك المقرر جلبيه وبدون بيان سبب لذلك او صرف النظر عنه .
ولما كان ذلك مخالفاً للقانون وموجباً لفسخ الحكم وقد ذهبت عنه محكمة الاستئناف
وذهبت الى تصديق الحكم الدائي ذاهلة ايضاً عن الغات وكيل المدعية نظرها الى ذلك
اثناء المحاكمة الاستئنافية .

وكان ضبط المحاكمة الاستئنافية خالياً من بيان صفة فازر بك الذي وجد وكيله عن
المدعي العام تلك الصعة التي تحول حق القيام بهذه الوكالة .

لما كان الامر كما ذكر كانت الاعتراضات المدرجة في البلاغ ولائحة التمييز وارودة على حكم
الاعلام الاستئنافية المستدعي تمييزه فاجعت الآراء في ٧ رجب سنة ١٣٤٢ و ١٢ شباط
سنة ١٩٢٤ على نقضة للاسباب السالفة الذكر وفقاً للمادة ٣١٩ من اصول المحاكمات
الجزائية واثاءة الاوراق لرئيس المدعين العامين ليرجعها لحملها لاجراء مقتضى والخرج
مع الضميمة تسعائة قرش ورقاً سورياً على من يحكم عليه فيما بعد .

الرئيس

يوسف الحسك

قرار رقم ١١٠

نقض حكم استثنائي لعدم تدقيق المحكمة في التفتيشات الابتدائية نظراً للتباين
الوارد في قول المتهم وأخ الجاني رالية .

بتاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩٢٤ رفع لدائرة الجزاء من محكمة تمييز الإصدار السوري
بلاغ من المدعي العام لديها اعلام الحكم الجنائي الصادر وحدها في ٢٣ تشرين الأول سنة
١٩٢٣ من محكمة الجنائيات في حلب مع ما تفرع عنه من الاوراق ليدقق تمييزاً رالية على صليب
محكوم عليه احمد بن توفل الدباده من قرية دزر المقيم بقرية ثلاث ضمن مدته القانونية .
وبعد ان قوت الاوراق الواردة دقق في اساس الدعوى فوجد الاعلام يتفق من التزيم
للمتهم احمد طالب التمييز بجناية قتل صطيف بن الجيد خالد بآية فاطمة قصداً عن غير محمد
وحكم عليه بوضع في الكورك خمس عشرة سنة اعتباراً من تاريخ توقيعه الواقع في ١٥
دي القعدة سنة ١٣٤١ وفقاً للأداة ١٧٤ من قانون الجزاء وتسمية مهاريه استاذة
والبلاغ يتفق من طلب قض الحكم لان عدم الاعتناء بالتحقيقات الأولية عقب
وقوع الجرم اوجب التشويش الحاصل بافادة الشاهد اعتبار ثابت وإتمام اخ المقتول محمد
على ان مال التقرير الطبي وعدم ذكر المحكوم عليه اسم محمد راسم بكونه كان حاضراً
عندما وقع اخوه المقتول ثم بيانه ذلك ثانية بافادته المضبوطة بعد ضبط الافادة الا الى مشرة
بكل ذلك يؤيد وجود التصنع بافادة محمد غانم فلاجل التثبت من وقوع هذا الجرم كان
على المحكمة أن توسع بالتحقيق عن المحل الذي وقع فيه المقتول وعن الدار ان غير ذلك من
المسائل التي تراها لازمة .

ولدي التدقيق والمداكرة بمقتضى ذلك اتحد القرار لآتي :

لما كان مستند المحكمة في التبريم قول اخ الجاني عليه لختار القرية عقب وقوع الحادثة
ان المتهم ضرب اخاه

وكان المتهم يدافع بانه بينما كان راكباً على فرس مع ان عمه اقبل وقع عن الفرس
ومخرج بن عمه برأسه ومات وكان اخ القاتل يذكر قوله للمختار ووافق المتهم في دفاعه
وكان التقرير الطبي لا ينفي حصول الجرح الذي اوجب الموت من حجر ذي حافة منتظمة
كما جاء في نهايته .

والتحقيق بالنظر لما ذكر سطوياً غير متعمق فان محمد غانم اخ القاتل الذي بناء على قوله

قبض المختار على المتهم و بوشر بالتحقيق الابتدائي قال عند ضبط افادته في ورقة الضبط المنظمة في ٢٠ - ٢١ حزيران سنة ١٩٢٣ من معاون الحاكم و طبيب القضاء و الجنديين ان اخاه المقتول و المتهم وقعوا عن الراس فانجرحا و كان جرح المتهم خفيفا و كان في ذلك الوقت اشخاص كثيرون لم ينظرهم الا ان فلم يحقق عن اولئك الاشخاص لمعرفتهم و ضبط اقوالهم و لم يسأل الطبيب الذي سمع اقوال اخ القتل عن امكان حصول الجرح في الجاني عليه بالصورة التي اخبر عنها اخوه و لم يسأل اخو القتل هذا بعدئذ عن الاشخاص الذين حضروا جرح اخيه و لم يسأل عن ذلك اثناء المحاكمة و لم تئل عليه اقواله المضبوطة في ورقة الضبط فيتمه الى هذه الاسئلة و لم يسأل الشاهد ثابت الذي قبض على المتهم بناء على قول اخ المقتول له ان المتهم جرح اخاه عما تحققه بنفسه بصفته مختاراً من صحة الشكوى بواجبات الجرم و نعم اذا كان ذهب بنفسه لموقع الجرم و شاهد اثاره و سمع اقوال احمد من حضروا ولا شك بان الواجب يتم عليه التوثيق من ذلك في زمن صعب على مأموري التحقيق ان يثبتوه اذ يقتضيهم من مركز القضاء لتحقيق هذه الجناية بسبب الشدائد بوقوعها بسبب اقوال المتهم المختار المحاكمة انه كان مع ابن عمه المقتول و كل منهما راكباً قوساً مع انه جاء في اقواله المضبوطة في التحقيق الابتدائي انهما كانا راكبين قوساً و واحدة معاً فلم يسأل المتهم من هتفه المبينة و لم تئل عليه افادته السابقة و يسأل خاصة عن الاختلافات الموجودة فيها و كان على المحكمة كجاء في البلاغ ان تعمق في التحقيق و تمتثل الاسباب الموجبة لإعطاء القرار النهائي في الدعوى و حينئذ تستعمل حجة بما في تقدير الادلة الواردة في حجة موافقاً للحكم المادة ٣٠٦ من اصول المحاكمات الجزائية.

لما كان الامر كما ذكر ابعث الراء في ١٥ رجب ١٣٤٥ و قد استأجرت ٦٩٥ على انقض الحكم وفقاً للمادة ٣١٣ من اصول المحاكمات الجزائية و اعادة الاوراق للرئيس للمدعين العامين ليرجوها لها لاسراء المقتضي و الحرج مع الضميمة تسعة قوس و ثانياً شديداً على من يمتك عليه فيما بعد .

لا يجوز تمييز قرارات الهيئة الاتهامية الا اذا كانت ثبت في امور
الوظيفة او كان فيها بعض التدابير القطعية

الرئيس نجيب ابو صوان
المقرر بويش

لدي التدقيق والمذكورة في مائة قبول سندس تمييز
بانظر الى المواد ٣١٤ و ٣١٩ و ٣٢٢ من جدول المحاكمات جزئية حيث انه يبين
منصوص المواد المذكورة انه لا يمكن التمسك بطريق تمييز من قرارات الهيئة الاتهامية
الا كانت القرارات المخي عنها قد ثبتت في امور الوظيفة وكذلك فيها بعض التدابير
القطعية النهائية وحيث ان القرار المطعون فيه الصادر من الهيئة الاتهامية بتاريخ ٦ آب سنة
١٩٣٣ قد فسخ بناء على عترض المدعي التذعبي على قرار منع المحاكمة المعطى من مستنطق
بيوت بتاريخ ١٥ ل ٢ سنة ١٩٣٣ وامر بزيادة لاوراق لتمام التحقيق .
وحيث ان مثل هذه التدابير تشكل قرراً مدادياً وتحقيقياً يسيل التدقيق فيه اساس
تمنية بدون ان يشعر بتسويتها فليس له إذاً الا مزية مؤقتة .
وحيث لا يمكن والحالة هذه فتح باب التمييز لمثل القرار المذكور قبل القرار النهائي
ولا يبق محل الى البت في الاسباب الواردة في الاستدعاء

لهذه الاسباب

قرر بالانفاق رد استدعاء التمييز وفيد مبلغ اجزاء لتقدي ايراداً للخرينة وايجاب
خرج على المستدعي تحريراً في ٢٨ ايار سنة ١٩٢٥ .

قضاء محكمة النقض والابرام

حكم تاريخه ٤ يونية سنة ١٩٢٢

نزو بر • استعمال ورقة مزورة • تقديم ورقة للنيابة

القاعدة القانونية

تقديم كميالة في اثناء تحقيق تقوم به النيابة العمومية لتكون الكميالة مستنداً في الدفاع عن تهمة يعتبر استعمالاً • لأن الاستعمال عبارة عن الانتفاع بالورقة بتقديمها او بالاحتجاج بها على الغير سعيًا وراء منفعة ما •

المحكمة : —

« حيث أن هذا الطعن على غير اساس لأن الكميالة تقدمت في تحقيق النيابة لتكون مستنداً لدفاعه عن تهمة في الكميالة الاولى فالاستعمال لم يكف سوى الانتفاع بالورقة المذكورة بتقديمها او بالاحتجاج بها على الغير سعيًا وراء منفعة كما حصل في هذه الدعوى فإن رافع النقض تمسك بصحة السنتين مع علمه بنزويهما وهما محرران لمصلحته وقدمهما اثباتاً لحقوقه التي يزعمها كل ذلك يكون جريمة الاستعمال ويكون لذلك ركن الضرر متوفراً في هذه الحالة »

حكم تاريخه ٤ يونيه سنة ١٩٢٣

نقض • بيان الواقعة • اسباب من براءة الى ادانة •

القاعدة القانونية

الحكم الاستثنائي الصادر بالأدانة الذي يلغي حكماً ابتدائياً فاضياً بالبراءة يجب ان يبين بياناً كافياً الاسباب التي ارنكت عليها المحكمة في تكوين عقيدتها للحكم بتغيير مركز المتهم من براءة الى ادانة • فإذا اقتصر الحكم الاستثنائي على القول بأن التهمة ثابتة على المتهمين من شهادة الشهود كان حكماً خالياً من الاسباب بالمعنى القانوني ويجب نقضه •

الحكمة :-

« حيث أن الوجه الذي يستند عليه الطاعنون مبني على أن الحكم الاستثنائي غير مبني على اسباب .

« وحيث أن هذا الوجه في محله ويتمين قوله لأن الحكم الابتدائي القاضي ببراءة المتهمين مبني على اسباب استنتجت منها محكمة اول درجة عدم ثبوت التهمة على المتهمين فكان يجب على المحكمة الاستثنائية التي قضت بإلغاء هذا الحكم وبأدانة المتهمين أن تبين الاسباب التي بنت عليها ثبوت التهمة ولكنها لم تفعل ذلك بل اقتصر الحكم الاستثنائي على القول بأن التهمة ثابتة على المتهمين من شهادة الشهود وهذا لا يعتبر اسباباً للأدانة بالمعنى القانوني وخصوصاً في حالة إلغاء الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة .

وحيث انه بناءً على ذلك يكون الحكم الاستثنائي غير مبني على اسباب فهو اذن باطل بطلاناً جوهرياً ويتمين قبول الطعن »

حكم تاريخه ٤ يونية سنة ١٩٢٣ .

نقض انتداب قضاة المحكمة الابتدائية . عدم ذكر الاسباب .

القاعدة القانونية

انتداب قضاة المحكمة الابتدائية للاشتغال بمحكمة الاستئناف لمحكمة الجنايات من حق وزير الحقانية وليس من الضروري ذكر الاسباب التي قضت بذلك في محضر الجلسة ولا في الحكم .

الحكمة :-

« حيث ان القاضي الابتدائي انتدب للاشتغال بمحكمة الامتئناف لمحكمة الجنايات وهذا من حق وزير الحقانية وليس من الضروري ذكر الاسباب التي قضت ذلك في محضر الجلسة ولا في الحكم .

قضاء المجلس الحسبي العالي

حكم تاريخه ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٣ .

حجر . ضعف ادراك وضعف ارادة .

القاعدة القانونية

إذا ثبت من اختبار الشخص (انه ضعيف الادراك منخط القوي بحيث لا يقوى على ادارة املاكه وانه ضعيف الادارة بحيث يسهل خدعه وسهولة عليه) كان مستحقاً للحجر عليه .

حكم تاريخه ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٣ .

تخفيض ايجار اطيان القصر . مجلس حسي . عدم اختصاص .

القاعدة القانونية

طلب من الجار الحسبي الابتدائي الموافقة على تخفيض ايجار اطيان قصر من ٣٢ جنيتها الى ١٨ جنيتها عن كل فدان فواتق . طعنت وزارة الحفانية في هذا القرار والمجلس الحسبي العالي ألغى القرار المطعون فيه وقال :

« أن هذا المجلس ترر عدة مرات أن المجالس الحسبية لا تملك التبرع من مال القاصر الثابت بمقتضى عقد معترف به . كما انها ليست مختصة بالنظر في تخفيض قيمة الايجار بل هذا من اختصاص جهة اخرى »

حكم تاريخه ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٣ .

حجر . تصرف . بيع . تقدير ظروفه .

القاعدة القانونية

حجر على شخص لسنه وسوء التصرف فاستأنف . والمجلس الحسبي العالي ألغى القرار ورفع الحجر بناء على « أن المطالب الحجر عليه لم يتصرف تصرفاً سيئاً بنافي العقل والشرع وبيعه لجزء من املاكه لصحة يراها هو جديرة بالعناية في نظره لا يستدعي توقيع الحجر عليه » (وامتت تاليف الصلحة لا تنافي ما هو مشروع في نظر العقلاء) .

قضاء محكمة الاستئناف الاولى

حکم تاریخچه ۳ دسمبر سنہ ۱۹۲۳ء

جميع الاحكام . . . يجوز . . . وما لا يجوز .

التقاعد التنويّة

تصحیح الاحکام يجوز طلبه من الحكمة التي اصدرت الحكم إذا كان في الحكم خطأ
كقسط في رقة حساب او كلمة لا تتفق مع غرض محرر الحكم . وليس لهم أن يطلب
تلك تصحيح اسباب حكماء لا تصحح من موانع القانونية او استتاجا او نحو ذلك
لان يكون لها أصل التي يحكم به .
حكمة :-

لما ن اذية اند كما جرت عى أن التصحيح يجوز طلبه من المحكمة التي اصدرت الحكم
وكان في الحكم خطأ ظاهر كمثل في رقة حساب او كلمة لا تنفق مع غرض محور الحكم
فهم أن بطلب من المحكمة تصحيح بيان حكمها ولا تصحيح فهمها الوقائع القانونية
لأنها رخصت فان هذا يكون مجازاً لأصل اشيء الحكم .

وإنما الحكم المطلوب تصحيحه ليس به خطأ ظاهر فثبت طلب النفقة طلب في سنة ١٩٢١ وان كان هذا الطلب في آخر سنة ١٩٢١ وفي العريضة المقدمة لرئيس محكمة عارة (من الآت) كما تقدم - لأن المحكمة الابتدائية حكمت حكماً واضحاً بصدقه من أول يناير سنة ١٩٢٢ أي من مبدأ السنة لا من آخرها ومحكمة الاستئناف حكمت بتأييد ذلك حكمكم وانفتح باب لا خطأ فيه ولو كان الحكم الابتدائي خطأ فمما لا يخفى عليه من شأنها ففعل من ذاب السنة من سنة ١٩٢١ فكان على المدعي ان يبين ذلك في ذمة درجة وقت الاستئناف .

1933-1934-1935-1936

دكتور • قاضي • كاتب • سائح • حكيم • مواد ملدنية

$$d: \mathbb{R}^n \rightarrow \mathbb{R}^n$$

المؤسسة في ركة مبدئية أخرى للاختصاص بأن يقدم دفاتره للاطلاع على
من الخصومة المبنية ركة مبدئية أخرى من التركات والروكيات وقسم
ركبة (مادة ٢١ تجاري) .

قضاء المحاكم الكسبية والحزبية

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢ يناير سنة ١٩٢٤

انتخابات - استئناف القرارات الصادرة من المحاكم

المقاعدة القانونية

١ - حسب قانون الانتخاب نمرة ١١ لسنة ١٩٢٣ - تم لانتخابات بدورين الاول بخبر بيان من لهم حق الانتخاب وبالصفاة التي يترتب توافرها في كل مصري وبالواجبات المفروضة عليه اداؤها لكي يتمتع بحقوقه الانتخابية - وهذا الدور خاص بشروط اهلية الانتخاب - يتعلق بكيفية انتخاب المدعوين ومددو في المدعوين واعضاء مجلس النواب واعضاء مجلس الشيوخ - بطرق الميمنة بالقانون وهو ما يمكن التعبير عنه بدور الاجراءات الانتخابية -

٢ - ان التاراع نص في المادة «١٣» من قانون الانتخاب على تشكيل لجنة مؤلفة من المدير او المحافظ رئيساً ومن قاضي يعينه رئيس المحكمة الابتدائية ومن واحد من الاعضاء يعينه وزير الداخلية - وهذه لجنة تحكم في جميع الطلبات التي تقدم لها ما كان من حقه بشروط اهلية لانتخاب (مادة ٣) وما كان حصاً بالاجراءات الانتخابية (مادة ٣٩)

٣ - قرارات المحاكم المنصوص عليها في المادة «١٣» تستأنف امام المحكمة الابتدائية الواقعة في دائرة اختصاصها مقر المبتدئ التي اصدرت القرار ان فصلت في الطلبات المنصوص عليها في المادة «١٣» احاصة بشروط اهلية الاعجاب اما القرارات التي تصدرها هذه المحاكم في الطلبات منوه عنها في المادة «٩» و «٤١» الخاصة بعملية الترشيح والتزكية فلا تستأنف امام المحكمة الابتدائية لأن التاراع ترك الفصل فيها لمجلس النواب والشيوخ دون سواه كل فيما يخصه كما يستفاد ذلك من نص المادة «٦٨» من قانون الانتخاب التي تنص على ان كل مجلس يختص وحده بالفصل في صحة نياة اعضاء وهو استجاء الأعلى في ذلك - عن كون هذا رأي مستفاد من نصوص واحكام قانون الانتخاب لأنه مستفاد من اراء والمباحث التي دارت حول موضوع الترشيح بمجلس النواب والشيوخ عند النظر في احاصة بذلك من مشروع اللجنة الفرعية لقانون الانتخاب ومن قانون محضر اعمال لجنة الدستور

حكمة :-

١ - أن المستأنف عليه دفع فرعياً بعدم جواز الاستئناف ضد الحكم بعدم قبوله
كذلك في ذلك على أن الاستئناف من الإجراءات التي يجب أن ينص عليها نص صريح
في قانون الانتخاب ولو من هذا النص بالنسبة إلى القرارات الصادرة بشأن الترشيح وأنه
يجب تنص في ذلك على ما جاء بالمادة ١٤ من قانون الانتخاب لأنها خاصة بقيد الاسم
ولذلك لا يجب - وقد اضمحت النيابة العمومية في المستأنف عليه في هذا المدفع
بعدم قبول الاستئناف بمذكرة.

٢ - أن مستأنف طلب رفض المدفع المذكور والحكم بقبول الاستئناف مستنداً على
الاستئناف ليس مجرد اجراءات وإنما هو حق من الحقوق التي لا تسقط إلا بنص صريح
في قانون الانتخاب في ذلك إلى المادة ٣٤٥ مرافعات - وعلى أن قانون الانتخاب لم ينص
على مقرر الترشيح عبر قابلة لطعن بطريق الاستئناف كما نص في المادة ٢٢ منه على
أن القانون المذكور في المادة ١٤ منه على الهيئة التي تستأنف أمامها قرارات
الهيئة المذكورة ١٣ - وأنه لا يعقل أن يكون قرار اللجنة الخاص بقيد الاسم في
اللائحة الانتخابية للاستئناف ولا يكون القرار القاضي بصدقه أو بطلانه الترشيح
في عدم النص على ميعاد تقديم الاستئناف الذي يرفع عن قرارات الترشيح لا
حق الاستئناف في ذاته - ويرى اعتباراً لميعاد في هذه احدى عشرة ايام قيساً على
الهيئة في المادة ١٤ وقال بأن المصلحة العامة أيضاً تقتضي بقبول استئناف هذه القرارات
وذلك يجب البحث في ما ادلى به كل من الطرفين من الحجج لاثبات مدعاه -
يجب الرجوع - أولاً - إلى قانون الانتخاب - ثانياً - إلى الاجراءات المتبعة
في ذات النظام الدستوري - ثالثاً - إلى المناقشات والمباحث التي دارت بين اعضاء
الجمعية دون الانتخاب لمعرفة قصد المقتن بجلاء فيما يختص بالقرارات والطعون
فيها أمام المحاكم مما هو موضوع هذه الدعوى .

٣ - أن قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٣٣ جعل الانتخابات كما هي وردة به هي
الاولى يختص من لم حق الانتخاب وبالناخبين والصفات التي يلزم توافرها في كل
مواضع المفروض عليه ادائها لكي يتمتع بحقوقه الانتخابية - فهذا الدور هو
الهيئة حص شروط اهلية الانتخاب - وأما الدور الثاني فيتعلق بكيفية انتخاب
المرشحين في المندوبين واعضاء مجلسي النواب والسيوخ بالطرق المبينة بالقانون وهو
تعبير عنه بدور الاجراءات الانتخابية - وعلى ذلك فالانتخابات هي عبارة عن

اجراءات ذات دورين - الأول مهم احسن بشروط اقليمية وسنأتي خاص بالجراءات الانتخاب - وبناء على ذلك فإن جميع الطعون الانتخابية لا تخرج عن كونها موجهة الى شروط الاهلية وأما الى اجراءات الانتخاب .

« وبما ان اهلية الانتخاب لما كانت من الحقوق التي يجب ان لا يحرم منها شخص الا بحكم قضائي كانت في نظر المشرع من لاجراءات الانتخابية - فذلك نص في مادة ١٢ من قانون الانتخاب أن لكل مصري اتمل ادراج اسمه في جدول الانتخاب بغير حق ان يطلب ادراجه الى آخر مجاء بالمادة المذكورة ونص في المادة ١٣ منه على كيفية تشكيل اللجنة التي تنظر في ادراج الاسم بأن تشكل من مدير المنطقة ومن قاص بعينه رئيس المحكمة الابتدائية ومن عضو من الاعيان بعينه وزير الداخلية - ونص المادة ١٤ بعده على أن لكل ذي شأن ان يستأنف قرارات تلك المحكمة بالاستدعاء متى ما يرد مثل هذا النص عن الاستئناف فيلزم ان تقرر ان المادة من مادة في المطالبات الواردة عنها في المادة ١٤ (وهي الخاصة بعقوبة الترشيح والتركيز) .

« وبما ان يوضح من ذلك ان المشرع قد نص صراحة على جواز استئناف القرارات السابقة المذكورة محكمة كج بئر - فمما فيها من اجلي التوافق والسموح بالموافاة كل من يخص ك يستند ذلك الى المادة ١٤ من قانون الانتخاب التي جاء في نها « أن كل مجلس يختص وحده بالتدخل في صحة عملية الانتخاب وهو مرجع لا على في ذلك وأن لكل ناخب أن يطلب من المجلس ابطال الانتخاب الذي حصل في دائرته الخ - ولكل من المجلسين سلطة سماع الطالب واعلان التهود الخ - وتجري في حق هؤلاء الشهود احكام قانوني العقوبات وتحتقيق الجنايات الخ - وبفضل المجلس في المطالبات والمذكرات فيعبر صحة عملية الانتخاب وانهم مستأنف الذي يرى ان تناوله جرى صحیحاً ويقضي بطلانه ويترتب خلو المحل » .

« وبما أن نص هذه المادة واضح - في ان استئناف اراء استئناف المجلس التواب والشيوخ المرجع الاخير في طعن يتعلق بالاجراءات الانتخابية فليس من المعقول أن المانع بعدما خزل تلك السلطة العليا للمجلسين - في يميز استئناف تلك القرارات أمام المحكمة لا يخشى أن تصدر حكماً انتهائياً قد لا يأخذ به المجلس فتصبح المحكمة وهي السلطة القضائية في البلاد لافيمة لاحكامها - وهو ما يقصد ان يتبادر المشرع فعلاً بغضال النص على جواز الاستئناف منه المحكمة كما تقدم القول في ذلك .

وبما ان من جهة أخرى لا يمكن مجازاة محامي المستأنف في جواز الاستئناف بالقياس

على المادة ١٤ واستنباط ميعاد الاستئناف من المادة المذكورة التي نصت على ان الميعاد لاستئناف يتبدى من ابل ابريل الى العاشر منه اذ ان هذا الميعاد خاص بطبيعة الحال بمرآت شروط الانتخاب المقرر لفحصها هذا الموعد من الشهر المذكور فهو اذن خاص بأمر معين فلا يصح القياس عليه لان الاجراءات الانتخابية في دورها الثاني تأتي في موعد آخر . كذلك لا قياس على المادة ٣٤٥ مرافعات في الاجراءات الانتخابية وهي المادة التي يستند اليها المستأنف اذ ان نصها خاص باجراءات المرافعات في المواد المدنية والتجارية اما لاجل ان فلها اجراءات خاصة بها مبنية بقانون الانتخاب .

« وبما ان الامم الاوروبية ذات النظام الدستوري قد تقلبت في مسألة النظر في الطعون الانتخابية والهيئة التي لها حق الفصل فيها — فكانت الاكثرية من قوانين الامم المذكورة مثل بجنرا والمانيا وروسيا وبافاريا واليونان قد سبق ان جعلت الفصل في طعون سواء كانت في شروط لاعبية او في الاجراءات الانتخابية من حقوق المجالس النيابية — ولكن ما لبثت ان تعدلت هذه القوانين حديثا بعد سنة ١٩١١ في معظم الامم المذكورة — وخول الفصل في المطاعن الانتخابية الى القضاء العادي او الى قضاء خاص — وربما كان الباعث على هذا التعديل ملاحظ من تأثير الزعات الحزبية وتحكم الاغلبية في المجالس النيابية في بعض اعضاء الاغلبية عند نظر الطعون فرأوا ان المصلحة العامة تقضي بنقل هذا الاختصاص الى جهة القضاء اذ هي بعيدة عن الاهواء والمؤثرات الحزبية .

وبما ان ما اتخذته هذه الامم من تعديل اختيارها لا يؤيد حجة المستأنف في نظريته لار قوانينها جاءت بنص صريح يقضي باختصاص المحاكم — اما وقد اغفل المتن المصري هذا القصد فلا يجوز فيه الأخذ بطريق القياس اذ ان ذلك يعد تشريعا اكثر منه تطبيقا للقانون .

وبما انه مع ذلك فالرجوع الى المناقشات والمباحث التي دارت حول موضوع الترشيع نجسي النواب والشيوخ عند النظر في المواد الخاصة بذلك من مشروع لجنة قانون الانتخاب معرفة ما قصد الشارع من سكوته عن استئناف قرارات الطعن في اجراءات الترشيع يتبين من محضر اعمال لجنة الدستور ان اللجنة الفرعية لقانون الانتخاب كانت وضعت ثلاث مواد في مشروع قانون الانتخاب وكلها متعلقة باجراءات الترشيع وهي ٣٦ و ٣٧ و ٦٣ ونص الاولى « يعرض كشف المرشحين بالمديرية او المحافظة مدة خمسة أيام بتبدي من اليوم التالي لانتهاء المدة المقررة في المادة ٢٤ — ولكل من أهمل ادراج اسمه في الكشف — ولكل واحد ممن رشحوه ان يطلب ادراجه — ولكل ناخب (مدرج اسمه في جدول الانتخاب

بالمديرية أو السافطة) والنيابة العمومية انه طالب حذف كل اسم ادرج في كشف المرتين
 بغير حق ، ويحصل الطعن بتقرير يكتب في ثم كتاب المحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها
 الترشيح في ظرف ثمانية أيام من تاريخ أول يوم عرض فيه الكشف ويلزم تقديم اوجه الطعن
 كتابة في هذا الميعاد والا سقط الحق فيه « - ونص المادة ٣٧ - « متصل المحكمة بـ
 الطعون الميينة بالمادة السابقة (٣٦) في ظرف عشرة أيام من تاريخ التقرير بعد سماع اقوال
 ذوي الشأن والنيابة العمومية بدون رسوم . واذا تبين لما ان الطعن حصل بقصد المكيمة
 فتحكم على الطاعن بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيتها فضلاً عن الحكم بالتعويضات التي يطالب
 ذوو الشأن ويكون الحكم في ذلك كله نهائياً . والتنازل عن الطعن لا يمنع من السير في
 الدعوى « - ونص المادة ٦٣ - « تنصل محكمة الاستئناف بحكم نهائي في اوجه الطعن
 الميينة بالمادة ٣٦ في ظرف عشرة ايام من تاريخ التقرير بعد سماع اقوال ذوي الشأن والنيابة
 العمومية بدون رسوم »

« وبما ان هذه المواد الثلاث لما عرضتها لجنة الانتخاب الفرعية على لجنة الدستور
 للنقاش فيها وافقت عليها اجمالاً مع بعض تعديل خفيف لا تثير له على جوهرها - الا انه
 عندما طرحت المادة ٦٨ على لجنة الدستور لمحبها (وهي المادة التي جعلت مجلسي النواب
 والسيوخ المرجع الأعلى في الفصل في الطعون الانتخابية والتي سبق ذكرها) اثارته هذه
 المادة مناقشة ومبحثاً مستفيضاً فيما اذا كان حتى المجلس هذا يتحمل شروط الاهلية والاجراءات
 الانتخابية معاً ام يقتصر على النظر في صحة الاجراءات الانتخابية فقط وقد جرت هذا البحث
 الى القول بأنه اذا حكمت المحاكم في الطعون المتعلقة بالاهلية لا يجوز للمجلس ان يقضي به
 قضت به احكام ولا ان ينقض حكماً صدر منها بصفة انتهائية مما يقضي الى المساس بحقوق
 المجلس المخولة له في المادة ٦٨ فوأي البعض دفعا لما عساه أن يحصل من تضاد احكام
 المحاكم بقرارات المجلس النيابي أن يستغني عن الطعن امام المحاكم مطلقاً ويجعل الفصل به
 كله من اختصاص البرلمان وكان من نتيجة ذلك البحث ان حذف اختصاص المحاكم في المواء
 ٣٦ و ٣٧ و ٦٣ السابقة الذكر واعطى للبرلمان اداره حق النظر في ذلك على أن يكون الطعن
 في قراراتها من اختصاص البرلمان طبقاً لمادة ٦٨ التي رأت اللجنة ان تستبقى بموجبها ما خول
 للبرلمان فيها من السلطة العليا في الفصل في الطعون الانتخابية .

« وبما انه يستخلص من المناقشات والمباحث السابقة الذكر ان المحاكم الاهلية مختصة
 بالنظر في استئناف قرارات اللجان الصادرة في الطعون المتعلقة بشروط الاهلية فقط وانها
 غير مختصة بالنظر في استئناف القرارات الصادرة في الطعن المتعلقة بالاجراءات

لا اية التي منها اجراءات التزكية والترشيح والمالية بالمادة ٣٩ من قانون الانتخابات إذ
ن ذلك من اختصاص مجلسي النواب والنيوخ دون غيرهما .

« وبما ان الاستئناف المرفوع من مصطفى الندي حـ من العبيزي هو عن قرار صادر في
معن متعلق بالاجراءات الازمائية كما هو ثابت من وقائع الدعوى فيكون استئنافه غير
حـر وبعين الحكم بهذا » .

فهرست شرعية

نصوص شرعية

صادرة من فائلا النني

بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٩١١

ولاية الاب . بيع مال الاب . فساد الرمي وسوء النية . ابيع . شروط صحة البيع

القاعدة الشرعية

إذا كان الاب معروفاً بفـاد الرمي وسوء النية وباع مال ولد فان كان المال المبيع
مدرراً فلا يصح بيعه الا اذا كان بفـاع التمن دان كان المال المبيع منقولاً فلا يصح الا
بـ كان بزيادة الدات .

السؤال :

سئل في والد تعرف في ملك اولاده انتمصر بما ليس فيه مـ ما تهم بأن اع بفـها
والستهمك البعض الآخر وصرف ذلك في شهورات نفسه الحفوصية ولم يكن داع لهذه
مصرفات من قبل القصر ولم يعد عليهم بشي اصلاً ولا ضرورة تمسك على فعل ذلك سوى
هو تصرفه - فهل تصرفه على الوجه المشروح مسموح فانه على التمسك ولم ام لا ؟

الجواب :

نقيد ان المصريح به في كتب المذهب كما يؤخذ من المواد ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ من الاحوال الشخصية وغيرها كالمدر المختار وحواشيه ان الاب اذا كان ع لاً محمود السيرة او مستور الحال مينا على حفظ المال سازه بيع مال ولده القاصر عقاراً او منقولاً ان بيعه قبل قيمته او بعد - يسير وهو ما يدخل تحت تقوية المقومين وليس للولد نقضه بعد البلوغ وان باعه بعد نأش وهو مالا يدخل تحت تقوية المقومين وقع العقد باطلاً حتى لو اجازه الولد بعد البلوغ كانت الاحازة لاغية - واما اذا كان الأب معروفاً بسوء الاختيار بأن كان فاسد الرئي سي التدبير . باع مال ولده فإن كان المال المبيع عقاراً فلا يصح بيعه الا اذا كان ثمة من اثنين حتى لو باعه اقل من الفعف لم يحز هذا البيع فان رفع الأمر الى القاضي قبل الرفع لو لم يقض القاضي البيع وان لم يرفع الأمر الى القاضي حتى يبلغ الولد كان للولد نقضة - وان كان المال المبيع منقولاً فلا يصح الا اذا كان بزيادة الثلث بان بيع ما يربوي عشرة بخمسة عشر والقاضي نقضه قبل بلوغ الولد وللولد نقضه بعد بلوغه . من ذلك بما حكم الحادثة المذكورة والله اعلم .

مفتي الديار المصرية

عبدالرحمن قراعه

قضاء المحاكم الشرعية

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١٠ يناير سنة ١٩٢٤

وقف . نظر . عزل . عود النظر . زوال الاوصاف

القاعدة الشرعية

١ - المشروط له التولية إذا زال عنه وصف من الاوصاف التي اوجبه الشارع في المتولي مثل العقل والقدرة والامانة بعزل بزوال ذلك الوصف عنه . وإذا عاد اليه الوصف

عاد له حقه في النظر ووجب على القاضي ان يرده اليه لانه حقه .

٢ -- اذا كان مناط التولية وصفاً كالارشد والافضل وإذا زال ذلك الوصف زالت التولية وإذا د تعوّد التولية بنفسها ويكون عمل القاضي في رده الى التولية من قبيل التمكين بعد ثبوت الوصف .

٣ -- التولية الواقعة على الذوات وموصوفة بوصف اوغياة بعاية فإنما تبقي ما بقيت تلك الاوصاف وقبل وجود الغايات وتزول إذا زالت الاوصاف ووجدت الغايات لا تعود بعد ذلك إلا بالشرط .

الوقائع :-

تضمنت الدعوى الصادرة من المستأنف على معالي المتأنف عليه امام محكمة مصر الشرعية ان المرحوم الشيخ احمد محمد صادق وقف اعياناً بمقتضى حجة وقفه الصادرة امام محكمة مصر الشرعية بتاريخ ١٠ بوليه سنة ١٩١٠ وانه جعل المظفر من بعده لابنه المستأنف ثم من بعده لاه له الآخر وشرط الواف في وقفه تروصاً منها أن يعرف من ذلك ما يلزم صرفه في سنة ١٠ ستمائة من الحز في كل اسبوع توزع على السادة القراء بقراءة السلطان ابو العلا والامام الحسين والامام الشافعي وعشرين اقة كل يوم اترك على طلبة العلم برواق الصاعدة رحامع الازهر وقد توفي الواف وتولى المدعي المظفر على الوقف بعد ذن ان رفع ابو الخير مدي الابن الثاني الواف على المستأنف قضية بمحكمة مصر الشرعية طلب فيها عزله من امر لما نسب له من انه امتنع عن تنفيذ شرط الواف فيما يتعلق بالجراية المستحقة للازهر وخاريتن الساقفة المذكور في سني ١٩١٧ ١٩١٩ وقد حكمت احكمة المشار اليها بفسخ المستأنف فجاءت المحكمة العليا وحكمت بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩١٨ بالغاء الحكم المستأنف وعزلت المستأنف من المظفر على هذا الوقف لانه خالف شرط الواف فصار معزولاً من وقف بمقتضى شرطه إذ اتم اقيم معالي المدعي عليه في المظفر على هذا الوقف ووضع يده عليه وقد تب المدعي بعد ذلك واثاب واللع عما نسب اليه من التهم والوجه الشرعي يقضي رجاء حق المظفر اليه تنفيذاً لشرط الواف الذي قضى بأن يكون له حق المظفر بعده مدة حياته وطلب منع معارضة المدعي عليه في ذلك وتأييده اعيان الوقف ووكيل المدعي عليه منصرف بالوقف وانشائه وشروطه وبوفاة الواف وبالمزموكله عليه ونال ان الواف شرط ان المظفر إذا خالف شروطاً من شروط الوقف يرسل من المظفر وتتركب المدعي كبرامن الجنايات عند ما كان قائماً وخالف شرط الواف ولقد ثبت انكبة العيا بعين من النظم

والاسباب التي قضت بعزله لا تزال قائمة وطلب رفض الدعوى . وقد حكمت المحكمة المنار اليها بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٠ برفض الدعوى بانية حكمها على ان سبب الحكم عزل المدعي هو مخالفته لشروط الواقف الذي ينص على عزل الناظر الذي يخاف مرضاً من شروطه وان الواقف لم يشترط عودة من ي عزل لمخالفة شرط من شروطه إذا تاب . فأستأنف المدعي الحكم لدي المحكمة العليا طالباً الغاءه وقال وكيله ان الحكم المستأنف بني على سبب واحد (هو ان الواقف لم يشترط عودة من ي عزل لمخالفة شرط من شروطه إذا تاب) وهذا السبب لا ينتج الحكم لمخالفته للشرع ضرورة ان يستوى شرط اشتراط الواقف او عدم اشتراطه العودة في مثل ذلك الموضوع لأن الشرع يحتم عزل من يرتكب انهم كما دله نعمت عودة من يتوب عنها فاشتراط العزل عند المخالفة لم يزد عن اصل الشرع شيئاً ثم قال ان الواقف وان كان قد نص في وقفه على ان من خالف شرطاً يعزل إلا انه قد نص ايضاً على ان النظر يكون من بعده للمستأنف مدة حياته جميعها ومعنى ذلك انه إذا ارتكب شيئاً يترتب على عزله من النظر له ان يرجع اليه إذا ثبت انه رجع عن ذلك الشيء تنفيذاً لشرط الواقف الذي نفى بأن يكون للمستأنف حق النظر مدة حياته كلها ولو كان غرض الواقف أن المستأنف ليس له الحق في الرجوع بعد العزل لعبر بأن الذي يخالف يحرم من النظر لا ان ي عزل من بعده والرجوع بعد التوبة قاعدة من القواعد الشرعية لا يصح تعطيلها لجرد ان الواقف لم نص على العودة الى آخر ما ذكره وطلب وكيل المستأنف عليه تأييد الحكم المستأنف ورفض الاستئناف .

الحكمة :-

« حيث ان الاستئناف قدم وقيد في الميعاد فهو مقبول شكلاً .
 « وحيث أن الحكم المستأنف في الموضوع وهو صحيح لصحة اسبابه ، ذاك لانه بالرأى الى الفروع الفقهية لا يوجد فرق بين النظر وبين الاستحقاق وقد دعوا على انه لو رجع الواقف ان من طالب المتولي بحقه فله اخراجه فلو اخرجه المتولي ليس له اذ دمه يدين الزرع ولو شرط ان من خرج من مذهب الاثبات الى غيره خرج فخرج واحد ثم عاد الى المذهب الاثبات لا يعود إلا بالشرط ونسوا على انه لو قال « ولايتها الى عبدالله » دأماً بالعودة او على ما شرط »

« وحيث انه يتبع الموضع الفقهية يمكن ان نستخرج منها التواء الآتية :

١ - المشرط ان البداية إذا زال عن وصف من الاداء في الوفاء او في

سوى مثل العقل والقدرة والامانة يعزل يزوال ذلك الوصف عنه وإذا عاد اليه الوصف عاد به حقه في النظر ووجب على القاضي ان يرده اليه لانه حقه .

٢ - اذا كان مناط التولية وصفاً كالارشد والافضل فإذا زال ذلك الوصف زالت التولية وإذا عاد تعود التولية بنفسها ويكون عمل القاضي في رده الى التولية من قبيل تمكين بعد ثبوت الوصف .

٣ - واما التولية الواقعة على الذوات موصوفة بوصف او مغيية بغاية فانها تبقى ما بقيت تلك الاوصاف وقبل وجود الغايات وتزول اذا زالت الاوصاف ووجدت الغايات ثم لا تعود بعد ذلك الا بالشرط .

« ومن حيث انه يعلم من هذا ان ما قالوه عن عودة المشروط له التولية بعد التوبة عن سبق وبعد البرء من الجنون مثلاً خاص يزوال الاوصاف التي فرضها الشارع والتي لا بد منها خيراً سواً لاحتفاظها بالواقف اولم يلاحظها .

« وحيث ان المستأنف كان مولى من قبل الواقف على أن يعزل اذا خالف شرطاً من شروط التي شرطها الواقف فتكون توليته مغيية بالخالفة تزول عند وجودها ثم لا تعود بعد ذلك كما لا يعود الاستحقاق لو كان مقيداً بهذا القيد الا بالشرط .

« وحيث ان المستأنف عزل قبل ذلك لوجود مخالفة منه فلا يكون له الحق في العود الى التولية بعد ذلك بشرط الواقف »

قضاء المحاكم الاجنبية

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٣

جراح : عملية • مسؤولية • رضا المريض • سلطة القاضي

القاعدة القانونية

- ١ - من الاصول المزعمة المسب بها على وعملًا ان الجراح لا يحق له ان يجري عملية جراحية للمريض الذي يعالجه إلا برضائه واختياره .
- ٢ - - إلا انه اذا ظهر للجراح في اثناء مباشرته عملية جراحية أخرى رأى ضرورة عملها حالاً وكان في ارجاء عملها حتى يستفيق المريض ويستحصل على رضائه بعملها خطر على حياته فلا يكون الطبيب مسؤولاً حتى ولو ظهر ان العملية الثانية ما كانت تقتضيها الضرورة .
- ٣ - ان المحاكم ليس لها ان تتدخل في صناعة الاطباء فتحكم بأن العملية الجراحية التي اجراها الجراح كانت لازمة او غير لازمة . وان تحكم بسلامة نية واتباع فيما اجراه تعاليم الثقة من العلماء .

بناءً عليه يجب الحكم برفض دعوى التعويض التي ترفعها المرأة التي تشكو من ان الجراح افهمها بأن العملية التي سيجريها لها عملية بسيطة ثم خالف وعده هذا وعمل لها عملية أخرى لم يحصل على رضاها ولا على رضا زوجها . ملما وترتب عليها ان انتزع منها بيت الرحم فضيع عليها كل امل في الحمل والولادة وظهر فيما بعد ان هذه العملية ما كانت تقتضيها الضرورة

— المحاماة —

- (٧) او اذا امر المصوب منه العاصب ان يحفظ له المال المصوب وحفظه العاصب
 (٨) او اذا اودع المصوب منه المال المصوب عند العاصب . وفي غير هذه الحالات لا
 يبرأ العاصب من الضمان فذلك لا ترؤ ذمة العاصب من الضمان باستلام الحكومة المصوب منه ما لم يكن المصوب منه قد استلم المصوب من الحكومة . راجع ترميم
 المادة (٨٩٢) من المجله للعلامة الشهير على حيدر .

السائل « جرش الشرق العربي » يوسف ربحاني

٢ - ادعي زيد في محكمة صلحية على عمرو انه كان رهن قطعة ارض زراعية على
 بفك الرهن عند دفع البدل وفي المحكمة بعد ثبوت الخصومة دفع عمرو رعاً زيد بقوله انه
 استرى الارض منه ، سراً قطعياً فوجت بينته وحضر شهوده واحضره بجلسات متواليه
 فشهد منهم ثلاثة طبق ادعائه وكن شهادتهم جرحت عند التزكية . ولظر لغياب عمرو طلب
 البينة من زيد فاحضر شاهدين شهدا طبق مدعاه ولكن المحكمة ذهلت وزكت الشاهدين من
 احد شهود عمرو الذي كانت ردت شهادته في البيع فجرح شهادة الشاهدين فطبقت
 المحكمة المادة ١٧٦٩ من المجله وحلفت زيدا اليمين على انه لم يبع بل رهنهنا تخلف اليمين
 وحكم له يمينه فاعترض عمرو على الحكم وطلب من المحكمة ان تسمع منه بينة التواتر على
 البيع فقبلت المحكمة منه ذلك قبل هذا الطلب وقبل المحكمة البينة بعد حصر الشهود موافق
 للقانون ام ما وجه ذلك ؟

الحقوق - نعم انه وان كانت بينة التواتر مقدمة ومرجحة على البينة العادية قبل الحكم
 وبعد الحكم بالبينة العادية وفي كل الاحوال ولكن يشترط في ذلك ان لا يظهر تناقض فيها
 فعليه اذا حصر احد الطرفين شهوده حسب المادة ١٧٣٥ وبين انه ليس لديه شهود غيرهم
 فلا تقبل منه بعد ذلك بينة عادية او بينة تواتر لهذا التناقض الواقع .

السائل « النبك سورية » شاكر كاتب صلح النبك

٣ - كفل شخص آخر على التزام اعتبار ورهن في مقابل ذلك حصة كرم مشاعة حجزت في
 دائرة المملك ثم طلبت ادارة الديون العامة بيع حصة الكرم المحجوزة لاستكاف الملتزم عن تأدية
 بدل الالتزام وعند الكشف على الحصة وتخمين قيمتها وجد في الكرم دار سكن للكفيل

مدمة الا انها ليست مرهونة مع حصة الكرم ولا مقيدة في دائرة التملك فطلبت الادارة
بعد لقاء بدل الاتراء لان تبين حصة الكرم لا يفي الدين و قبل يجوز بيع الدار المذكورة
وعدها من زوائد المرهون ام لا .

حقوق — اذا وضع تخصص حصة سائعة له في كرم تحت الحجز ككفالة آخرين ووجد
في ذلك الكرم بيت سكن للكفيل المذكور ينظر فاذا كانت تفريق البيت عن الحصة
نعم ممكن فلا يدخل البيت في الحجز وتحتجز الحصة السائعة فقط ولا يجوز في هذا الحال
بيت السكن لا يفاء الدين الا اذا كان للكفيل بيت غيره او كان ذلك البيت يزيد عن
الحصة السائعة . اما اذا كان تفريق البيت عن الحصة السائعة غير ممكن بأن كان البيت قائما
من جميع الحصة السائعة او ان الكفيل افوز حصته السائعة بالاتفاق مع الشركاء و بني على
هذا ذلك البيت فاليت يكون داخلا في الحجز ويجوز بيعه ولو لم يكن للكفيل بيت غيره .

النقد الأدبي

فلسفة الأدب في العصر الحديث

أضحه العلامة الدكتور محمد عبد الله عنان ١٩٩٠ في كتابه "النقد الأدبي في العصر الحديث" وهو كتاب مهم في النقد الأدبي الحديث. وقد ضم اليها المغرب رسالة عن ابن خلدون الأستاذ الأديب. من الثبوت ما يغني عن التبرير. كل حال شكركم للمؤلف والمغرب جهودهما ولدنة. كتب من قباء هذا الكتاب النفيس لما يحتوي عليه من النقد التحليلي العالي الحديث.

جريدة الصراط المستقيم

طالعنا جريدة الصراط المستقيم في حوزة سياسية اجتماعية فضلاً عن عنايتها الخاصة بالتأصيل الإسلامي في مبادئها. من جرائدنا الرافقة ولا بدع فصاحتها الأستاذ القليل من رجال الدين معروفين. هو هذه الجريدة رفيعة طارداً ولصاحبها الفاضل نجاحاً مستمراً.

توزيع

مجلة علمية تاريخية إخبارية جديده. في دمشق حضرة الكاتب الاديب السيد ابراهيم كرتي صاحب جريدة "الاصحاح" العدد ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، فإذا هي حديقة ادب واجتماع فتحت الادب على الانوار فيها. معنى له النجاح.

الموضوعات الحقوقية

حرية الفكر — بين العلم والدين	١
الاجرام — مسائل العقاب	٥
شريعة اليابان (٢)	٨
المحاكم والاحكام — المحامون وحق الدفاع	١٠
شقاء امرأتين أو عاطفة القضاء	١٢
في عالم السجون (١)	١٥
العقود الانكليزية — القانون المدني	٢٠
الاشتراك بالجرم للاستاذ الفاضل بهجت بك مرادم بك معاونه مدعي	٣٠
الاستئناف العام بدمشق	
محاكمة النمر زيزي (ابو الفوارس)	٣٥

البوليس

معامل البوليس الفنية — فرع جديد في العلوم الطبية	٣٨
السرققات	٤١
فائدة التصوير الشمسي في التحقيق عن الجرائم	٤٤
لصوص اللقطة المصطنعة	٤٦
اكتشاف جريمة في قطار — مجلة الشرطة بدمشق	٤٧
مذكرات لص نائب	٥٠
دهاء البوليس السري	٥٦
اشهر الحوادث التاريخية في تعيين الهوية	٥٨
خطيئات الشرطة ومضحكاتها	٦١
التحقيقات العدلية	٦٦
رواية العدد — الشاهد الموسوم	٧٢

استدراك

خطأ	صحيفة	سطر	صواب
نفادياً للضبيج	٢	٢٠	نفادياً من الضبيج
الكليات من	٩	٩	الكليات الكبيرة من
امام النقض	١٠	٢	امام محكمة النقض
في اثناها	١٥	٣	في اثنائها
اثر الآلام	١٥	١٠	اثر للآلام
الحيولة	١٦	١٩	الحيولة
الاثني عشر	٢١	٨	الاثني عشر
في اللغة	٢٣	٦	و في اللغة
العقيقة	٢٣	١١	الصيغة
معقولا	٢٣	١٥	مفعوله
كان	٢٣	١٨	كاف
الروحاني	٢٤	٢٥	الروماني
الاجرات	٢٥	٢٤ و ٧	الاجراءات
تعاطي	٢٧	٦	تعاط
دراهما	٢٧	١٥ و ٧	دراهم
فجزاءهم	٢٠	١٨	فجزاؤهم
يولف	٢١	٢٥	يولف
هناها	٣٤	٧	وهناها
المواساة	٣٦	١٥	المأساة
ملئي	٣٦	٢٣	ملأي
لم يزد	٣٧	٧	لم يزد
للملاء	٣٧	١٣	للملاء
جهنم	٣٧	١٨	وجهنم

القرارات

خلاصة بعض القرارات الصادرة من محكمة التمييز بالاستئانة	٨١
قرارات صادرة من محكمة الاستئناف بالقدس	٨٧
قرار محكمة العدل العليا في قضية مياه اربطاس	٩٧
قرارات صادرة من محكمة التمييز في لبنان الكبير والاتحاد السوري	١٠٩
قضاء محكمة النقض والايام المصرية	١١٤
قضاء المجلس الحسبي العالي بمصر	١١٦
قضاء محكمة الاستئناف الاهلية بمصر	١١٧
قضاء المحاكم الكلية والجزئية بمصر	١١٨
فتاوي شرعية من مفتي الديار المصرية	١٢٣
قضاء المحاكم الشرعية بمصر	١٢٤
قضاء المحاكم الاجنبية	١٢٨
باب السؤال والاقتراح	١٢٩
باب النقد والتقرير	١٣٢

درر الحکام

شرح مجلة الاحکام

ظهر الجزء الاول من هذا الكتاب النفيس والسفر الجليل للعالم الكبير علي حيدر افندي
ترب صاحب هذه المجلة بمبارة متينة على ورق صقيل وهو يحتوي على مقدمة للمعرب واخر
للمؤلف وتمهيد وشرح للقواعد الكلية وكتاب البيوع عدد صفحاته ٤٠٠ صفحة من القطع
الكبير الممتاز ويباع في ادارة الحقوق بيافا ومكتب المحامي فهمي بك الحسيني بالقدس ومكتبة
بغزة ومكتبة بنسابل وفي محل رشيد افندي الحاج ابراهيم بحيفا ومكتبة فلسطين
بالقدس . ثمن النسخة الواحدة خمسون غرشاً مصرياً يضم اليها خمسة غروش اجرة البر
تنزف ذلك الى الجمهور الذي قرأ الشيء الكثير عنه في هذه المجلة .



لائحة اصول المحاكمات

ملحق العددين الاول والثاني للسنة الاولى من مجلة الحقوق
كانت حكومة فلسطين طبعت هذا الكتاب وقد نقذت نسخ هذه الطبعة مع ان الحكومة
كانت تبيع النسخة منه بستة قروش على رداة الورق .
وقد قمنا بطبع هذا الكتاب ملحقاً للعددين الاول والثاني المذكورين في المطبعة العباسية
بحيفا على ورق صقيل نجاء طبعاً متقناً خالياً من العيوب ولسنا في حاجة الى بيان افتقار كل
واحد الى هذا الكتاب فان ذلك معلوم بالبدية وقد عزمنا على بيعه وجعلنا ثمن النسخة عشرة
قروش صاغ مصرية ويطلب من ادارة المجلة في يافا ومن مكتبة فلسطين العلمية في القدس .